Basamat For Development

المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research

EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

التشاركية في ظل اللجوء

المركز السوري لبحوث السياسات

حزيران 2021

كلمة شكر

يودّ المركز السوري لبحوث السياسات أن يتقدم بالشكر لسكان المخيمات الذين شاركوا في إنتاج البحث بفاعلية وخاصة الشباب والشابات المشاركين في مشروع بصمات التدريبي (بناء القدرات القيادية للاجئين السوريين في منطقة البقاع)، والأشخاص المفتاحيين. كما يتقدم المركز بالشكر والتقدير لفريق مؤسسة بصمات للتنمية ومديرها محمود المصري الذي بادر بفكرة البحث وساهم في إدارة المشروع وتنسيق البحث الميداني بفاعلية.

أعد البحث نبيل مرزوق من المركز السوري لبحوث السياسات بمشاركة ربيع نصر وراميا اسماعيل ونفذ البحث الميداني عمرو دقماق ويامن بلان وماهر عصرها وهيفاء المنلا وولاء المعضماني ومحمد خير وبشرى الديري ومحمد معتز. وتولى إدارة المشروع ربيع بنا بمشاركة أليسار كغدو. وقام بإدخال وتدقيق البيانات الفريق الفني في المركز.

النسخة الإنكليزية: قام بالترجمة أليسار كغدو وحازم إبراهيم.

تحرير النسخة العربية: جاد الكريم الجباعي وسوسن أبو زين الدين، وقام بتحرير النسخة الانكليزية أوليفر بريني

تصميم التقرير: صادق الأمين.

بيان المسؤولية:

هذا التقرير هو عمل أنجزه المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع مؤسسة بصمات للتنمية وساهم في تمويل البحث الصندوق الأوروبي لدعم الديمقراطية.

حزيران 2021

حقوق النشر © 2021 محفوظة للمركز السوري لبحوث السياسات.

المحتويات

1
الملخص التنفيذي 3

2
تمهيد 6
اللاجئون السوريون في لبنان وإستراتيجية الحكومة 8
مشاركة وتمثيل اللاجئين 10

3
منهجية البحث 14

4
نتائج البحث الميداني 18
سكان المخيمات 20
توصيف الأشخاص المفتاحيين 21
التشاركية 22
القوى الفاعلة في مخيمات اللجوء قيد الدراسة 22
مناقشة أدوار الفاعلين الرئيسين في المخيمات 25
تقييم الأداء التشاركي للمؤسسات 26
علاقة اللاجئين بالمؤسسات والمجتمع المضيف 28
مناقشة التشاركية 30
رأس المال الاجتماعي 31
مكونات رأس المال الاجتماعي 31
مناقشة دليل رأس المال الاجتماعي 33
ظروف المعيشة 34
شروط السكن 34
الحالة الصحية 37
التعليم 39
النشاط الاقتصادي والعمل 40
الدخل والفقر 42
مناقشة ظروف المعيشة 42

5
استنتاجات وخاتمة 44
المراجع باللغة الإنكليزية 51
المراجع باللغة العربية 52
الملاحق 53

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

يهدف البحث إلى دراسة مستوى تشاركية اللاجئين السوريين في مخيمات بر الياس في البقاع، لبنان، فيما بينهم ومع المجتمع المضيف، في محاولة لاستكشاف إمكانات توفر بيئة تمكينية مناسبة، تعزز تشاركيتهم واستقلاليتهم في إدارة شؤونهم في مجتمع اللجوء، ومساهمتهم مع المجتمع المضيف في تحقيق تنمية تضمينية مستدامة. يعتمد البحث المنهجية المستندة إلى الحقوق، في إطار المفهوم الموسع للتنمية الإنسانية، من خلال التمكين والمشاركة في اتخاذ القرارات والفرص العادلة للجميع. كما يتبنى البحث الحق في الحماية الإنسانية لأفراد المجتمع المضيف واللاجئ، بما في ذلك النفاذ للأمن والسلامة، والظروف المعيشية اللائقة، وفرص العمل والصحة والتعليم، والمشاركة في بناء المؤسسات الناظمة لحياة السكان.

يستند البحث إلى مقابلات كيفية معمقة ومباشرة مع (48) شخص مفتاحي في 11 مخيماً في بر الياس.

يناقش القسم الأول من البحث أدوار الفاعلين الرئيسيين وفعالية المؤسسات، ويبين البحث أن النظرة الحكومية الرسمية للاجئين تقوم على اعتبارهم مصدر تهديد أمني محتمل، وعامل عدم استقرار.

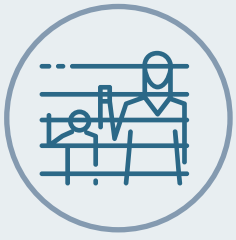

يتولى الجيش والقوى الأمنية مهمة التعامل مع اللاجئين وتنظيم شؤونهم، ما انعكس بسيطرة أمنية وتهديد مستمر للاجئين؛ إذ شكل الجيش والأمن القوة الفاعلة الرئيسية في التأثير على حياة اللاجئين مباشرة، وحال دون تمتعهم بحقهم في حرية التعبير والتنظيم والمشاركة والمساءلة، وهذا ما بينه البحث في جميع المخيمات.

يستند البحث إلى مقابلات كيفية معمقة ومباشرة مع (48) شخص مفتاحي في 11 مخيماً في بر الياس، ومناقشة النتائج مع شابات وشبان من المخيمات، والتي تم من خلالها تحديد القوى الفاعلة المؤثرة في حياة سكان المخيم، وأداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإمكانيات المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكيفية تأقلم اللاجئين مع الوضع الراهن.

ساهمت العديد من السياسات والعوامل الهيكلية في تجريد اللاجئين من إمكانية المشاركة الفعالة في تنظيم فضاءات حياتهم المختلفة. ويعد الإقصاء المؤسساتي على المستوى الوطني والمحلي، أحد أهم أسباب الحرمان الذي يعيش اللاجئون في كنفه. ويعود ذلك إلى الأداء الحوكمي الضعيف الذي يعاني منه المجتمع المضيف أساساً، ويتفاقم أثره السلبي على اللاجئين. ويشدد البحث على دور تغييب التشاركية كجذر رئيسي لبقية أشكال الحرمان الاجتماعية والاقتصادية التي رصدها البحث في مخيمات البقاع.

يتولى الجيش والقوى الأمنية مهمة التعامل مع اللاجئين وتنظيم شؤونهم، ما انعكس بسيطرة أمنية وتهديد مستمر للاجئين؛ إذ شكل الجيش والأمن القوة الفاعلة الرئيسية في التأثير على حياة اللاجئين مباشرة، وحال دون تمتعهم بحقهم في حرية التعبير والتنظيم والمشاركة والمساءلة، وهذا ما بينه البحث في جميع المخيمات. واستخدمت القوى الأمنية "الشاويش" وهو من سكان المخيم، ليتفرد في إدارة شؤون المخيم، ما جعل العلاقة بين اللاجئين والمؤسسات الرسمية تتسم بالشك وعدم الثقة والخوف والانغلاق.

ويتجلى الطابع الأمني للسياسة العامة تجاه اللاجئين من خلال الخطاب السياسي التحريضي والادعاء بأنهم تهديد لكل من الدولة والمجتمع. بالإضافة إلى إطلاق حملات تدعوا لعودتهم الفورية إلى سوريا وصولاً إلى الترحيل القسري. وفي هذا الإطار أقرت الحكومة اللبنانية ورقة السياسة العامة لعودة النازحين[1] والتي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية. وتضمنت الورقةمضامين خطيرة تهدر حقوق اللاجئين وتعزز السياسة الأمنية. حيث أكدت الورقة على أن الأوضاع في سوريا مستقرة وآمنة واستشهدت بمراسيم العفو الصادرة في سوريا، متجاهلة شكلية هذه المراسيم والخطر الأمني المستمر داخل سوريا وما تعرض له العديد من العائدين من ملاحقات وإخفاء قسري. كما شددت على الرقابة على اللاجئين وعلى المنظمات غير الحكومية والدولية العاملة معهم واشترطت اقتسام المساعدات مناصفة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، وأقرت بضرورة تنفيذ الترحيل الفوري إلى سوريا في حال إرسال طلبات استرداد من قبل الدولة السورية، مما يشكل تهديداً لكل معارض تمت إدانته بناء على موقفه السياسي أو الفكري. كما اعتبرت أن اللجوء هو سبب الأزمة الاقتصادية في لبنان وهو ما نفته العديد من الدراسات والبحوث.

يبيّن البحث من جانب آخر، أن سياسات المنظمات الدولية في مواجهة آثار اللجوء، ركزت على مبدأ المساعدة الإغاثية التي حولت اللاجئين إلى متلقي مساعدات، دون مشاركة فعلية من قبلهم. ولم يتحول نشاط المنظمات من الإغاثة من أجل البقاء إلى تمكين اللاجئين ومساعدتهم في بناء شبكات علاقات ومؤسسات تمثلهم وتتفاعل إيجاباً مع محيطهم. وعلى الرغم من دور منظمات المجتمع المدني في مناصرة حقوق اللاجئين إلا أنها عجزت في معظم الحالات عن ضمان الحماية الإنسانية للاجئين. إن العلاقة غير التفاعلية وغير التشاركية مع منظمات الأمم المتحدة والجمعيات، كما أن ابتعاد البلديات عن أي شراكة مع اللاجئين لمواجهة التحديات المشتركة، زاد من عبء اللجوء سواءً بالنسبة للاجئين أو المجتمع المضيف.

تظهر نتائج البحث تطور رأس المال الاجتماعي ضمن المخيمات، ووصوله إلى مستويات عالية من الثقة والتعاون والتطوع بين أفراد المخيمات، لكن الكثير من هذه العلاقات اقتصرت على العلاقات العائلية والعشائرية وغياب الأطر المؤسسية التي تسمح بالتنظيم العابر للعلاقات التقليدية. لقد طور سكان المخيمات آليات للتضامن من خلال إيجاد فرص العمل أو تقديم المساعدة أو القروض أو العناية بالأطفال، الذي يعد عنصراً رئيسياً للتكيف مع الظروف القاسية التي يعيشونها. ويعاني رأس المال الاجتماعي الرابط أو التقليدي من تراتبية اجتماعية مبنية على العائلة أو القرابة أو العشيرة، والتي تعزز كبت الحريات والخضوع وتحرم الكثيرين، خاصة الشباب والنساء، من المشاركة الفعالة والحصول على فرص عادلة.

لقد فُرضت قيود كثيرة على مشاركة اللاجئين في النشاط الاقتصادي، فحُصرت ببعض القطاعات، ومُنع تأسيس الأعمال والمبادرات الاقتصادية، واقتصرت الفرص المتاحة، في معظمها، على القطاع غير المنظم، وتضمنت شروطاً قاسية من حيث الأجور المتدنية وطول ساعات العمل وفقدان الحماية واستغلال النساء والأطفال. ويعيش غالبية اللاجئين تحت خط الفقر، كما يعاني مجتمع اللاجئين من معدلات التحاق متدنية بالتعليم متأثرين بالظروف الاقتصادية. لقد ساهمت البيئة غير التمكينية في مجتمع اللاجئين في خفض توقعاتهم تجاه ظروف المعيشة الجيدة، وأصبح الطموح لا يتجاوز الحدود الدنيا.

[1] ورقة السياسة العامة التي أقرتها الحكومة لعودة النازحين، وزارة الشؤون الاجتماعية، تم إقرارها في جلسة مجلس الوزراء 14 تموز 2020.

يتضح من خلال البحث التفاوت بين المخيمات في ظروف المعيشة، من حيث حجم المساعدات وطبيعتها، والتي تعتمد على دور الجمعيات والجهات المساندة والبلدية وملاك الأرض والشاويش. ويلاحظ أيضاً التفاوت ضمن المخيم في الدخول والمساعدات وظروف المعيشة مع معاناة أكبر للأسر التي تعيلها النساء، كما يعاني بعض الأطفال من الاستغلال والعمل في ظروف قاسية.

يظهر البحث أن تطلعات اللاجئين إلى العودة مرتبطة بتوقف العنف والاعتقالات في سوريا وتوفر الشروط الأساسية للعيش والعمل، ونتيجة لعدم توفر هذه الشروط للعودة الطوعية والآمنة والكريمة، لا يتوقع معظمهم العودة في الأجل القصير.

وبينت جلسات مناقشة النتائج مع مشاركين من المخيمات أن الحراك المجتمعي الذي انطلق في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ طرح دعم قضية اللاجئين في لبنان والدفاع عن حقوقهم وعارض الخطاب السياسي الذي يحمّل اللاجئين مسؤولية تردي الوضع التنموي في لبنان. لكن الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في السنتين الأخيرتين، وترافقها مع جائحة كورونا، أدت إلى تدهور حاد في ظروف المعيشة وتضاعفت معدلات الفقر للاجئين والمجتمع اللبناني مع ارتفاع الأسعار وتراجع فرص العمل وتقلص المساعدات للاجئين. ترافق التدهور مع تراجع الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يهدد بأزمات أكثر حدة تلحق الضرر بالمجتمع المضيف واللاجئين.

لقد أهدرت السياسات المتبعة تجاه اللاجئين فرصة تنمية تضمينية شاملة، وإمكانية تحديث بنى الإنتاج وقطاعاته، والانتقال بالمجتمع إلى مستوى أعلى من الرفاهية والعدالة، بالاستفادة من الشراكة مع اللاجئين بما يؤسس لتوسع اقتصادي وتقليص فجوات الحرمان وضمان التضامن الاجتماعي. ويقترح البحث استراتيجية تكاملية وتضمينية مبنية على التشاركية لمواجهة الأزمات المتتابعة التي يتعرض لها المجتمع اللبناني.

تمهيد

اللاجئون السوريون في لبنان واستراتيجية الحكومة

أدى النزاع في سوريا إلى التهجير القسري لملايين السوريين داخل البلاد وخارجها، حيث قدرت المفوضية العليا للاجئين عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار بنحو 5.6 مليون شخص منهم نحو 866 ألف شخص في لبنان (UNHCR, 2020). شكل هذا العدد عبئاً ثقيلاً على لبنان الذي يقارب عدد سكانه 4.6 مليون نسمة، والذي يعاني من وضع اقتصادي واجتماعي هش، كما أدى هذا الحجم من اللجوء إلى انقسام سياسي بين رافضين لوجود اللاجئين وآخرين داعمين لهم، الأمر الذي انعكس سلباً على وضعية اللاجئين السوريين في لبنان، بما في ذلك مطالبتهم بالعودة إلى بلدهم بغض النظر عن شروط "العودة الكريمة والآمنة والطوعية".

يستند موقف الحكومة اللبنانية إلى أن لبنان غير مصادق على اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين، ويرفض إعطاءهم هذه الصفة كي لا يترتب عليه التزامات وأعباء اللجوء، كما يخشى إذا مُنح السوريون صفة اللجوء أن يقيموا بشكل دائم في لبنان (Bekaj et al., 2018). أدى دخول السوريين إلى لبنان دون إعطائهم صفة اللجوء إلى عدم تمتعهم بحماية حقوقهم وفق القانون الدولي. وعلى هذا النحو تُركت حقوقهم في التنقل والتعليم والعمل والرعاية الصحية تماماً لاجتهادات الأحزاب السياسية والمجالس البلدية المحلية (Geha and Talhouk, 2018).

ورغم أن السلطات اللبنانية قد اتبعت سياسة الحدود المفتوحة بين 2011 و2014 وسمحت للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين حتى أيار 2015 ومنحهم وثيقة تصدرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تضمن لهم حق الحماية والإقامة والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق كحق الاستفادة من إعادة التوطين في بلد ثالث وهي صالحة لمدة عامين؛ إلا أن الحكومة اللبنانية لم تعترف قانونياً بحق الإقامة في الوثيقة، وأقرت باتفاق خاص مع المفوضية بحق الحماية من التوقيف التعسفي والترحيل مقابل تعهد اللاجئين بعدم العمل، واعتمدت صفة "النازح"، ومنعت المفوضية العليا من إقامة مخيمات خاصة باللاجئين، كما لم تعمل السلطات اللبنانية على إقامة مخيمات لهم أو تخصيص أمكنة محددة لإقامتهم، الأمر الذي كان له جانباً إيجابياً في حرية تنقلهم وحركتهم (Bekaj et al., 2018).

نتيجة لذلك، انتشر اللاجئون في مجموعات صغيرة في الأرياف والضواحي ليشكلوا أكثر من 2100 تجمع (Bekaj et al., 2018)، إلا أنهم لم يستطيعوا تشكيل تجمعات كبيرة أو مخيمات منظمة، واتسم تواجدهم بالتبعثر في أنحاء لبنان من الشمال إلى الجنوب دون أي رابط فيما بينهم. كان يعيش أكثر من 30 في المائة من اللاجئين السوريين في الأحياء الفقيرة في المدن في العام 2017 بينما قدرت مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة أن نحو 38.9 في المائة من اللاجئين السوريين عاش في البقاع في 2020، و26.9 في المائة منهم في شمال لبنان، و23.3 في المائة في بيروت ونحو 10.9 في المائة في جنوب لبنان (UNHCR, 2020). وحسب تقديرات عدد من المنظمات الدولية كان نحو 19 في المائة فقط من الأسر السورية اللاجئة يمتلك جميع أفرادها إقامات صالحة في لبنان عام 2017، و26 في المائة من البالغين (15عاما فأكثر) يمتلك إقامات رسمية. قد يعرّض عدم امتلاك إقامات رسمية اللاجئين إلى خطر الترحيل الإجباري أو التوقيف، ويعرقل تسجيل حالات الزواج والولادة، والتحاق الأطفال في المدارس، والحصول على الخدمات الأساسية، ويساهم في الحد من حريتهم في التنقل. وقد أدى ذلك إلى نشوء مناخ من عدم الثقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، أضعف من إمكانية نشوء علاقات طبيعية بينهما (NRC and IRC, 2015b). وكذلك أدى خوف معيلي الأسر من التوقيف إلى امتناعهم عن البحث عن عمل.

ولم تقدم السلطات اللبنانية تسهيلات لتجاوز متطلبات إجراءات الإقامة أو تخفيض الرسوم البالغة 200 دولار سنوياً عن الشخص البالغ، سوى إعفاء المسجلين قبل 1 كانون الثاني 2015 لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من هذه الرسوم. إن عدم حصول اللاجئين على إقامات رسمية حرمهم من إمكانية الدفاع عن حقوقهم واللجوء إلى الإجراءات المعمول بها للتقاضي في لبنان، إضافة إلى جعلهم عرضة للمحاكمة بموجب القانون رقم 32 لعام 1962 الذي ينص على إلزامهم بغرامة أو السجن في حال عدم حصولهم على إقامة رسمية، كما يسهل أمر ترحيلهم (Klein, 2018) والذي يعرضهم من جديد لخطر الاعتقال التعسفي والتعذيب. بالفعل، أعلن الأمن العام في آب 2019 أنه منذ أيار 2019 وحتى تاريخه قام بترحيل 2731 شخصاً إلى سوريا[2].

وقد كانت الحكومة اللبنانية قد غضت الطرف في عام 2017 عن إعلان بعض البلديات والمجالس المحلية حظر التجوال للسوريين المتواجدين في مناطقها في ساعات الليل وحظرت عليهم التجمع في الساحات العامة في بعض القرى، وذلك بتعارض تام مع الحق في حرية التنقل والحركة الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والدستور اللبناني. وترافق ذلك في بعض المناطق، باعتداءات على اللاجئين وإهانات مباشرة لهم، ما عزز لديهم عدم الشعور بالأمان. وتم التوسع في تطبيق حظر التجول الخاص باللاجئين ضمن إجراءات مواجهة انتشار فيروس "كوفيد 19" في معظم المناطق اللبنانية.

كان للأزمة الاقتصادية في لبنان آثاراً سلبية تمثلت في ارتفاع هائل في الأسعار وتراجع المساعدات مع تحول اهتمامات المنظمات الإنسانية من جهة والقيود على التعاملات المصرفية لصرف المساعدات من جهة أخرى. كما فقد العديد من اللاجئين فرص عملهم أو جزءاً من دخلهم مع تراجع فرص العمل. وغاب الاستقرار السياسي وبدأت ظواهر اجتماعية سلبية بالظهور كالسرقة والقتل.

ومنذ كانون الثاني وحتى نهاية 2020 جرت تطورات عديدة على الواقع اللبناني نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية واستمرار حركة الاحتجاجات، وظهور إصابات بفيروس "كوفيد 19"، واتخاذ الحكومة إجراءات وقائية تضمنت الإغلاق وحظر التنقل بين المناطق في أوقات معينة، وفي 4 آب 2020 وقع انفجار كبير في مرفأ بيروت تسبب بمقتل 204 ضحية (بينهم 43 سورياً) وإصابة الآلاف ونزوح مئات الآلاف إضافة إلى أضرار مادية واقتصادية قدرت بمليارات الدولارات.

وقبل ذلك وفي 14 تموز 2020 كانت الحكومة اللبنانية قد اعتمدت ما سمي "ورقة السياسة العامة لعودة النازحين" أكدت فيها على حق النازحين السوريين في العودة ورفض التوطين وأي شكلٍ من أشكال الإدماج أو الاندماج في المجتمع اللبناني، وأكدت على عدم ربط عودة النازحين بالعملية السياسية في سوريا وعلى عدم قدرة المجتمع اللبناني على تحمّل المزيد من تداعيات هذه الأزمة خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن. كما حددت الورقة عدداً من المحاور والأبعاد والمرتكزات المتعلقة بقضية اللاجئين[3] وتضمنت مضامين خطيرة تهدر حقوق اللاجئين وتعزز السياسة الأمنية. حيث نصت الورقة على أن الأوضاع في سوريا مستقرة وآمنة واستشهدت بمراسيم العفو الصادرة في سوريا، متجاهلة شكلية هذه المراسيم والخطر الأمني المستمر داخل سوريا على حياة المعارضين. وركزت على ضرورة اتباع الحكومة اللبنانية سياسات تحفز النازحين على العودة إلى بلدهم. كما شددت على الرقابة على اللاجئين وعلى المنظمات غير الحكومية والدولية العاملة معهم واشترطت اقتسام المساعدات مناصفة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، كما اعتبرت اللجوء هو السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية في لبنان وهو ما نفته العديد من الدراسات والبحوث (مهى يحيى وآخرون، 2018).

تستخدم الورقة أسلوب التهديد وإنزال العقاب في حال عدم الاستجابة إلى إجراءات الإحصاء والرقابة على اللاجئين والمنظمات العاملة معهم. وبالرغم من موافقة الحكومة اللبنانية على عدم تطبيق إجراءات الترحيل القسري للسوريين منذ بدء توافد اللاجئين إلا أن مجلس الدفاع الأعلى في لبنان اتخذ عدة قرارات في 2019 زادت من الضغوط على اللاجئين السوريين في لبنان، بما في ذلك الترحيل المستعجل لأولئك الذين يدخلون لبنان بشكل غير قانوني، وتهديم بعض المخيمات، وحملة على السوريين الذين يعملون دون تصريح للعمل.

لقد عرقلت جائحة كورونا وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغياب الاستقرار السياسي في لبنان من جهة واستمرار معاناة السوريين داخل سوريا من جهة أخرى من التنفيذ الفعلي لإجراءات الترحيل لكنها استمرت في إصدارها. لقد عكست هذه الورقة استمرار السلطة السياسية في لبنان في رفض الشراكة مع اللاجئين.

[2] Human Rights Watch (2020): "Lebanon: Refugees at Risk in COVID-19 Response. Discrimination Risks Harming Syrians, Lebanese Alike". https://www.hrw.org/news/2020/04/02/lebanon-refugees-risk-covid-19-response

[3] دورقة السياسة العامة التي أقرتها الحكومة لعودة النازحين، وزارة الشؤون الاجتماعية، تم إقرارها في جلسة مجلس الوزراء 14 تموز 2020

مشاركة وتمثيل اللاجئين

يمنح قانون الانتخابات اللبناني حق المشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية فقط للأشخاص الحاصلين على الجنسية اللبنانية منذ أكثر من 10 سنوات ، وهو حق سيادي تتمتع به الدولة اللبنانية وتقره الاتفاقيات الدولية، في حين هناك ما يقرب 45 دولة لديها تشريعات تمنح حق التصويت، وبشكل أساسي في الانتخابات المحلية، لجميع أو بعض الفئات من المقيمين الأجانب على أراضيها (Bekaj et al., 2018)، وتقوم الدول بتقديم هذه الفرصة للاجئين بغرض إدماجهم والتوصل إلى حل نهائي لمسألة اللجوء، وتوطين الذين مضى على لجوئهم مدة زمنية طويلة نسبياً، وذلك انسجاماً مع المادة 34 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951، التي تحض الدول المصدقة على تسهيل استيعاب اللاجئين ومنحهم الجنسية. وكانت المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد اعترفت بحق كل مواطن في الانتخاب وأن ينتخب في انتخابات تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الجميع، ولكن هذا الحق ينطبق فقط على المواطنين ويترك وضع معايير اكتساب الجنسية لتقديرات السلطات المعنية في الدول الموقعة على العهد (Bekaj et al., 2018).

إن منح الجنسية في لبنان ليست عملية قانونية مفتوحة للجميع، ولكنها عملية مرتبطة بمرسوم رئاسي، يصدر في فترات متباعدة وغير منتظمة، ولاعتبارات خاصة وبأعداد محدودة، وبالتالي لا يمتلك اللاجئون حق المشاركة في الحياة السياسية للبلاد، ويمنع على الأحزاب السياسية قبول اللاجئين السوريين (الأجانب) في عضويتها ويمكن أن تقبل بهم كداعمين غير رسميين. لا يوجد في القانون اللبناني ما يمنع ترخيص منظمات مجتمع مدني غير حكومية أجنبية، إلا أن ذلك يتطلب قراراً من مجلس الوزراء وهذه عملية معقدة وطويلة ويتحفظ المجلس كثيراً في منح الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية وخاصة السورية منها (Bekaj et al., 2018)، وهو ما أدى إلى محدودية عدد منظمات المجتمع المدني السورية المسجلة حتى الآن. كما يمنع قانون العمل اللبناني الأجانب بما فيهم السوريون، من تشكيل نقاباتهم أو الانضمام إلى النقابات اللبنانية، وذلك بتعارض تام مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبخاصة (اتفاقيات الحقوق الأساسية، الحق في التنظيم والعمل النقابي وعدم التمييز، الاتفاقية رقم 78 لعام 1948، والاتفاقية رقم 98 لعام 1949، والاتفاقية رقم 97 لعام 1949 حول العمال المهاجرين)[4] . وتعزل القوانين والتشريعات والبنية السياسية الخاصة بلبنان اللاجئين السوريين والفلسطينيين عن الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان وتعيق تشكيل منظمات مدنية خاصة بهم، إلا أنها تمنحهم إمكانية المشاركة غير الرسمية عبر هياكل استشارية وتمثيلية ومنظمات غير حكومية، وعبر منظمات المجتمع المدني اللبنانية.

إن عدم اعتراف الحكومة اللبنانية بصفة اللجوء للسوريين، وإطلاق تسمية النازحين عليهم، يُعفي الحكومة اللبنانية من التزامات اتفاقية جنيف لعام 1951، إلا أنه لا يعفيها من الالتزامات المترتبة عليها بموجب انضمامها إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والذي تنص المادة الثالثة منه، على أنه "لكل إنسان الحق في الحياة، والحرية وأمنه الشخصي" وفي المادة (13-1) "كل شخص له الحق في السعي والتمتع في بلدان أخرى بملجأ من الاضطهاد"، وبالتالي إغلاق الحدود في وجه اللاجئين ومنع استقبالهم يصبح جريمة ضد الإنسانية، مع ضرورة "توفير الملجأ للهاربين من الاضطهاد والحروب والإبادة الجماعية". كما "تُعتبر الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل ومن بينها لبنان مسؤولة عن منح الحماية الملائمة والمساعدة الإنسانية للطفل سواء كان غير مرافق أو مرافق لأهله"[5] علماً بأن 55.6 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان في 2020 هم من الأطفال (UNHCR, 2020).

بموجب مسؤولية الحماية، يُفترض أن تقدم الدولة المضيفة الحماية المؤقتة للاجئين وأن تحافظ على كرامتهم الإنسانية وحقوقهم في الحماية والرعاية وحرية التنقل والعمل والتعليم بغض النظر عن التزامها أو عدمه باتفاقيات عام 1951 حول اللاجئين، وعلى الحكومات الاستمرار في استقبال اللاجئين في أراضيها، وتعمل هذه الحكومات بروح التعاون الدولي، ليجد اللاجئون ملجأ أو إمكانية الاستقرار في بلد ثالث[6]، أي يتعاون المجتمع الدولي مع البلد المضيف لمواجهة أعباء اللاجئين بما لا يؤثر سلباً على حقوق اللاجئين وكرامتهم الإنسانية.

تقوم العديد من منظمات المجتمع المدني في لبنان بالدفاع عن اللاجئين وحقهم في التمتع بـ"حقوق الإنسان" كاملة، وهي تواجه قضايا التعصب والعنصرية، إلا أن هشاشة تجمعات اللاجئين السوريين وافتقادهم للتنظيم يحرم السوريين من التعبير عن معاناتهم ومطالبهم بالعدالة، كما يحرمهم من تقديم أنفسهم للبيئة المضيفة والتعاون معها، والتعاون بفاعلية مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.

[4] جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية

[5] The Convention on the Rights of the Child, the article 22. 1

[6] The Responsibility to Protect (RtoP)

وقد تشكلت العديد من منظمات المجتمع المدني، السورية أو اللبنانية السورية المشتركة، التي عملت بشكل غير منظم، في كثير من الحالات، وركزت على الجانب الإغاثي والإنساني أكثر من تركيزها على الجانب الحقوقي والسياسي نظراً لحساسية هذه القضايا في الظرف اللبناني. لكن هذه الجمعيات لم تتمكن من تشكيل بنى مؤسسية للتنسيق فيما بينها وتطوير إمكانياتها في التعبير عن أولويات اللاجئين بشكل جماعي.

> قاد الجدل الواسع حول سياسة المساعدات ودور المنظمات الدولية والمنظمات الخاصة، إلى ضرورة تبني رؤية تعزز الاستقلالية، وتمكن اللاجئين والنازحين من الحصول على سبل عيشهم والتحكم بمصيرهم. وتبين التجربة أن سياسات اللجوء وأشكال المساعدات المقدمة، قد أدت إلى زيادة هشاشة أوضاع اللاجئين، واعتمادهم الكلي على المساعدات، دون أن يتشكل لديهم القدرة على توليد الدخل الضروري لتلبية احتياجاتهم (Benner et al., 2008) أو التمثيل الفعلي من أجل المشاركة في الحياة العامة والتعبير عن المشكلات التي تسببها السياسات المتبعة لمواجهة النزوح واللجوء القسري على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ويطرح البحث سؤالاً رئيسياً وهو: كيف يمكن خلق بيئة مناسبة لتمكين اللاجئين السوريين من بناء مؤسسات مجتمعية تشاركية تفعل دورهم في الحياة الاجتماعية العامة والبيئة المحيطة بهم في لبنان؟ يمكن أن تُطرح في هذا المجال العديد من المقاربات والمقترحات، بناءً على التجارب الدولية والأدبيات (Sisk et al., 2001) التي ترى أن الديمقراطية هي الوسيلة الأفضل لتمثيل المجتمع وتحفيزه واستدامة مشاركته على الصعيدين المحلي والوطني، حيث يسعى المجتمع المحلي من خلال انتخاب ممثلين عنه إلى اختيار الأكثر كفاءة وقدرة على عرض مظلوميته ومشكلاته وإيجاد حلول مستدامة لها.

بناءً على ذلك، يكون الخيار الديمقراطي هو الخيار الأفضل مقارنة بأشكال التمثيل التقليدية في المجتمعات الصغيرة القائمة على أساس العائلة أو الوجاهة أو القوة.

تنطوي الديمقراطية على الصعيد المحلي على إجراء مداولات هادفة ومناقشات غنية من أجل حل المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي، وتسمح من خلال مشاركة أفراد المجتمع باكتساب المعرفة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتتيح الفرص لتعرف أفراد المجتمع على ممثليهم وكفاءاتهم وما يتمتعون به من قدرات، وتحفز المشاركة الديموقراطية بناء علاقات تعارف بين الأفراد، وتعزز قدرتهم الجماعية في الاعتماد على الذات وبناء قيم مشتركة (Sisk et al., 2001).

يتطلب تطوير أنظمة ديمقراطية للحكم نشر القيم التي يرغب الناس العيش وفقها ودعمها (Newman and Dale, 2006)، (وتهيّئ المشاركة الفعلية الواسعة والتداول الديمقراطي بين مجموع المشاركين فرصة إنشاء علاقات تفاعلية وروابط بين أفراد المجتمع المحلي، وتعزز بناء رأس مال بشري للمجتمع المحلي، وتحرض العلاقة التفاعلية بين رأس المال البشري والاجتماعي، على بناء شبكات الروابط في المجتمع المحلي، وتدفق المعلومات والمعارف في ما بين الأفراد الذين يزداد وعيهم بالروابط المشتركة وتبادل الثقة، ما يعزز قدرتهم على الفعل الجماعي الاجتماعي (Fukuyama, 1999).

لم تحظ المجتمعات الصغيرة للسوريين المتكونة في المخيمات التي أُنشئت على عجل من أفراد جمعتهم الظروف الخاصة للجوء، بالتجاوب المؤسساتي المناسب، وبقيت على هامش المجتمع المحلي، عاجزة عن إسماع صوتها للمجتمع المحيط والحكومة المركزية والمنظمات الدولية. المشاركة الديموقراطية لأفراد هذه التجمعات في التداول والنقاش حول المشكلات التي يعانون منها، يقدم لهذه التجمعات فرصة لاختيار نمط تنظيم شؤونها، واكتشاف قادة الرأي في أوساطها، وبناء المؤسسات المناسبة عبر المؤسسات الرسمية القائمة، أو من خلال المؤسسات غير الرسمية التي تشكلها.

إن اشتراك الأفراد في صنع السياسات الخاصة بالمجتمع المحلي، يحسن من تدفق المعلومات، ويعزز آليات المحاسبة والحاكمية العادلة (Sisk et al., 2001)، ويؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع، ويعزز لدى المشاركين ثقهم بذاتهم، كجماعة مستقلة، وفي نفس الوقت يدعم بناء رأس مال اجتماعي للتجمع.

تتيح المشاركة الديموقراطية فرصة اللقاء المباشر بممثلي التجمع، وتسهم في تشكيل قادة رأي وفاعلين اجتماعيين، ومنحهم الثقة يعزز دورهم في التجسير بين الروابط الداخلية ضمن المجتمع، ومع الروابط في المجتمع المحيط وأبعد من ذلك على المستوى الوطني والمجتمع المدني الدولي، الأمر الذي يدعم رأس المال الاجتماعي وقدرة المجتمع على إنجاز المهام التي وضعها لنفسه لتجاوز الصعوبات والأزمات المحيطة به (Bandura, 1989).

في مجتمعات اللاجئين، تتضاعف صعوبة المشاركة، حيث لا يتمتع اللاجئ بحقوق المواطن أو إمكانية المشاركة السياسية، لذلك يتم التعويض عن ذلك من خلال المؤسسات غير الرسمية المجتمعية التقليدية والمدنية. ويمكن التأثير في صناعة القرار عبر أربعة أقنية:

1. التأثير في السياسات المتعلقة باللاجئين على المستوى الدولي، من الجانبين الإنساني والسياسي
2. التأثير في السياسات الوطنية في البلد المضيف
3. التأثير في السياسات على المستوى المحلي، في المجتمع المضيف (بلديات، مجتمع مدني).
4. التأثير في المؤسسات على مستوى مجتمع اللاجئين (الشكل 1).

يتم التأثير في صناعة القرار عبر أربعة أقنية:

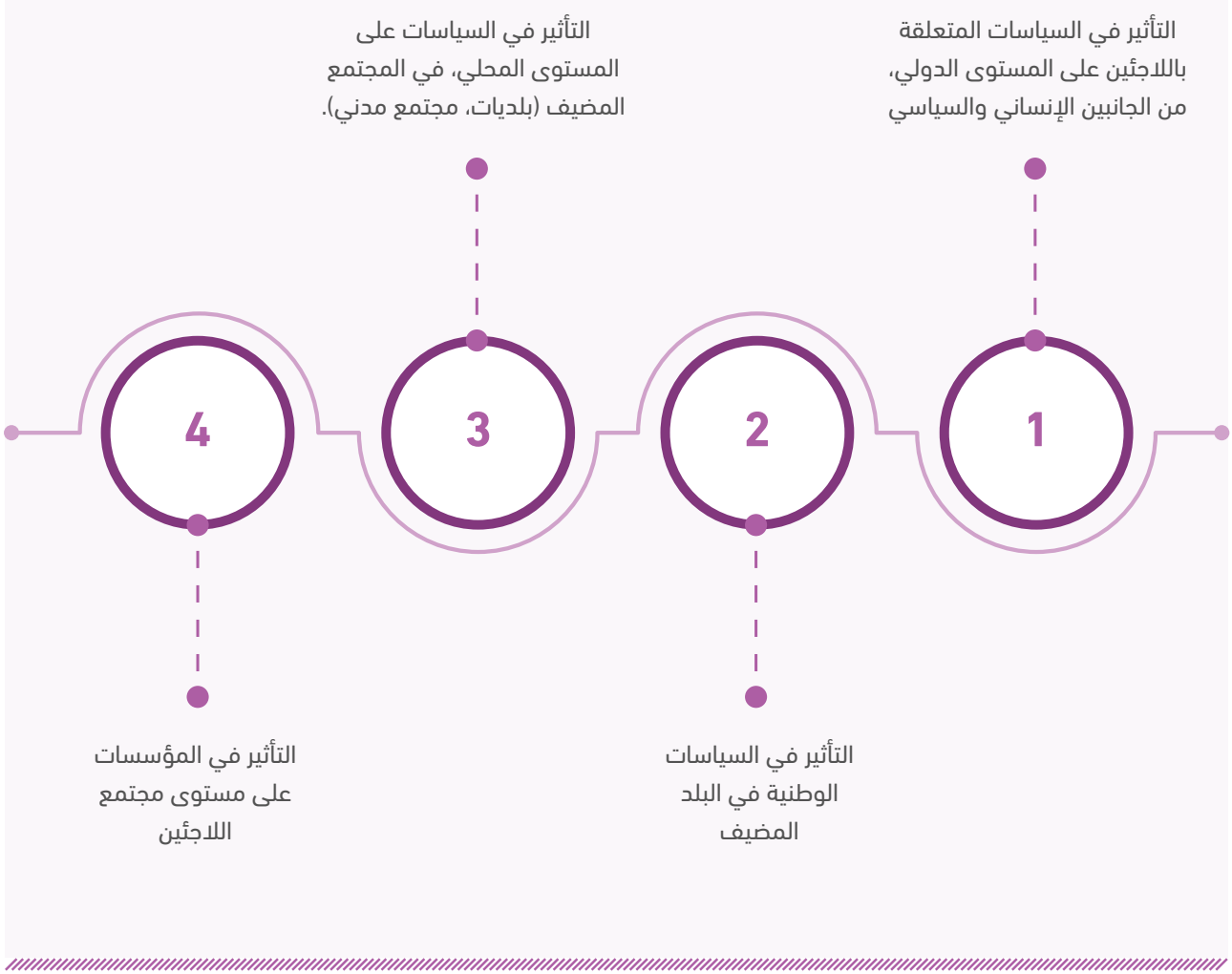

الشكل 1: قنوات التأثير في صناعة القرار في قضية اللاجئين

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

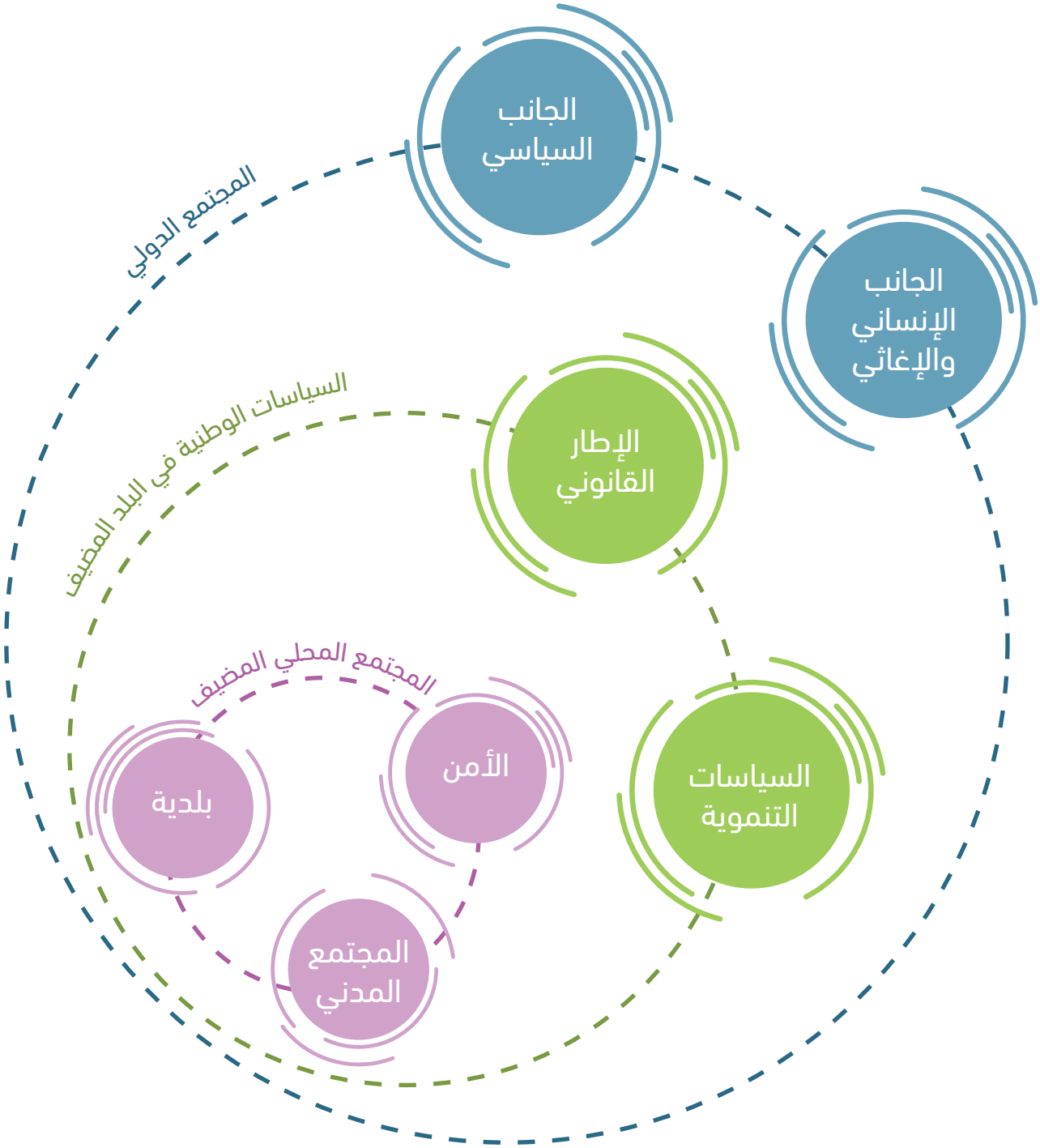

منهجية البحث

منهجية البحث

يعتمد البحث منهجية مركبة مستندة إلى الحقوق، ويقوم الإطار المفاهيمي للبحث على المفهوم الموسع للتنمية كتوسيع لخيارات البشر من خلال التمكين والمشاركة في اتخاذ القرار وإتاحة الفرص العادلة للجميع، وضمن هذا الإطار، يتبنى البحث مفهوم الحماية الإنسانية لأفراد المجتمع المضيف واللاجئ، بما في ذلك تحقق الأمن والسلامة، والظروف المعيشية اللائقة، وفرص العمل والخدمات العامة الصحة والتعليم، والمشاركة في بناء المؤسسات الناظمة لحياة السكان وبناء علاقات مجتمعية قائمة على التضامن والثقة.

في هذا الإطار، تهدف الدراسة الميدانية إلى تشخيص حالة اللاجئين السوريين من حيث فعالية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الناظمة لحياتهم في المخيمات المختارة، وكيف تطورت هذه المؤسسات عبر سنوات اللجوء، ومن هي القوى الرئيسية المؤثرة في المخيمات، وكيف تأثرت حياة الأفراد بالسياسات والتدخلات من قبل الأطراف الفاعلة في المخيمات، بما في ذلك نوعية الخدمات ومساحة العمل الجماعي وإمكانيات المشاركة والمساءلة. ويتناول البحث بالتحديد القوى الفاعلة في المجتمع المحلي (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية)، وطبيعة العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الفاعلة، وفعالية المؤسسات من حيث التشاركية والشفافية والمساءلة ومساحات التعبير والتفكير والتنظيم وآليات حل النزاعات، ومستويات الثقة بين أفراد المجتمع، ومستوى التطوع والتعاون، والقيم المشتركة، ومكانة المرأة ومدى مشاركتها، وظروف السكن والخدمات الصحية، والعمل والنشاط الاقتصادي والفقر ومصادر الدخل.

ويأخذ البحث بعين الاعتبار الحساسية الناجمة عن الظروف المرافقة للهجرة القسرية، من عنف ممنهج تعرض له الكثير من اللاجئين، بالإضافة إلى حساسية الوضع السياسي في لبنان والمخاطر المرتبطة بمسألة الحقوق ومشاركة اللاجئين. ويتبنى البحث مدونة سلوك لضمان عدم تعرض أي مشارك للمخاطر واحترام خصوصيات الأفراد والمجتمعات. ويقوم البحث على عدة مراحل:

في المرحلة الأولى تم إجراء بحث مكتبي لمراجعة الأدبيات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، وآليات تحقيق الحماية للاجئين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بتجمعاتهم، إضافة إلى مراجعة المعلومات والدراسات الخاصة بمنطقة الدراسة.

في المرحلة الثانية تم تنفيذ بحث كيفي يعتمد على إجراء مقابلات معمقة مع الأشخاص المفتاحيين في المخيمات؛ إذ قام باحثون من مجتمع اللاجئين بتنفيذ المقابلات بعد تدريبهم من قبل الفريق البحثي المركزي. وتم إجراء مناقشات حول نتائج البحث مع المهتمين والمجتمع المحلي في المخيمات.

في المرحلة الثالثة عقد اجتماع تقييمي (اجتماع 1/21) لنتائج البحث في كانون الثاني 2020 مع 28 من المشاركين في البحث من الأشخاص المفتاحيين والمتدربين من سكان المخيمات المدروسة، بعضهم شارك في التدريب الأولي للبحث، وعرضت نتائج البحث عليهم، وجرى نقاش معمق قدموا من خلاله بعض التفاصيل والشواهد، حيث أكدوا على غياب الرؤية المستقبلية للاجئين في لبنان، والتدهور الحاد للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية بعد تنفيذ البحث.

إن وحدة المسح في الدراسة هي المخيم، حيث تمت المقابلات مع 5 أشخاص مفتاحيين من سكان كل مخيم، وقد أجرى المقابلات باحثون تم اختيارهم وفق شروط محددة. وقد غطى البحث 11 مخيماً. قام المركز باختيار الباحثين بناء على مجموعة من المعايير والتي تتضمن المستوى التعليمي، والخبرة السابقة في البحوث الاجتماعية، وعدم سكناهم في المخيم الذي يقومون بدراسته، وأن يتسم الباحث بالموضوعية والنزاهة، وأن يمتلك معرفة بأوضاع اللاجئين بشكل عام، إضافة إلى ضمان التوازن الجندري في فريق الباحثين ككل. نظم لذلك دورة تدريبية، زوّد الباحثون من خلالها بدليل الباحث للاستعانة به أثناء المقابلات التي تستوفي الجوانب المختلفة للبحث.

أما فيما يتعلق بمعايير اختيار الأشخاص المفتاحيين فتشمل ضرورة المعرفة بالمخيم وبأوضاعه بالإضافة للقدرة على الحصول على المعلومات والبيانات المتوفرة عن المخيم ضمن المحاور التي يعمل عليها البحث. وأن يتسم بالموضوعية والنزاهة ويمثل التنوع الذي يحويه المخيم من انتماءات ثقافية وسياسية واجتماعية وفئات عمرية مع ضرورة التوازن الجندري.

سيتم عرض نتائج البحث وما يتضمنه من تحليل لدور الفاعلين الرئيسيين في المخيمات وحالة التشاركية والعوامل الرئيسية المؤثرة بها، إضافة إلى ظروف معيشة اللاجئين السوريين في المخيمات، كما يعرض البحث قضية العودة وشروطها وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

نتائج البحث الميداني

نتائج البحث الميداني

استهدف البحث تقييم تشاركية سكان المخيمات في القضايا التي ترتبط بشؤونهم الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال تحديد القوى الفاعلة المؤثرة في حياة سكان المخيم، وأداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإمكانية التشاركية في المؤسسات المؤثرة، وكيفية تأقلم اللاجئين مع الوضع الراهن. كما شمل البحث الأوضاع المعيشية في المخيمات المدروسة، لتقييم العلاقة بين مستويات الحرمان من الخدمات وفرص العمل مع قدرة السكان على المشاركة الفعالة والتعبير عن إرادتهم.

سكان المخيمات

تتسم معظم المخيمات في البقاع بحجمها الصغير نسبياً، أكبرها المخيم الثاني والذي يضم عدداً من المخيمات الصغيرة المحيطة به والتي تعتبر جزءاً منه ولا يتجاوز عدد الأسر فيه 380 أسرة.

يبلغ عدد سكان المخيمات الأحد عشر نحو 8185 شخصاً في 1587 أسرة (الجدول 1)، تشكل النساء وسطياً ما يقارب 62 في المائة من المجموع ويعزى هذا التباين في أعداد الجنسين، إلى أن عدداً كبيراً من الرجال، قد تعرض للقتل أو الاعتقال في سوريا أو انخرط في النزاع أو هاجر إلى مناطق أخرى في لبنان أو خارج لبنان بحثاً عن فرص العمل. لقد افتقد العديد من الأسر لرب الأسرة وللشباب القادرين على العمل، مما ألقى بعبء القيام بشؤون الأسرة المادية والحياتية على عاتق المرأة، التي غالباً ما ترعى أطفالاً صغاراً الأمر الذي يفاقم من هشاشة أوضاع تلك الأسر. تنحرف التركيبة العمرية للاجئين في المخيمات المدروسة عن التركيب الطبيعي لسكان سوريا، نتيجة العوامل التي أدت إلى لجوئهم، فالأطفال دون الخامسة عشرة من العمر يشكلون الفئة السكانية الأكبر، في حين تتقلص الفئة العمرية ١٥- ٤٠ عاماً إلى حدود دنيا نتيجة القتل والاعتقال وهجرة الشباب والشابات من هذه الشريحة العمرية، وبدرجة أقل من الشريحة العمرية الأكبر سناً 41 - 60 عاماً.

الجدول 1: أعداد السكان في المخيمات المدروسة

المخيم	عدد الأسر	عدد السكان	تاريخ إنشاء المخيم
الأول	100	500	2013
الثاني	380	1900	2014
الثالث	90	450	2012
الرابع	280	1400	2013
الخامس	208	1040	2011
السادس	250	1500	2012
السابع	65	325	2017
الثامن	50	250	2013
التاسع	61	303	2013
العاشر	55	277	2011
الحادي عشر	48	240	2013
المجموع	**1587**	**8185**	

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

توصيف الأشخاص المفتاحيين

بلغ عدد الأشخاص المفتاحيين الذي تم اعتماد مقابلاتهم 48 شخصاً منهم 26 نساء مقابل 22 ذكور، وبلغ متوسط أعمار الأشخاص المفتاحيين 35 سنة. أما من حيث المستوى التعليمي فقد بلغ الحائزون على شهادة تعليم ثانوي فما فوق 60 في المائة، و35 في المائة يحملون شهادة التعليم الابتدائي أو الأساسي. ومن حيث المهن التي يمارسونها شكلت ربات المنازل 27 في المائة والعاطلون عن العمل 25 في المائة والمعلمون 19 في المائة والمتطوعون 10 في المائة.

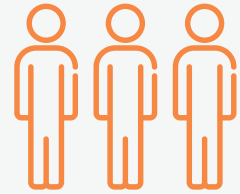

8185

عدد سكان المخيمات الأحد عشر

1587

عدد أسر المخيمات الأحد عشر

الشكل 2: توزع الأشخاص المفتاحيين حسب التعليم

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

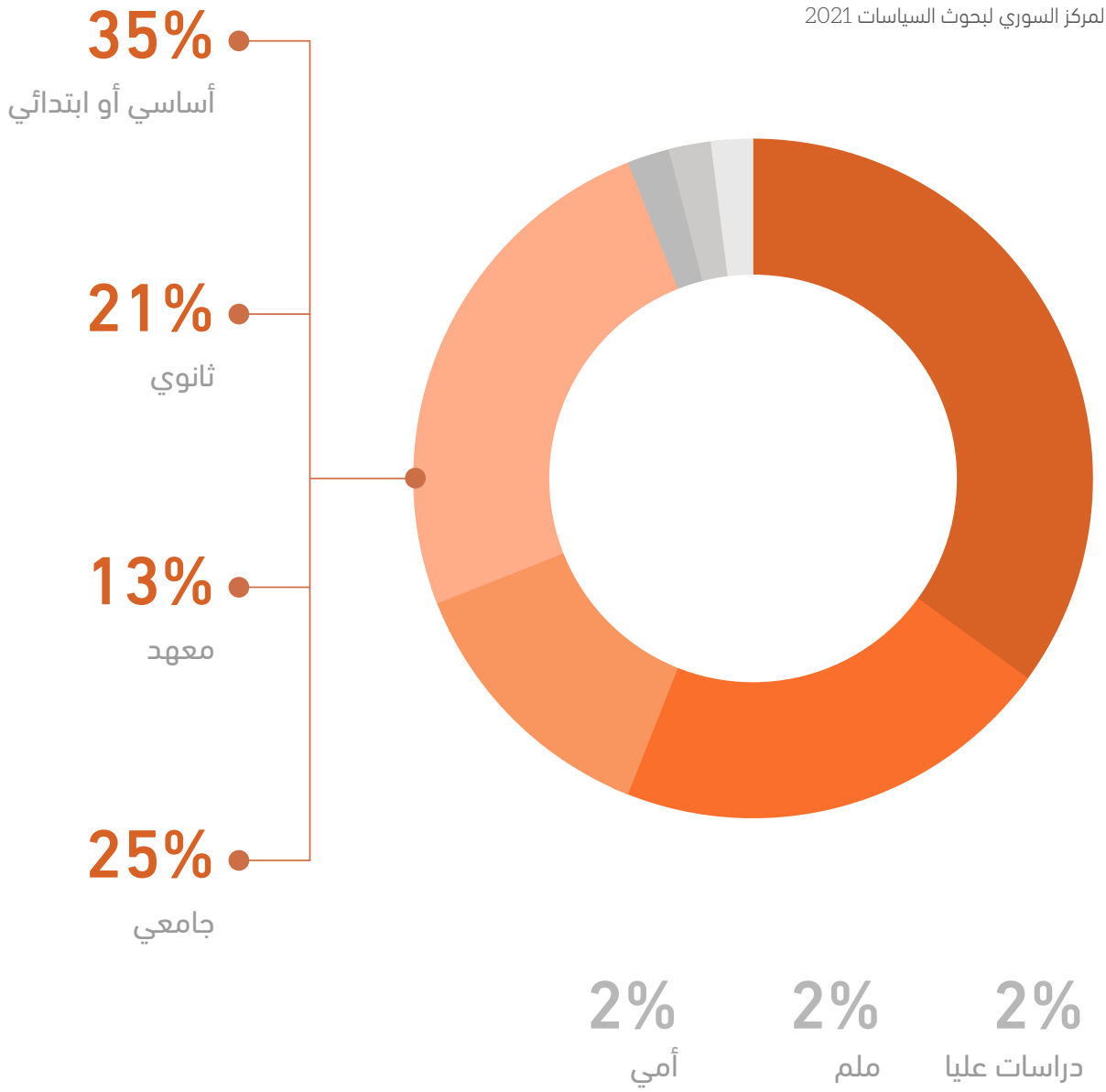

التشاركية

في إطار تقييم تشاركية لاجئي المخيمات، تم تصميم الاستمارة لتحديد الفاعلين الرئيسين في المخيم وأدوارهم، ومن ثم تحديد أداء الفاعلين في مجال التشاركية، وأخيراً طبيعة العلاقة بين السكان والمؤسسات الفاعلة.

القوى الفاعلة في مخيمات اللجوء

حدد البحث القوى الفاعلة في المخيمات بعد مراجعة الأدبيات المرتبطة بالمخيمات في لبنان وكانت نتائج البحث على النحو الآتي: البلديات، والجيش، والأمن العام، وقادة المجتمع المدني المحلي (وجهاء العائلات والعشائر ورجال الدين)، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية، والشاويش، وملاك الأرض. وقد خصصت استمارة البحث سؤالاً عن دور كل منهم.

دور البلديات

أجمعت الإجابات على الدور الخدمي المحدود للبلدية، والذي يتركز في حصر الخيم والسكان، وإزالة النفايات مقابل رسوم بلدية شهرية. وأكد المبحوثون في أحد المخيمات، على دور البلدية في إعطاء الموافقات على عمل الجمعيات، وتوزيع المساعدات مع أخذها لحصة من هذه المساعدات، كما ركزت قلة من الإجابات على ممارسات سلبية للبلدية، مثل التضييق على النشاط التجاري داخل المخيم، أو تقييد حركة اللاجئين خارج المخيم مساءً، أو الرقابة الصحية، ويأخذ دور البلدية أحياناً طابعاً أمنياً بالتعاون مع الأمن العام من حيث "الرقابة والحد من روابط المخيم بمؤسسات المجتمع الأهلي والمدني المحلي والدولي". وتطرق بعض المفتاحيين إلى دور البلدية في توفير خدمات الطوارئ كإطفاء الحريق، والتدخل في حل النزاعات وخاصة مع المجتمع المحيط وملاك الأرض. ولم يلحظ في الإجابات أي تفاعل أو تواصل مباشر بين السكان والبلدية، كما لم يلحظ في الاجابات أي دور فاعل للبلدية في تنظيم إدارة المخيم، ومشاركة السكان أو محاولات لإدماج سكان المخيم في البيئة المضيفة.

مع بدء العمل على مكافحة انتشار "كوفيد 19" وقبل أن تعتمد الحكومة سياسة الإغلاق وحظر التجول، قامت 21 بلدية في لبنان بفرض قيود تمييزية على اللاجئين السوريين لا تنطبق على السكان اللبنانيين كجزء من جهودها لمكافحة فيروس "كوفيد 19"، الأمر الذي يقوض الجهود الوطنية لتحسين استجابة الصحة العامة[7]، ورغم أن الحكومة اللبنانية أصدرت قراراً بوقف ترحيل الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع قد كان مغايراً، حيث "تم طرد العديد من العائلات السورية نتيجة الذهاب إلى الصيدليات لشراء أدوية بسيطة مثل مسكنات الألم"[8]. وفي "بر الياس" في البقاع لجأت البلديات إلى فرض قيود تتجاوز حظر التجول طالبة من المخيمات تعيين شخص للقيام بشراء الاحتياجات الرئيسية لسكان المخيم وبالتنسيق مع البلدية[9]. كما حرمت القيود المفروضة على حركة وتنقل اللاجئين المرضى من الوصول إلى المراكز الصحية. وأعلنت المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الطبي أن عدد المستفيدين من السوريين من الخدمات الصحية قد انخفض بنسبة ٨٠ في المائة نتيجة القيود والحواجز المفروضة عليهم[10].

دور الجيش

يقيّم سكان المخيمات دور الجيش في المخيمات سلبياً، نتيجة قيامه بالمداهمات والاعتقال العشوائي، وتهديم أي بناء اسمنتي ومصادرة الآليات المخالفة (سيارات أو دراجات بخارية)، وتوقيف الداخلين إلى لبنان بشكل غير قانوني، وقد تسبب ذلك بانتشار الخوف وعدم الأمان بين الأسر، والإحساس بالتهديد الدائم لوجودهم في المخيم. وركز عدد محدود من الإجابات على جوانب أمنية مثل (مراقبة المخيم والأشخاص والتحري عن الأنشطة ضمن المخيم). ويشعر اللاجئون بضعف موقفهم نتيجة عدم اعتراف الحكومة اللبنانية بحق اللجوء، وما يستتبعه من حقوق فردية وجماعية إضافة إلى عدم توفر حماية دولية لهم. وتتسبب المداهمات في الخوف من الاعتقال والاضطهاد أو الترحيل، وهو ما يعكس دوراً مؤثراً للجيش على حياة اللاجئين في المخيم، ويدفعهم إلى الانعزال والابتعاد عن أي نشاط يمكن أن يتسبب في تعرضهم للمساءلة، بما فيه العمل الجماعي لتحسين أوضاعهم في المخيم، أو تطوير العلاقة مع المجتمع المحلي. وخلال فترة تنفيذ البحث تمت عمليات إخلاء وهدم لمخيمات وطُلب من اللاجئين هدم خيمهم بأنفسهم (المخيم الثالث وجزء من الثاني). لاحقاً وبعد انطلاق الحراك المجتمعي في لبنان، تراجعت المداهمات في العديد من المخيمات، ومع تراجع وتيرة الحراك عادت المداهمات من جديد إلى بعض المخيمات، ما أدى إلى مزيد من الشعور بالخوف وعدم الاستقرار لدى سكان تلك المخيمات، كما تم حصر جميع المنظمات العاملة مع اللاجئين وإبلاغ مخابرات الجيش بكل منها (اجتماع، 1/21).

[7] Human Rights Watch (2020): "Lebanon: Refugees at Risk in COVID-19 Response".
[8] The Legal Agenda (2020): https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6663. In Arabic
[9] Human Rights Watch (2020): "Lebanon: Refugees at Risk in COVID-19 Response".
[10] SACD (2020): Impact of Covid-19 on Syrian Refugees in Lebanon, Syrian Association for Citizens' Dignity.

دور الأمن

يلعب الأمن العام دوراً مكملاً للجيش في المراقبة الأمنية للمخيمات، وتشترك الإجابات في دور الأمن في إشاعة مناخ الخوف، وفضل بعض الأشخاص المفتاحيين عدم الإجابة عن سؤال دور الأمن العام. معظم الإجابات تركزت على دور الأمن في "تنظيم الإقامات وتجديدها لمن استوفى الشروط عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق كفيل لمن يعمل"، واعتقال من لا يملكون أوراقاً نظامية. بعض المشاركين أشاروا إلى دور الأمن في إغلاق الأسواق في المخيمات ومنع أي نشاط تجاري أو خدمي ضمن المخيم، وركزت بعض الإجابات على الربط بين دور الشاويش في تسجيل أسماء القاطنين في المخيم والمعلومات المتوفرة عنهم وتقديمها للأمن كجزء رئيسي من مهمته في المسؤولية عن المخيم وكونه صلة الوصل بين سكان المخيم وأجهزة الأمن. بعض الاجابات كانت أكثر وضوحاً إذ أشارت إلى دور الأمن في تنفيذ الإحصائيات وتسجيل الموقف السياسي للاجئين في تأييد أو معارضة النظام السوري.

يسهم الأمن العام والجيش في حظر النقاش أو النشاط السياسي في المخيمات، مما أدى إلى افتقاد سكان المخيم للحوار وتبادل الآراء، وأحياناً إلى الحذر وعدم الثقة فيما بينهم، كما أدى إلى نشوء روابط صغيرة معزولة تضعف قدرة مجتمع المخيم على التعاون وتحسين شروط حياته ونسج روابط بين اللاجئين والمجتمع المحيط. ولم تقدم ورقة السياسة العامة للعودة التي أقرت عام 2020 أي ضمانات لحق اللاجئين في التعبير والتجمع والتنظيم (اللاجئون شركاء، 2020).

دور قادة المجتمع المحلي

بحسب معظم المفتاحيين، يشكل كبار السن مرجعية أساسية لسكان المخيمات، في إطار العلاقات العائلية، سواء في حل النزاعات الداخلية أو تقديم النصح، ويليهم في الأهمية شيوخ ووجهاء العشائر، الذين يشكلون مرجعية تقليدية لأبناء العشائر في المحافظات التي نزحوا منها، وفي بعض المخيمات مثل المخيم الثالث رجل دين لبناني من خارج المخيم يشكل مرجعية لسكان المخيم، وفي المخيم الخامس مختار المنطقة اللبناني هو المرجعية لسكان المخيم، وفي المخيم الثاني الذي تديره جمعية، الإدارة المعينة من قبل الجمعية هي مرجعية السكان وهي التي تقيم الصلات مع الجهات الأخرى نيابة عنهم.

تعكس الإجابات حالة من عدم الاتفاق على دور مرجعية محددة معترف بها من قادة المجتمع المحلي، وهو ما يعبر عن ضعف دور قادة المجتمع المحلي وتأثيرهم. إن المؤسسات غير الرسمية التي أريد لها التعويض عن غياب المؤسسات الرسمية في تسيير شؤون سكان المخيم، لم تستطع ملء هذا الفراغ. ويتضح أن القيود المفروضة على النشاط السياسي وحرية التعبير والتنظيم قد حرمت مجتمعات المخيمات من فرصة التعرف على قادة رأي من بين سكان المخيم، ومن فرصة الحوار حول المسائل المتعلقة بإدارة المخيم وتنظيمه.

دور المنظمات غير الحكومية

ينشط عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في المخيمات، وتقدم مجموعة متنوعة من المساعدات التعليمية والطبية والغذائية والمادية، إضافة إلى الدعم النفسي والتوعية الصحية والاجتماعية. يقوم عدد محدود من الجمعيات أو الاتحادات بدور تنظيمي في المخيمات، والاستثناء الأكثر وضوحاً هو جمعية تقوم بإدارة المخيم الثاني وتوفر الدعم لسكانه. ركزت بعض الإجابات على دور بعض المنظمات في بناء المدارس أو التعليم، في حين ركزت مجموعة أخرى من الإجابات على توثيق السجلات والولادات، وأخرى ركزت على دور المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات المادية والعينية والإغاثية، وبعضها ركزت على الدور التوعوي والدعم النفسي للسكان؛ ويتضح من أشكال الدعم والتدخل من قبل المنظمات غير الحكومية تركيزها على الجانب الإغاثي ودعم الخدمات والمرافق العامة التي تشمل التعليم والصحة، ولم يلحظ أي دور تنسيقي للمجتمع المحلي. حيث تتسم العلاقة بين المنظمات ومجتمع المخيم بأنها علاقة مساعدة، مع غياب الحوار بين الطرفين أو التحديد المشترك للأولويات، فالتشاركية ضعيفة بين المجتمع والجمعيات، كما تنأى المنظمات من جانبها عن إمكانية تطوير قدرات المجتمع المحلي للمشاركة في إدارة شؤونه.

في المخيم الثاني حصراً والذي تديره جمعية هناك إدارة معينة من قبل الجمعية تضم مديراً وكادراً إدارياً، ينظم شؤون المخيم ويدير العلاقات فيه، بينما يأخذ الشاويش هذا الدور في باقي المخيمات وفي كلتا الحالتين لا سلطة لسكان المخيم على الإدارة.

أدى الوضع الأمني الناشئ عن الحراك المجتمعي في لبنان، إلى صعوبة وصول موظفي المنظمات الدولية والمحلية إلى المخيمات بسبب الحواجز الأمنية أو إغلاق الطرقات من قبل المتظاهرين، وتراجع حجم المساعدات نتيجة تدهور الوضع الأمني، وتوقف عمل العديد من المنظمات المحلية العاملة مع اللاجئين. وتراجع مستوى الخدمات وتأديتها وتأخر وقت الحصول عليها، نتيجة الأوضاع الأمنية كالتأخير في تعبئة خزانات المياه أو التأخير الحاصل في جمع النفايات أو سحب الفضلات من الجور الفنية. كما فقد العديد من العاملين في المنظمات الإنسانية عملهم (سوريون ولبنانيون)، إضافة إلى تخفيض ساعات العمل للكثيرين، ما أدى إلى زيادة ضغط العمل على العاملين المتبقين (اجتماع، 1/21).

دور المنظمات الدولية

يساهم عدد محدود من المنظمات الدولية العاملة في لبنان في تقديم المساعدة والعون للاجئين السوريين في المناطق المدروسة، فالمفوضية العليا للاجئين تقوم بالدور الأساسي في عملية الإغاثة والمساعدة الغذائية والمالية والصحية، بالإضافة إلى برنامج الغذاء العالمي، وتسهم منظمات أخرى بشكل محدد من المساعدة مثل تسجيل الولادات، أو توزيع مطافئ الحريق. ركزت ما يقارب ثلث الإجابات على "مساعدات مادية وغذائية، وتقديم المواد الضرورية للخيم، وتعبئة الماء وتصريف مياه الصرف الصحي"، وعدد محدود من الاجابات أشار إلى دور المنظمات الدولية في "**حملات توعية وتوزيع مساعدات ودعم نفسي**".

يتضح من إجابات المشاركين أن العلاقة بين مجتمعات المخيمات والمنظمات الدولية تقوم على المساعدات، حيث يمتلك أغلبية اللاجئين في المخيمات سجلاً لدى المفوضية، وأن العلاقة غير مباشرة بين المجتمع المحلي والمنظمات، وغالباً ما يتم التواصل عن طريق الشاويش، ونادراً ما تقوم المنظمات بلقاء سكان المخيمات. ليس هناك من علاقة تفاعلية وتَشَارُك في مواجهة المشكلات، كما تحاول المنظمات الدولية حصر مهمتها في إيصال الدعم والإغاثة، وهي لا تتدخل في أوضاع المخيمات والقيود المفروضة عليها. كما لا يندرج تطوير قدرات اللاجئين ضمن برامجها التنفيذية، وهذا ما يجعل مجتمع المخيمات لا يرى في المنظمات الدولية سوى مصدر مساعدة وإغاثة لا أكثر.

دور الشاويش

الشاويش هو الشخصية الأكثر جدلية في المخيمات، حيث يقوم بأدوار مختلفة. فوفق الأشخاص المفتاحيين، وصف البعض دور الشاويش في تنظيم المخيم، ورأى آخرون أنه يقوم بخدمة مصالحه الخاصة، أو مصلحة مالك الأرض، وأحياناً مصلحة أجهزة الأمن. بشكل عام، ثمّة تباعد كبير في التقييمات، مع ذلك ما يمكن استنتاجه من الآراء المتباينة، أن الصلاحيات التي يتمتع بها الشاويش ناجمة عن غياب الشكل المؤسساتي التنظيمي في المخيم، وعدم مشاركة سكان المخيم في اختيار الأشخاص الذين سيولونهم شؤون المخيم وأمنه.

يحدد عدد كبير نسبياً من سكان المخيمات دور الشاويش بأنه "تنظيم أمور المخيم وجمع أجور الكهرباء والخيم، وتوزيع المساعدات والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات"، ويشير عدد آخر من السكان إلى الدور الأمني للشاويش "المسؤول الرئيسي عن المخيم – الشاويش ينظم المخيم ويخبر عن أهل المخيم لمخابرات الجيش شهرياً ويحل النزاعات أحياناً"، ويعدد آخرون أدوار الشاويش والتي منها أنه "يؤمن أحياناً العمل للنساء والرجال" في المخيم بأجور زهيدة وظروف عمل رديئة، ويشمل ذلك تشغيل الأطفال. ويرى البعض أنه يحصل على امتيازات من الجمعيات وملاك الأرض ويقوم أحياناً بتوزيع متحيز للمساعدات. وتؤكد التقييمات لدور الشاويش على محورية هذا الدور وتأثيره في حياة سكان المخيم، على الرغم من تباينها، ويتضح أنه سلطة متفردة ولا يوجد آلية محددة لتقييم دوره ومساءلته، وقد كرست المؤسسات الرسمية بما فيها منظمات الأمم المتحدة هذه الشخصية بجعلها وسيطاً معتمداً من قبلها كممثل عن سكان المخيم وصلة اتصالها بهم، وهو ما كرسه كسلطة فردية غير خاضعة للمحاسبة والمساءلة.

دور ملاك الأرض

لم تسع الحكومة اللبنانية إلى إقامة مخيمات لجوء، ولم تسمح للمنظمات الدولية والمفوضية العليا المعنية باللجوء من إقامة مخيمات على الأراضي اللبنانية، وأصبح إنشاء المخيمات شأناً خاصاً، إذ يقوم ملاك الأراضي باقتطاع أجزاء من أرضهم الزراعية لإقامة مخيمات، توفر لهم اليد العاملة عند الضرورة وتعود عليهم بمداخيل تأجير الأرض. يطلب صاحب الأرض من الجهات الأمنية الموافقة على إقامة المخيم واستضافة اللاجئين، وتصبح العلاقة مباشرة بين مالك الأرض واللاجئ. جميع أراضي المخيمات قيد الدراسة هي مستأجرة باستثناء أرض المخيم الثاني المتبرع بها والتي تديرها جمعية. ونتيجة محدودية العلاقة بين الطرفين (اللاجئين وملاك الأرض) فإن الاجابات تظهر حصر الحوار بينهما بأمور تتعلق بالأجرة والالتزام بالدفع. يفوض مالك الأرض الشاويش ببعض صلاحياته في جمع الإيجار، لكنه صاحب القرار في قبول أو رفض أو طرد أي شخص من المخيم، وبالتالي هو يمتلك قدرة كبيرة على التأثير في حياة سكان المخيم، كما يقوم بتوفير الكهرباء وجمع تكلفتها شهرياً. ويشكل إيجار الخيمة العبء الأكبر على الأسرة نتيجة محدودية مصادر الدخل، مما يجعل الأسر مضطرة للعمل وفق شروط الشاويش لصالح المالك بأجور بخسة وظروف عمل غير لائقة.

دور سكان المخيم

لا يبدو دور سكان المخيم جلياً كقوة فاعلة بين القوى الأخرى المؤثرة في حياة سكان المخيم، وقد كان ذلك واضحاً من خلال عدم وجود هيئات تمثلهم أو وجود أي تأثير واضح لهم في تنظيم المخيمات. ويقوم المجتمع المحلي في مناسبات قليلة بممارسة الضغط على الشاويش أو الجمعيات من خلال العلاقات العائلية والتقليدية. وبشكل عام تسود حالة الخضوع والعزلة لسكان المخيمات وازدادت الأوضاع سوءً مع الأزمات الصحية والاقتصادية والسياسية.

الشكل 3-أ: العلاقة بين القوى الفاعلة والمؤثرة في سكان المخيمات من اللاجئين السوريين

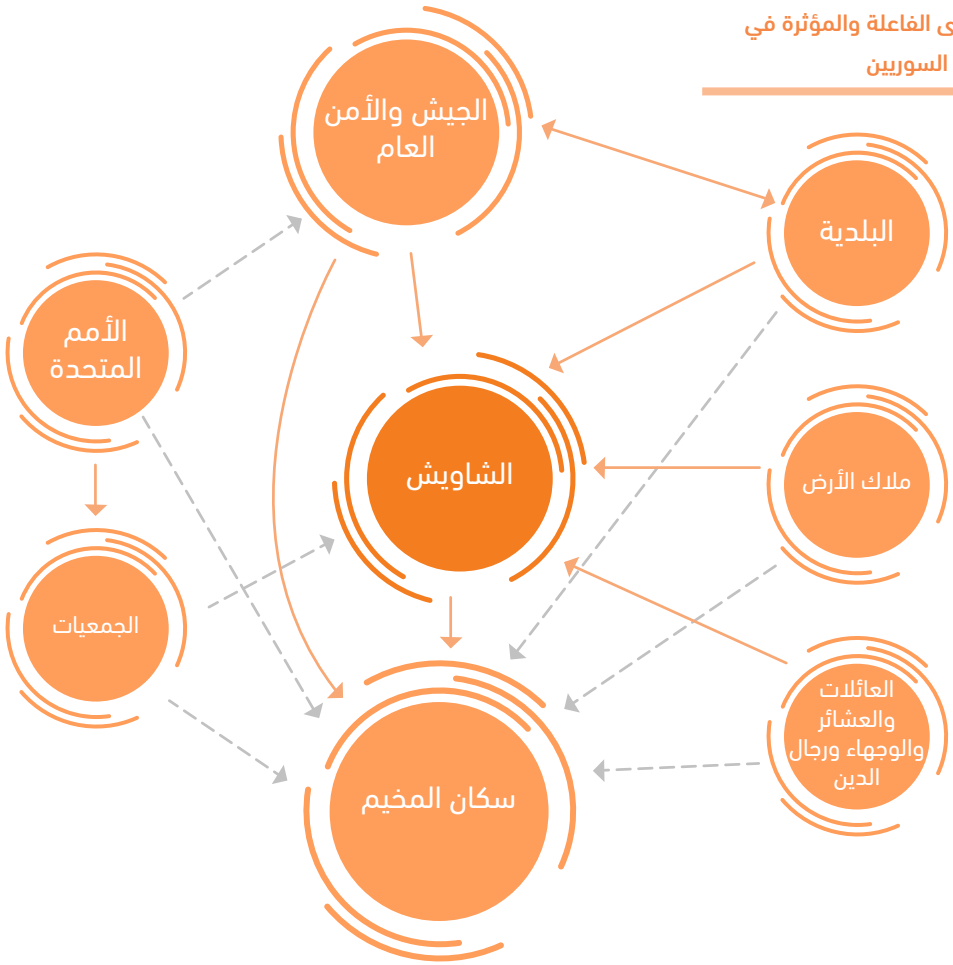

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠٢١

مناقشة أدوار الفاعلين الرئيسين في المخيمات

لقد ترافق البحث مع عمليات هدم للخيم، أو لأجزاء اسمنتية منها وإزالة مخيمات بالكامل في بعض مناطق بر الياس في البقاع وتهديدات بترحيل اللاجئين، مما خلق مناخاً من الخوف وعدم الأمان لدى اللاجئين، وأثر على إجابات البعض خاصة فيما يتعلق بدور القوى الأمنية والجيش.

بشكل عام، تظهر النتائج أنه بالرغم من اللامركزية في تنظيم شؤون المخيمات، إلا أنها تشترك بحرمان سكانها من التنظيم الاجتماعي أو السياسي بالرغم من طول فترة اللجوء، حيث يعود تأسيس بعض المخيمات إلى عام 2011. وتتركز استراتيجية التعامل مع اللاجئين في المخيمات المدروسة على اعتبارهم تهديداً أمنيا محتملاً، لذلك تتولى المؤسسة العسكرية والأمنية الدور الرئيسي في ضبط حياة اللاجئين، من خلال السيطرة الأمنية، والتهديد المستمر، والحرمان من الحصول على تصريح الإقامة القانونية لأغلبية اللاجئين، وتنفيذ الاعتقالات والمداهمات المتكررة وصولاً إلى الترحيل.

الشكل 3-ب: الفاعلون والسياسات

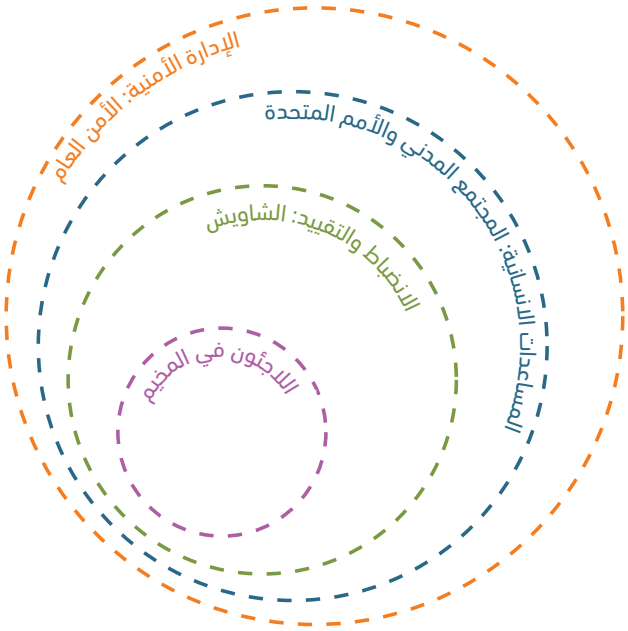

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠٢١

وقد تُرجمت هذه الاستراتيجية على مستوى المخيمات في تشكيل قوى غير رسمية، تعمل على ضمان الامتثال الإجباري من خلال الشاويش، الذي يلعب دور وكيل القوى الأمنية في تقييد حركة سكان المخيمات وأنشطتهم.

من جهة أخرى عملت منظمات الأمم المتحدة والجمعيات غير الحكومية على تقديم المساعدات العينية والمادية بطريقة إغاثية، لتأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة، وهي عملية تشوبها كثرة من الاختلالات، مثل غياب الشفافية والتمييز والإجحاف بحق اللاجئين. كما أنها تقتصر على توزيع المساعدات دون استراتيجية تنموية تعمل على تمكين القدرات أو خلق الفرص للسكان، ليسهموا في تطوير إمكانياتهم في تنظيم شؤونهم وتحسين ظروف معيشتهم. إضافة لذلك أكد معظم المبحوثين على غياب المشاركة مع الجمعيات والأمم المتحدة في تحديد الاحتياجات أو تنفيذ البرامج، إذ عبّر معظم المبحوثين عن غياب العلاقة التفاعلية مع المفوضية وأغلبية الجمعيات. وأيضاً ترافقت سياسة الإغاثة هذه مع شروط مجحفة بحق اللاجئين في مجال العمل، حيث يسود الاستغلال والأجر المنخفض والحرمان من رخص العمل وتشغيل الأطفال في ظروف قاسية (Habib, et al., 2019).

أخيراً، يغيب من بين الفاعلين دور المجتمع المحلي؛ إذ لا توجد فرص للتنظيم التمثيلي والتضميني، الأمر الذي جعل مجتمع المخيمات مهمشاً وخاضعاً في ظل شروط الحد الأدنى للمعيشة. في القسم التالي من البحث سيتم استعراض أداء المؤسسات، لجهة التشاركية من وجهة نظر المبحوثين.

تقييم الأداء التشاركي للمؤسسات

تم تحديد مجموعة من المعايير لتقييم تشاركية المؤسسات الفاعلة في المخيمات، مثل توفير الحماية والأمان، حرية التعبير، وإمكانية المشاركة، وقابلية المؤسسات للمساءلة، ومدى انتشار الفساد، ومدى ثقة اللاجئين بالمؤسسات، وفعالية تأديتها الخدمات العامة، وتمييز المؤسسات بين اللاجئين.

توفير الحماية والأمان

أصبح معيار توفر الحماية والأمان لدى سكان المخيمات يتمثل في غياب المداهمات والاعتقالات والترحيل، أي أن اللاجئين خفضوا توقعاتهم بشأن مستوى الأمان الممكن. ففي الوقت الذي عبر فيه 56 في المائة من المبحوثين أن اللاجئين في المخيمات يشعرون غالباً بالأمان، تضمن الشرح الذي قدمه الأشخاص المفتاحيون صورة يغلب عليها الخوف وعدم الأمان، حيث تضمن 42 من أصل 48 من الشروحات التي قدمت، تأكيداً على الخوف وعدم الشعور بالأمان نتيجة المداهمات والاعتقالات، وقدمت أمثلة على ذلك من قبيل "عدم توفر الأمان وموت أحد الأشخاص من الخوف الشديد – حالة يأس كبيرة – رغبة قوية بالخروج من المخيم"، كما أشار أحدهم إلى أن " كل عائلة تقوم بحماية نفسها"، وأضاف آخر "نشعر بأننا ضعفاء ولا يوجد إنصاف ويسود خوف كبير لدى سكان المخيم". ذكر الجميع أشكالاً من الخوف، مثل خوف من الجوار وخوف من الحرائق والفيضانات، وخوف من مالك الأرض. بالمقابل رأى بعضهم أنه "يوجد خوف من المنع من العمل أو إجازة العمل". ويفسر أحد المشاركين الشعور بالأمان بأنه نتيجة " العلاقة العشائرية التي توفر حيزاً كبيراً من الأمان والحماية"، أي إن الحماية تستمد داخلياً من هذه العلاقات الأولية، وهي ليست مبنية على الحقوق التي ترعاها المؤسسات. وتتباين الحالات بين المخيمات حيث يسود الخوف في المخيمات التي تتعرض للمداهمات بشكل متكرر أكثر من غيرها، مثل المخيمات الثامن والخامس والتاسع. وفي ظل جائحة كورونا تعرضت بعض المخيمات إلى قيود تمييزية في منع التجول والتنقل، كما يتعرض بعض اللاجئين السوريين إلى الاعتداء وسوء المعاملة على خلفية إجراءات الحماية من انتشار الفيروس وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

حرية التعبير

أجمعت الإجابات على غياب مساحة التعبير السياسي: "نتجنب التكلم بالسياسة أو التعبير عن رأينا بما يخص المخيم – محرومون من حرية التعبير، ونخاف من الطرد من المخيم". وفق تعليمات إدارة المخيم، وأحياناً ملاك الأرض والمؤسسات الأمنية، يجب الابتعاد عن القضايا السياسية. ولكن بعض الأجوبة أكدت أن التعبير عن أوضاع المخيم أيضاً ممنوع، وهناك خوف من التعبير الذي يمكن أن يتسبب بالطرد من المخيم أو الحرمان من المساعدات. تؤكد ما يقارب 60 في المائة من مجموع الإجابات ضعف القدرة على التعبير بما يتعلق بأحوال المخيم. وتشير بعض الآراء إلى عدم الأخذ بالمقترحات المعبر عنها حتى على المستوى الخدمي، وهو ما يؤكد أن الرأي الغالب في المخيمات هو محدودية حرية التعبير والتي تعد الأساس في تحقيق المشاركة. أكد المشاركون في اجتماع التقييم (اجتماع، 1/21)، أنه حتى بعد الحراك المجتمعي، استمرت أساليب التقييد والرقابة وأصبحت أكثر تشدداً (مثال ذلك، طلب معلومات عن الجمعيات العاملة في المخيمات، وإغلاق منافذ المخيم والالتزام بمنفذ واحد وفرض منع التجول في بر الياس، وتزايد قرارات الترحيل).

إمكانية المشاركة في الهيئات الناظمة للمجتمع

عبّر أغلبية المبحوثين عن غياب إمكانيات المشاركة مع المؤسسات الرسمية، وحتى إمكانية المشاركة مع المؤسسات غير الرسمية التي تنظم شؤون المخيم (الشاويش في هذه الحالة).

لقد عبر غالبية المشاركين عن ضعف هذه الامكانية، وفي معظم الحالات كان الشاويش أو الإدارة من يمنع المشاركة: "لا يسمح الشاويش لأحد بالتدخل أو حتى المساعدة". في المخيم الثاني الذي تديره جمعية، لا يمكن المشاركة أيضاً، فمدير المخيم المسؤول عنه مع مساعديه يمنعون المشاركة تماماً. وعبر عدد قليل من المبحوثين عن إمكانيات المشاركة "عن طريق الشاويش"، كما عبر البعض أن إمكانات للمشاركة محصورة في "مشاركات فردية في الأعمال التطوعية، ووجود بعض الشباب المساعدين للشاويش"، أو "المساهمة في توزيع مساعدات أو القيام بأعمال لصالح المخيم"، أو من جهة تقديم مقترحات للشاويش أو إبداء الرأي له. جميع هذه المقاربات لا تعبر عن مشاركة حقيقية في اتخاذ القرار، فسقف المشاركة هو معاونة الشاويش أو مناقشته، لكن اتخاذ القرارات فهو بيد الشاويش، أما بقية المؤسسات الفاعلة كالمؤسسات الأمنية والبلدية والجمعيات والمفوضية وملاك الأرض فلا مكان للمشاركة معها.

إمكانية مساءلة الهيئات الناظمة للمجتمع

لا تتوفر إمكانيات المساءلة للمؤسسات الرسمية أو حتى لملاك الأرض، فالمساءلة بالنسبة للمبحوثين محصورة مع الشاويش أو عن طريقه للمنظمات التي تقدم الخدمات والمساعدة، ولكن في غياب وجود هيئات منتخبة وآليات للمساءلة تصبح العملية دون جدوى.

لقد عبرت إحدى الإجابات عن "عدم وجود هيئات ناظمة للمجتمع" أصلاً، ومعظم المبحوثين عبروا عن عدم القدرة على مساءلة الشاويش، وأفاد البعض أن غياب المشاركة يضعف القدرة على المساءلة. قلة فقط من المبحوثين ركز على إمكانية نقد أداء الشاويش أو الجمعيات في بعض الحالات لكن دون جدوى.

مدى الثقة بالهيئات الناظمة للمجتمع

عبرت معظم نتائج البحث عن غياب الثقة بالمؤسسات الرسمية، أما بالنسبة للشاويش أو إدارة المخيم فقد تباينت الآراء. لا تثق الأغلبية بالشاويش، وعبر بعضهم بالقول: "لا يوجد ثقة بالشاويش فهو لا يشارك السكان" بإدارة المخيم، وأكد آخرون "لا يوجد ثقة أبداً – لا مصداقية ولا نزاهة – فالسكان لم يختاروا" المشرفين على المخيم، وأفاد آخرون "عن عدم وجود هيئات ناظمة للمجتمع"، أي إنه لا توجد هيئات إنما أشخاص يتولون المسؤولية في المخيم دون مشاركة السكان. على الرغم من ذلك، عبّر بعض المبحوثين عن وجود ثقة بالشاويش "نثق بهم فنحن من اختار الشاويش ومساعديه"، وفي إجابة أخرى عبر أحد المبحوثين المشاركين عن الثقة بقول "الهيئة الناظمة هي الشاويش والأهالي يثقون به لأنهم اختاروه، وتستجيب الهيئة الناظمة لأي اعتراض أو مطلب".

وبالرغم من التباين في الإجابات فإن الأغلبية ترى غياب الثقة في المؤسسات الناظمة بسبب الفساد وعدم المشاركة وغياب المساءلة.

مدى فعالية المؤسسات الخدمية في أداء عملها

تقلصت توقعات اللاجئين للخدمات حتى اقتصرت على توفر الكهرباء والمياه والصرف الصحي وترحيل النفايات فقط، وفي هذا الإطار، عبر 37 في المائة من المبحوثين أن المؤسسات الخدمية غالباً ما تؤدي دورها بشكل فعال، وهي غالباً هيئات مستقلة عن المخيم وإدارته، خاصة من حيث ترحيل النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي وتوفير المياه، في حين عبر أغلبية المبحوثين أن فعالية المؤسسات التي تقدم الخدمات الأولية متوسطة وما دون حيث "يوجد تقصير في الخدمات، أو تأخير في تقديمها، أوتمييز في التقديم سواءً بين اللاجئين أو بين السوري واللبناني وأهمها خدمات التعليم". التباينات كبيرة وأحياناً في المخيم ذاته.

تعامل المؤسسات التمييزي مع أفراد المجتمع

إن التمييز ضد اللاجئين واضح من قبل المؤسسات الرسمية، لكن تشير نتائج المقابلات على مستوى المخيمات، إلى وجود غالبية تؤكد على أن الممارسات الفعلية للمؤسسات غير الرسمية الناظمة للمخيم (الشاويش أو إدارة المخيم) تتعامل مع الجميع بدون تمييز، فقد عبر البعض بالقول "لا يوجد (تمييز) والكل يأخذ حقه داخل المخيم"، والمقصود المساعدات والخدمات، لكن عبر البقية عن وجود تمييز خاصة في المخيمات الثامن والثاني، حيث أشاروا إلى وجود عدم عدالة بالتوزيع، وبالتالي تمييز بين سكان المخيم، "توزع المساعدات لنصف المخيم فقط فهناك عدم عدالة بالتوزيع (مثال ما بعد الحرائق)".

انتشار الفساد في المؤسسات الناظمة للمجتمع

يتسق تقييم الفساد مع نتائج المساءلة أعلاه، حيث يعتبر 47 في المائة من المبحوثين أن الفساد منتشر في المؤسسات الناظمة للمجتمع مباشرة دائماً أو غالباً، ويفسرون ذلك "بسبب اتفاق السماسرة والشاويش على جمع مبلغ مالي من المساعدات المقدمة للسكان من بعض المؤسسات". وعبر آخرون في المخيم بأن المؤسسات "قائمة على الرشاوى والمحسوبيات، وليست عادلة أبداً". ويربط المبحوثون في بعض المخيمات بين تفرد الشاويش بالإدارة والفساد: "لا يوجد عدل أبداً – الشاويش هو المتحكم بكل شيء" و "يوجد فساد بين المسؤولين عن المخيم". بينما عبر 23 في المائة فقط عن غياب الفساد عن هذه المؤسسات

إمكانية تنظيم شؤون اللاجئين في المخيم

تظهر نتائج البحث عدم توفر مساحة للتنظيم، حتى في مجال تأسيس جمعيات غير ربحية، أو مجالس لإدارة المخيمات. لقد أكد المبحوثون عدم إمكانية التنظيم أو القيام بالمبادرات الجماعية، "لا يمكن أن ننظم أي شيء، ولا يمكن أن نعبر عن أي مشكلة، فالشاويش وصاحب الأرض يمنعوننا من ذلك – إذا قررنا أن نغير شادر، أو نزيد من حجم الخيمة، يجب أن نأخذ موافقة المخابرات والبلدية وصاحب الأرض والشاويش". ويرى أغلبية المبحوثين أن إمكانية التنظيم ضمن المخيم غير متاحة ويسيطر عليها الشاويش، وتقتصر فقط على المساعدة في قضايا خدمية أو المساعدات، إن وجدت، وعن طريق الشاويش حصراً. يعزو البعض عدم إمكانية التنظيم إلى عدة أسباب، منها عدم الثقة والحاجة إلى التمويل أو الضغوط الأمنية وسلطة الشاويش ومالك الأرض.

مؤخراً، أضعفت القيود المفروضة على عمل المنظمات والجمعيات وحركة السكان، نتيجة للأزمات الصحية والاقتصادية والأمنية، من قدرة سكان المخيمات على التنظيم، وفي نفس الوقت جعلت تنظيم شؤون اللاجئين أمراً ملحاً وحاجة ضرورية لتماسك سكان المخيم وتجاوزهم للصعوبات (اجتماع، 1/21).

الوضع القانوني للاجئين

لا يمتلك أغلبية اللاجئين إقامات نظامية بسبب التشدد في منحها بعد عام 2014، وتشير نتائج البحث إلى أن 80 إلى 90 في المائة من اللاجئين لا يملكون إقامات نظامية، وتتفاوت هذه النسبة حيث تبلغ أدنى مستوى لها في المخيمين الثالث والسادس، وأعلاها في العاشر والحادي عشر، ويعزو المبحوثون هذه النسبة المرتفعة للاجئين بدون اقامات، بالرغم من حصولهم على تسجيل في المفوضية العليا، إلى الخوف من التعامل مع الأمن العام، وتعقيدات الإجراءات والمماطلة، وارتفاع التكاليف للتسجيل أو تسوية الأوضاع، وصعوبة توفر الكفيل. لقد أدى غياب الإقامة النظامية إضافة إلى عدم حصولهم على صفة لاجئ، إلى سيادة الشعور بالخوف وعدم الأمان، وتقييد تنقلاتهم وحرمانهم من الحقوق الأساسية، بما في ذلك إمكانية المشاركة الفعالة في مجتمع اللجوء ومع المجتمع المضيف.

أخيراً، لقد أبرزت نتائج البحث غياب أي هيئات أو منظمات مدنية أسسها أو شارك فيها اللاجئون في المخيمات، سواء في عملية تنظيم أو المساعدة في تنظيم شؤون سكان المخيم، باستثناء الهيئات التقليدية غير الرسمية التي تحتل الفراغ الذي يتسبب به غياب المجتمع المدني في المخيم، فكبار العائلة وشيوخ العشائر ورجال الدين هم مصدر تقديم المقترحات والحلول، وهذا يؤثر بشكل غير مباشر على تنظيم المخيم. والمنظمات العاملة هي لبنانية يعمل فيها سوريون وتعمل في المجال الإغاثي والخدمي.

علاقة اللاجئين بالمؤسسات والمجتمع المضيف

طبيعة العلاقة بين اللاجئين والمؤسسات الرسمية اللبنانية

تبين المقابلات أن غالبية سكان المخيمات لديهم انطباع سيئ عن العلاقة بالمؤسسات الرسمية اللبنانية، ولا سيما العلاقة بالأمن العام ومخابرات الجيش اللبناني، التي يسودها الخوف والمعاملة التمييزية. كما أكد العديد من المبحوثين على التمييز ضدهم من قبل المؤسسات التعليمية والصحية، بالرغم من تقييمهم أنها أفضل نسبياً من العلاقة مع المؤسسات الأمنية. قلة من المبحوثين وصفوا العلاقة بالمؤسسات الرسمية الخدمية (التعليم) بأنها جيدة.

طبيعة العلاقة بين اللاجئين ومنظمات الأمم المتحدة

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هي الجهة الرئيسية بين منظمات الأمم المتحدة التي يرتبط بها اللاجئون. بناء على نتائج البحث، فإن الصفة الغالبة على علاقة اللاجئين بالمفوضية هي الدعم والمساعدة الفردية، إذ تتعامل المفوضية مع اللاجئين بصفتهم أفراداً يستحقون أو لا يستحقون المساعدة. وقد عبر عدد من المشاركين في البحث عن عدم وجود تواصل بينهم وبين المنظمة. وعبر آخرون عن عدم وضوح إجراءات المنظمة من حيث حجب المساعدة، وإسقاط بعض الأسر من قوائم المساعدة، وعدم الرد على مطالبهم وشكاواهم، وهو ما يعزز سمة عدم وجود تواصل فعلي بين الجهتين.

تقوم المفوضية بمساعدة الأفراد والأسر ومن ثم المخيمات، مادياً وصحياً وخدمياً، ولكنها لا تتيح لهم المشاركة في تقرير أولويات المساعدة، ولا تشركهم في أسلوب تخفيض المساعدات.من جهة أخرى لا تدعم المفوضية آليات تعزيز قدرة اللاجئين الذاتية في الإدارة، أو إعطائهم دوراً في الرقابة على التوزيع والهدر والفساد.

يمكن الاستنتاج من ذلك أن العلاقة بين مجتمع المخيمات ومنظمات الأمم المتحدة تعزز إلى درجة ما قدرات مجتمع المخيمات عن طريق المساعدات، ولكنها غير كافية لبناء نوع من التشاركية مع سكان المخيمات وتحسين شروط تخليهم عن الاعتماد على المساعدات، وبالتالي فإن إسهام منظمات الأمم المتحدة في تعزيز المشاركة محدود فعلياً لاقتصاره على الجانب الإغاثي المباشر.

أسقطت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بداية العام 2020 من قوائم المساعدات عدداً من الأسر في المخيمات المبحوثة، ما عرض الأسر لصعوبات جديدة، إضافة إلى تفاجئهم بالإجراء وعدم معرفتهم بالأسباب (اجتماع، 1/21).

إن تعاقب الأزمات في لبنان على اللبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين، وضع المنظمات الإغاثية الدولية والمحلية في حالة من الاستنفار وحشد الموارد. واستمرت استراتيجية الحكومة اللبنانية في تحميل عبء اللاجئين الصحي والإنساني على المنظمات الدولية والمجتمع المدني، إلا أن الاحتياجات تفوق المساعدات المتوفرة، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية حرمت الآلاف من اللاجئين من فرص عملهم وغدوا عاجزين عن دفع إيجار مساكنهم بما فيها الخيم[11].

طبيعة العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف

العلاقات بين المجتمع المحلي ومجتمع المخيمات مركبة ومعقدة، فاللاجئون السوريون يشعرون بأنهم يشكلون عبئاً اقتصادياً على المجتمع المضيف، وهذا ما يدفعهم إلى تجنب الاحتكاك معه كي لا تسوء العلاقة بينهما، وقد كان ذلك واضحاً بنسبة ملموسة من مجموع الإجابات، ما يشير إلى تفهم واسع لمصدر التوتر بينهما. مع ذلك تميل الآراء بمعدل يزيد على ٧٠ في المائة إلى أن العلاقة جيدة أو محايدة أو عادية، في حين نسبة قليلة تشير إلى وجود علاقات عدائية. ذكر بعض المبحوثين عن علاقات صداقة ومصاهرة مع المجتمع المضيف، لكن العلاقات الأكثر انتشاراً ترتبط بالعمل والعلاقة بملاك الأرض.

أدت الأزمة الاقتصادية في لبنان والتي ترافقت مع توسع مخاطر انتشار "كوفيد 19" والإجراءات الاحترازية المتخذة، إلى مفاقمة الأوضاع المعيشية سوءاً وفقدان فرص العمل للفئات الأضعف بين اللبنانيين واللاجئين، الأمر الذي ولد توترات ومواجهات في بعض المناطق بين الطرفين. وتبذل العديد من منظمات المجتمع المدني جهوداً لمنع تصاعد هذه المواجهات، في حين تستثمر بعض القوى السياسية في هذه الخلافات بغرض الالتفاف على أولويات المجتمع اللبناني.

وكانت منظمات حقوق الإنسان قد أدانت إقدام 330 بلدية على فرض حظر تجول على السوريين في كانون الثاني 2020. [12]

المساعدة في توفير فرص العمل والدخل والخدمات

إلى جانب وجود قيود عديدة في سوق العمل على عمل اللاجئين السوريين، وضعف مستوى العرض من فرص العمل المتاحة، وغياب المؤسسات التشغيلية المساعدة على هيكلة سوق العمل، ومحدودية السوق وضيقها في مناطق تواجد مخيمات اللاجئين، فإن الخدمات تقدم من قبل المنظمات والجهات الفاعلة في المخيم والبلديات، أما البحث عن فرص العمل، فيتخذ غالباً طابعاً غير منظم، نتيجة عدم توفر رخص العمل ومحدودية الفرص المتاحة في القطاع المنظم. بينت معظم المقابلات بأن البحث عن عمل هو شأن فردي، كلٌّ يسعى بوسائله الخاصة، والنسبة الكبرى يتوجهون إلى الأقارب والاصدقاء، أو يقوم الشاويش بدور الوسيط في الحصول على فرص العمل، ونسبة صغيرة تذهب إلى مؤسسات وسيطة، وقلة تستعين بأصدقاء لبنانيين. نسبة كبيرة تسعى للاتصال المباشر مع أصحاب العمل للحصول على فرصة العمل، وهو ما يدلل على ضعف الدور المؤسساتي في سوق العمل، وأن الطرق التقليدية في البحث عن العمل مازالت الوسيلة الأساسية بعيداً عن المؤسسات الرسمية.

تزايدت مؤخراً حالات الاستغلال لأوضاع اللاجئين في سوق العمل، وعدم دفع الأجور، والابتزاز عن طريق الإقامات وغيرها من وسائل الاستغلال (اجتماع، 1/21). كما فقدت العديد من المنشآت قدرتها على الاستمرار نتيجة الإغلاق وحظر التجول في العديد من المناطق وعلى المستوى العام في لبنان، ولم تستطع الحكومة وضع خطة أو برنامج إسعافي للقطاعات الاقتصادية والخدمية المتضررة، ما أحال أعداد كبيرة من الرجال والنساء من اللبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين وبعض المهاجرين الأجانب إلى عاطلين عن العمل.

حل النزاعات

يتعرض مجتمع المخيمات إلى مشكلات تقع بين أفراده أو بين أفراد منه والهيئات الناظمة للمجتمع أو مشكلات مع المجتمع المضيف، وهو ما يخشاه اللاجئون في المخيمات كي لا تثار ضدهم موجة من الكراهية أو عدم القبول. كما يخشون وصول المشكلة إلى الأمن أو القضاء لهشاشة أوضاعهم، وعدم امتلاكهم للوثائق الرسمية.

[11] SACD (2020): Impact of Covid-19 on Syrian Refugees in Lebanon.

[12] SACD (2020): Impact of Covid-19 on Syrian Refugees in Lebanon.

ركز المبحوثون في إجاباتهم على التفريق بين المشكلات حسب حجمها وأطرافها، إذ يكون التوجه إلى الأشخاص القادرين على حل النزاعات سواء كانت داخلية أو مع المجتمع المضيف، أو جهات أخرى. لكنهم لا يفضلون عموماً التوجه إلى الأمن أو القضاء. ورتب معظم المبحوثين مراحل حل النزاعات على النحو التالي:

١. يتم اللجوء في النزاعات الداخلية إلى كبار السن في العائلات أو وجهاء العشائر.

٢. في حال استمرار النزاع يتم اللجوء إلى الشاويش أو إدارة المخيم وأحياناً ملاك الأرض.

٣. في حال المشكلات الكبيرة أو مع الجوار تتدخل مخابرات الجيش أو الأمن العام.

٤. في حالات نادرة يتم اللجوء للقضاء.

إن طبيعة حل النزاعات تؤكد السياسة الأمنية في التعامل مع اللاجئين، إذ يتركز الحل الرسمي من خلال الأمن العام ومخابرات الجيش، ويفضل معظم السكان عدم اللجوء إليهما، نتيجة فقدان الثقة في الوصول إلى الحل العادل. وتظهر هنا أولوية اللجوء إلى كبار السن ووجهاء الأسر والعشائر، التي تؤكد على دور البنى التقليدية في حل النزاعات، وقد ساعد على ذلك عدم وجود بنية مؤسسية أو مدنية في المخيمات تكون بديلاً عن المؤسسات غير الرسمية التقليدية. كما يلعب الشاويش دور المؤسسة الوسيطة، التي تعمل على حل النزاع بالطرق التقليدية، ثم يتصل بالمخابرات في حال عدم قبول الحل، ما يعني أن مصالح القوى الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تتقاطع حول أهمية دور الشاويش في ترسيخ قواعد الانضباط والخضوع وتقليص مساحات التشاركية.

وتعزز هذه البنى التقليدية رأس المال الاجتماعي الرابط المبني على العلاقات التقليدية، مثل رابطة القرابة أو العشيرة، وتضعف الروابط الاجتماعية العابرة للعائلات والمناطق والخلفيات الثقافية. كما أن الوسائل الأمنية تقود إلى تراجع الثقة وزيادة الإحساس بعدم الأمان، وهذان الجانبان يقوضان جزءاً هاماً من رأس المال الاجتماعي كما نستعرض في القسم التالي.

مناقشة التشاركية

مما تقدم يمكن استنتاج أن التشاركية غائبة مع المؤسسات الرسمية وضعيفة جداً مع الأمم المتحدة والجمعيات غير الحكومية، ويعود ذلك إلى إقصاء اللاجئين وتهميشهم، وتتلخص إمكانيات اللاجئين في المشاركة من خلال المؤسسات غير الرسمية التقليدية، ومن خلال الشاويش، وهي تشاركية ضعيفة يغلب عليها صيغة الهيمنة والفرض.

لقد تم تكوين دليل مركب للأداء الحوكمي للمؤسسات الناظمة مباشرة لشؤون اللاجئين من خلال معيرة المؤشرات الفرعية لتكون بين الصفر والواحد، وبتثقيل متساو، بحيث يعبر الواحد الصحيح عن الأداء الأمثل للمؤسسات من وجهة نظر المبحوثين. وبناء على الدليل المؤسسي ومؤشراته الفرعية، يقيم المبحوثون الأداء الحوكمي للمؤسسات بالضعيف، مع التركيز على انتشار الخوف والتهميش، وغياب المشاركة والثقة بالمؤسسات الناظمة، وغياب المساءلة وضعف الفعالية وانتشار الفساد، كما يبين الدليل المركب لأداء المؤسسات (الشكل 4).

الشكل 4: تقييم المشاركين للأداء الحوكمي للمؤسسات

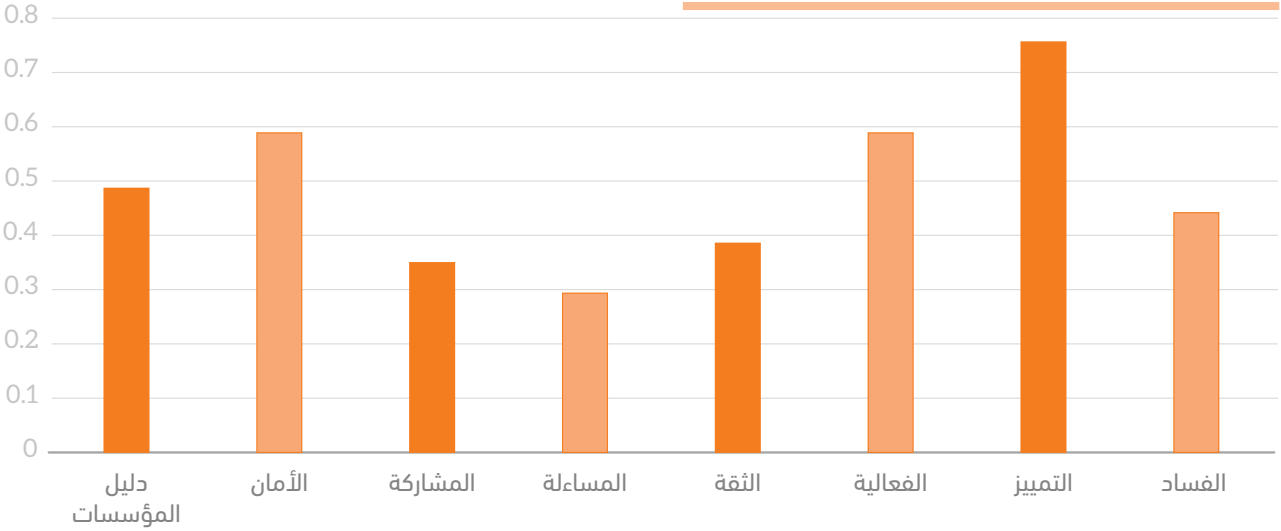

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

الشكل 5: تعاون أفراد المجتمع على تجاوز المشاكل عند حدوثها

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠٢١

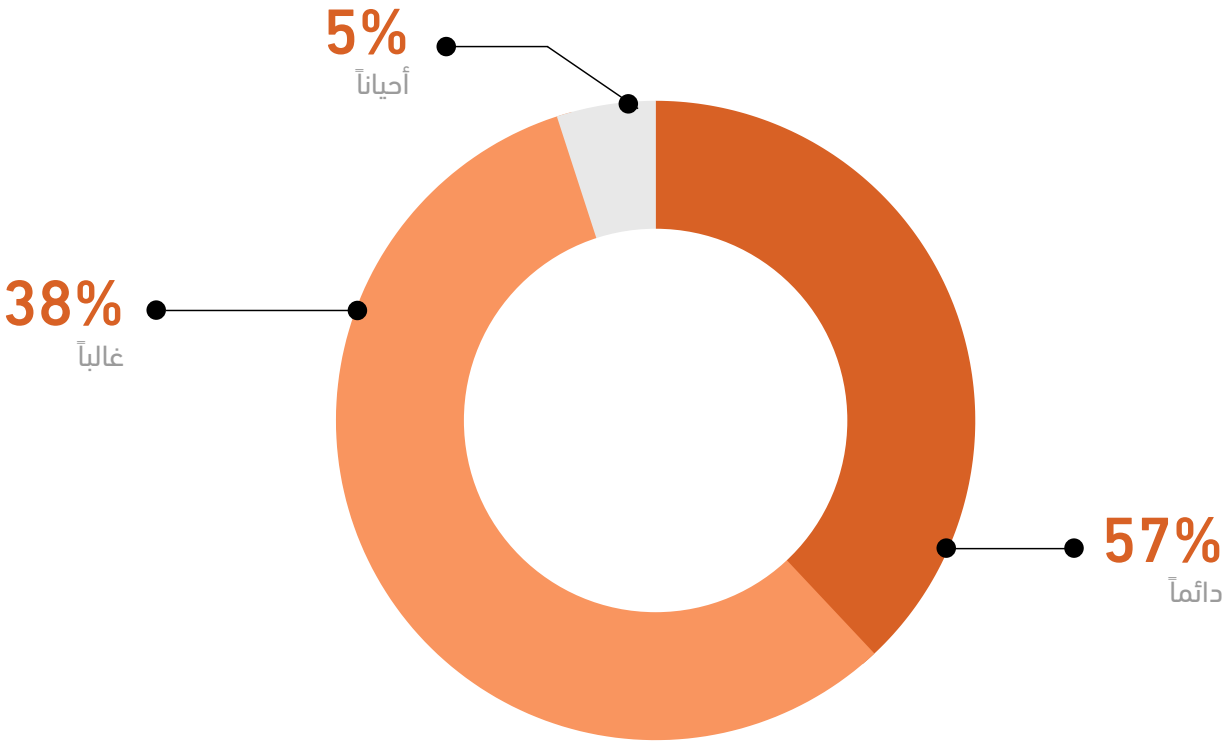

رأس المال الاجتماعي

يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه، ما يراكمه الأفراد والجماعات والمؤسسات في مجتمع ما من قيم وروابط وشبكات اجتماعية مبنية على الثقة المتبادلة بين أفراده وجماعاته والتعاون والتضامن، والتي تؤثر في بنى المؤسسات المجتمعية الناظمة للحياة العامة وأدائها. بهذا يرسخ رأس المال الاجتماعي أسس التماسك والاندماج الاجتماعي وخدمة الصالح العام (المركز السوري لبحوث السياسات، 2017).

إن اللاجئين في أمس الحاجة إلى التعاون والتضامن فيما بينهم لمواجهة الظروف القاسية التي يعيشونها، مع ذلك فإن افتقادهم لمساحات التعبير والحوار والتنظيم، وفقدان الثقة في المؤسسات الناظمة لحياتهم وتدني مستويات الحوكمة وفقرها، ينتج بيئة غير مواتية لتطوير التضامن والتعاون والروابط المدنية التي تخدم الصالح العام. لقد صُمّم البحث ليسبر عدداً من العناصر الرئيسية لرأس المال الاجتماعي للاجئين في المخيمات، ومعرفة دور العلاقات الاجتماعية في التعامل مع ظروف اللجوء في المخيمات.

مكونات رأس المال الاجتماعي

تعاون أفراد المخيم لتجاوز المشاكل

هناك إجماع بين الأشخاص المفتاحيين على وجود علاقات تعاون قوية بين أفراد المجتمع، وذلك نتيجة "تشارك وضع اللجوء وصعوبته"، حيث يقوم الأفراد بالتعاون لحل النزاعات فيما بينهم قبل اللجوء إلى الشاويش أو الأجهزة الأمنية. كما أنهم يتعاونون لمواجهة الظروف الطبيعية غير المواتية، مثل الأمطار الغزيرة أو حدوث الحرائق. كما يتعاونون مع العائلات التي تعاني من حالات طارئة. ومن أمثلة ذلك "التعاون والمساعدة في صيانة خيمة أو مساعدة عائلة فقيرة"، وأحياناً "مساعدة المخيمات الأخرى". وركز بعض المبحوثين على أهمية العلاقات الاجتماعية الأولية في توطيد التعاون، لكن البعض الآخر أضاف أن الاختلاط بين أبناء المحافظات أدى الى تعزيز العلاقات الاجتماعية فيما بينهم. يعد التعاون خاصة هامة في بناء رصيد لرأس المال الاجتماعي والذي يعمل على تعويض جزئي لغياب المؤسسات الفعالة والتضمينية (الشكل 5).

الثقة بين أفراد المخيمات

تعد الثقة بين أفراد المجتمع أحد أهم مقومات رأس المال الاجتماعي، وقد عبر أغلبية المبحوثين عن وجود مستويات عالية من الثقة بين أفراد المجتمع، وهو مؤشر هام في ظل الظروف الخاصة التي يعيشها سكان المخيمات. كما عبر المبحوثون عن مظاهر للثقة مثل الصداقة والتسليف والعناية بالأطفال في أوقات عمل ذويهم أو انشغالهم أو ترك الخيم مفتوحة ومغادرتها. لكن الكثير من المبحوثين ركزوا على أن الثقة تكون عالية بين أفراد العائلات والعشائر نفسها، وتتراجع في حال تنوع الانتماءات في المخيم. كما أشار بعض المبحوثين إلى مستويات ضعيفة من الثقة نتيجة "الاختلاف في التوجهات السياسية (معارض أو مؤيد)"، إضافة إلى "وجود أشخاص عيون لأمن الدولة ومخابرات الجيش" (الشكل 6).

الشكل 6: ثقة أفراد مجتمع المخيم بعضهم ببعض

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

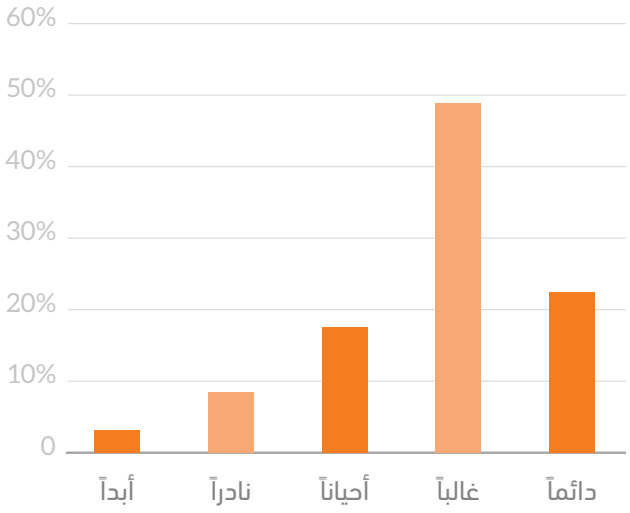

التطوع

تحد الأوضاع المعيشية الصعبة للاجئين في المخيمات من قدرتهم على العمل التطوعي نتيجة حاجتهم إلى الدخل والعمل المأجور. ومع ذلك أشار معظم المبحوثين إلى أن أغلب السكان يتطوعون دائماً أو غالباً. وتبرز أشكال العمل التطوعي في المخيم من خلال مساهمتهم في "نظافة المخيم وفي حالات الطوارئ أثناء الشتاء، وتسهيل عمل الجمعيات لجمع الأطفال في نشاطات ترفيهية أو في صيانة المخيم، وأحياناً مساندة الأسر في حالات الأفراح والأحزان؛ لكن قلة من المبحوثين رأت أن مستويات التطوع منخفضة، إذ يسعى الأفراد إلى الحصول على مقابل مادي للعمل، وذكر بعضهم وجود قيود على العمل التطوعي من قبل إدارة المخيم.

إن المستويات العالية من التطوع تعد عنصراً إيجابياً في تكوين رأس المال الاجتماعي وتطوير قدرات أفراد المجتمع على العمل الجماعي والتشاركي، لكن العمل التطوعي محدود جداً في المخيمات في ظل القيود الشديدة على التنظيم والتنقل والمشاركة (الشكل 7).

الشكل 7: مساهمة أفراد المجتمع بالأنشطة التطوعية العامة

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

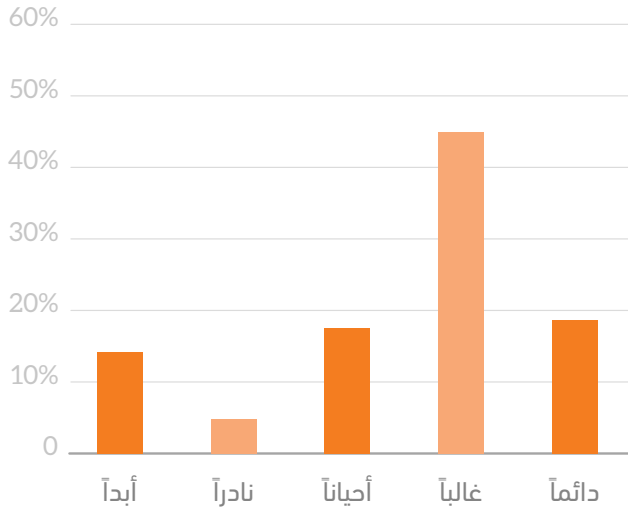

مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية

إن المشاركة الاجتماعية للمرأة من أبرز مقومات رأس المال الاجتماعي، إذ تعكس علاقات اجتماعية متوازنة وصحية بعيدة عن التمييز والإجحاف بحقوق المرأة. لقد وقع في ظل اللجوء ظلم وعبء كبيران على المرأة السورية اللاجئة، كعبء تدبير وسائل المعيشة، ورعاية الأطفال وحمايتهم في بيئة غير آمنة، وكثيراً ما واجهت تلك الأعباء منفردة، وقدمت نماذج متقدمة للمبادرة والعمل والتكيف مع ظروف اللجوء. وتظهر نتائج البحث اتفاق أغلبية المبحوثين على أن نسب المشاركة الاجتماعية للنساء في المخيمات مرتفعة.

ركز المبحوثون على مشاركة النساء في المناسبات الاجتماعية العامة، والتطوع مع المنظمات غير الحكومية، خاصة في مجالات التوعية الصحية والتعليمية وجلسات الدعم النفسي. ذكر بعض المبحوثين أن النساء يقمن "بالمشاركة الدائمة في حملات التوعية وفي الأفراح والمناسبات العامة ويساعدن المنظمات في التسجيل والإحصاء"، وأن المرأة "تشارك في جلسات الدعم النفسي والتوعية الصحية والاجتماعية". لكن أشار بعض آخر إلى قيود على مشاركة المرأة "بسبب رفض الأزواج أو الأهل مشاركتها المرتبط بالعادات والتقاليد".

من جهة أخرى، تقيد ظروفها الاجتماعية والاقتصادية مشاركتها الاجتماعية، كعملها في الزراعة الذي يستنزف جهدها ووقتها، إضافة إلى أنها تتعرض إلى "المخاطر التي قد ترتبها عليها المبادرة" مثل المساءلة الأمنية أو القانونية بسبب عدم توفر الرخص (الشكل 8).

الشكل 8: مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

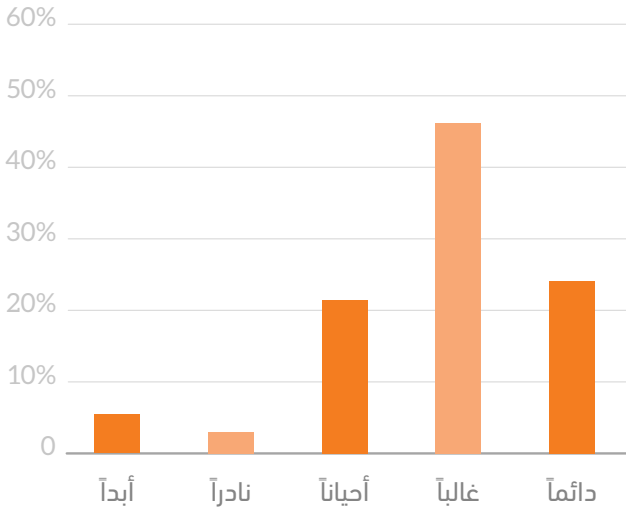

التوافق على رؤية مستقبلية

أُدرجت قضية عودة اللاجئين والشروط التي يرونها مناسبة لتجاوز حياة المخيمات التي يعيشونها والاستقرار والعودة للوطن ضمن رؤيتهم المستقبلية المشتركة، الأمر الذي يعد عاملاً جوهرياً في حالات اللجوء. وتظهر النتائج أن معدلات العودة خلال الأعوام السابقة من المخيمات المدروسة منخفضة جداً، وقد عادت مؤخراً بعض الأسر بعد إجراء تسوية عن طريق الأمن العام اللبناني. تركزت معظم هذه الحالات في المخيمات المهددة بالإغلاق مثل المخيم الثالث. وقدر عدد الأسر التي عادت بنحو 100 أسرة أي حوالي 6 في المائة من إجمالي سكان المخيمات المدروسة، وبين الاجتماع التقييمي (اجتماع، 1/21) أن تجربة العائدين، وتعرض بعضهم للاعتقال، دفعت بقية الأسر إلى العودة إلى لبنان رغم فقدانهم التسجيل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

حدد المشاركون في المسح العناصر الرئيسية المرتبطة بالعودة، وهي الأمن والأمان ووقف الاعتقالات ومكافحة الخطف والسحب للخدمة العسكرية، وتحقيق المصالحة العامة وعدم ملاحقة الأشخاص بناءً على انتمائهم السياسي، وتعويض المتضررين، وتأمين فرص العمل والخدمات العامة والبنية التحتية والمساكن والمساعدات. كما عبر المشاركون في الاجتماع التقييمي (اجتماع، 1/21) عن خوف اللاجئين الكبير من المجهول، وغياب أي رؤية تتعلق بالمستقبل، مع ذلك فهم يعيدون النظر في مسألة العودة إلى سوريا نتيجة تأزم الوضع في لبنان.

مناقشة دليل رأس المال الاجتماعي

تظهر نتائج البحث معدلات مرتفعة لرأس المال الاجتماعي في كل من التعاون والمشاركة الاجتماعية للمرأة والثقة والتطوع، وتبين من البحث أن معظمها يتم ضمن إطار ضيق مرتبط بالعلاقات التقليدية داخل المخيم، أي أن الجوانب الهامة المتعلقة برأس المال الاجتماعي، المرتبطة بالتجسير والوصول عبر المخيمات والمناطق والمجتمعات، وبناء العلاقات الاجتماعية المدنية وتطوير التضامن خارج إطار العلاقات الأولية محدود جداً. ويبين الدليل المركب لرأس المال الاجتماعي الذي تم حسابه بناء على نتائج البحث ومن خلال معيرة المؤشرات الفرعية وتثقيلها بالتساوي، أن السكان يعتمدون لإدارة شؤونهم على المؤسسات غير الرسمية وعلى البنى الاجتماعية التقليدية التي يحملونها معهم أكثر من اعتمادهم على المؤسسات الرسمية الحديثة. كما أن ضعف البنية المؤسساتية الرسمية وغياب إمكانيات المشاركة والتعبير، أدت إلى تراجع اعتماد اللاجئين على العلاقات التقليدية ضمن المخيمات، إضافة إلى الاعتماد على المساعدات من الأمم المتحدة والجمعيات غير الحكومية (الشكل 9).

الشكل 9: دليل رأس المال الاجتماعي

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

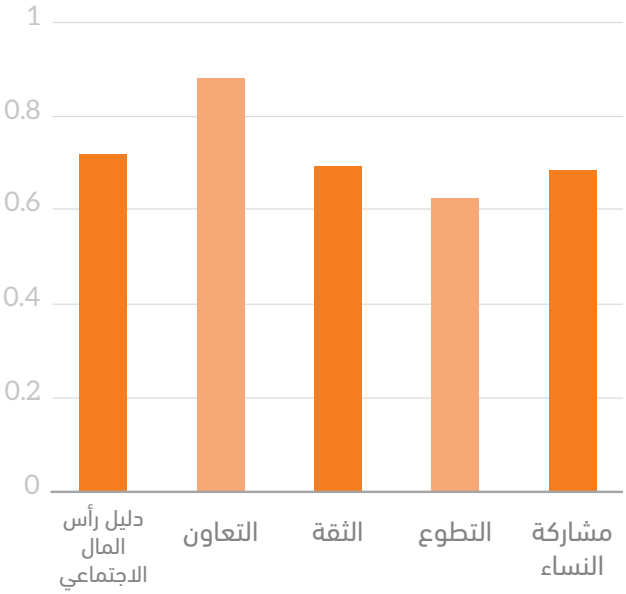

ظروف المعيشة

لقد صُمم البحث لتقييم مدى توفر شروط المعيشة اللائقة في المخيمات؛ والمفارقة أن مجرد السكن في الخيام يعد حرماناً من الحد الأدنى من شروط السكن المناسبة. لكن اللاجئين خفضوا مستوى توقعاتهم نحو حدود الكفاية الدنيا من شروط الحياة المادية. وقد ترافق ذلك مع تلاشي التوقعات بالمشاركة أو التمثيل في المؤسسات التي تنظم حياتهم أو مساءلتها وإمعان المؤسسات الرسمية المحلية والدولية في رفض الاعتراف بحقوقهم كما لاحظنا في قسم التشاركية. إضافة إلى أن المخيمات التي تمت دراستها تقع في مناطق زراعية معزولة عن التجمعات السكنية للمجتمع المضيف. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج تشير إلى فترة تنفيذ البحث عام 2019، بينما شهد عامي 2020 و2021 تدهوراً حاداً في الظروف المعيشية للاجئين والمجتمع المضيف.

سُئل الأشخاص المفتاحيون عن شروط العيش في المخيمات من حيث الحصول على وقود التدفئة والكهرباء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي وترحيل النفايات وتوفر وسائل الاتصال والنقل. وسئلوا كذلك عن توفر الخدمات الصحية والأدوية والحصول على المواد الغذائية الرئيسية، وعن مشاركة الإناث في العمل، وعن عمالة الأطفال، ومستويات الأجور ومصادر الدخل الرئيسية، ومدى انتشار الفقر من وجهة نظر الأشخاص المفتاحيين. ونستعرض في هذا القسم من البحث أهم النتائج.

شروط السكن

الحصول على وقود التدفئة

يشير الأشخاص المفتاحيون إلى توفر وقود التدفئة إلا أن تكلفته عالية، ويعتمد اللاجئون بالدرجة الأولى على المساعدات من أجل الحصول عليه، إذ تقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتوزيع بطاقات سنوية بمبلغ يقدر بنحو ٥٦٠ ألف ليرة لبنانية، كمنحة إضافية لفصل الشتاء، يحصل نحو ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من الأسر في المخيمات على هذه المنحة، وهي تغطي ما يزيد على ٥٠ في المائة من تكلفة احتياجاتهم من وقود التدفئة سنوياً. ويحصل آخرون على مساعدة بمقدار ٢٢٠ ألف ليرة لبنانية في فصل الشتاء. كما تقوم منظمات إغاثية وجمعيات خيرية محلية ودولية بتوزيع كميات إضافية من وقود التدفئة لبعض المخيمات، وتتفاوت هذه المساعدات حسب الجمعية والمخيم. لكن المساعدات لا تكفي الحاجة إلى التدفئة، حيث تقوم معظم الأسر بشراء الوقود من حسابها الخاص لتأمين احتياجات الشتاء، مما يضطرها إلى الاستدانة. وأشار عدد كبير من الأشخاص المفتاحيين إلى اعتماد العديد من الأسر على الحطب للتدفئة.

40-75 ألف

يبلغ متوسط تكلفة الكهرباء للخيمة الواحدة بين 40 و75 ألف ليرة لبنانية شهرياً

من جهة أخرى، يقوم بعض المقيمين في المخيمات ببيع حصصهم من مساعدات التدفئة، لكي يسددوا إيجار الخيمة ويعتمدون الحطب والمواد البلاستيكية للتدفئة، مما يجعل تقييم الحصول على وقود التدفئة سيئا واقعياً نتيجة الكلفة العالية واستخدام الحطب والبلاستيك والأضرار الصحية والبيئية التي يسببها هذا النمط من التدفئة

الحصول على الكهرباء

تتوفتتوفر الطاقة الكهربائية في معظم المخيمات من مصدرين، الشبكة العامة للكهرباء والمولدات الخاصة، لذلك تحظى أغلب المخيمات بتوفر الطاقة الكهربائية، عدا المخيمين الثاني والثالث، اللذين يقيم سكانهما الحصول على الكهرباء بشكل سيئ.

وبالرغم من توفر الكهرباء في بقية المخيمات إلا أن كلفتها مرتفعة نسبياً، خاصة تكلفة الاعتماد على المولدات الخاصة، حيث يفرض مزودي هذه الخدمة سعراً احتكارياً يقارب ثلاثة أضعاف السعر الوسطي للكيلو واط المعمول به في لبنان، وهذا ما يحمل قاطني المخيمات تكاليف تفوق قدرتهم على الإنفاق. يبلغ متوسط تكلفة الكهرباء للخيمة الواحدة بين 40 و75 ألف ليرة لبنانية شهرياً، منها 10 إلى 20 ألف للشبكة العامة والبقية لشركة زحلة أو المولدات الخاصة.

يُذكر أن تفاقم الازمة الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، وزيادة فترات انقطاع التيار الكهربائي من الشبكة العامة، أدت إلى ازدياد الاعتماد على الشبكات الخاصة والمولدات، ما تسبب بأعباء تكاليف إضافية على اللاجئين.

الحصول على مياه صالحة للشرب

يتم توفير المياه للمخيمات المدروسة من خلال الشبكة العامة أو عبر منظمات الأمم المتحدة أو جمعيات غير ربحية، وذكر العديد من الأشخاص المفتاحيين أن المياه لا تكون منتظمة أو كافية. بعض المخيمات قيمت إمكانية الحصول على مياه الشرب بالسيئ، مثل المخيمين الثاني والثالث حيث تقوم شركة بتعبئة خزانات جماعية أو فردية اسبوعياً؛ إلا أن تلوث الخزانات وعشوائية تزويدها بالكلور، تدفعهم إلى عدم استخدامها للشرب". البعض الآخر من المخيمات يتصل بالشبكة العامة للمياه إلا أن مياه الشبكة تصل إلى المخيم مرة كل ثلاثة أيام.

بعض المخيمات، مثل المخيمين الخامس والرابع، تقيم حصولها على مياه الشرب بمستوى جيد، حيث يوجد لديها خزانات خاصة بكل خيمة، تُعبّأ أسبوعياً من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وتقوم جمعيات مثل "التضامن الاجتماعي" أيضاً بتزويدها بكميات إضافية من المياه الصالحة للشرب. هناك خشية من عدم سلامة المياه للشرب في جميع المخيمات، وهذا يدفع المقيمين هناك إلى شراء عبوات مياه الشرب، ما يرتب عليهم عبئاً مادياً يتراوح بين 10 و30 ألف ليرة لبنانية شهرياً.

أشار المشاركون في اجتماع التقييم (اجتماع، 1/21) إلى ارتفاع سعر الماء (إلى جانب المازوت وغيره من المواد الأساسية) نتيجة تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية، ما أدى لزيادة تكاليف المعيشة، إضافة إلى أن المساعدات التي تصرف لهم من قبل المنظمات الدولية يتم حسابها لهم بسعر الصرف الرسمي الذي كان يشكل مع بدايات 2020 بين 70 إلى 75 في المائة من سعر السوق.

ووفق تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان تحصل الأسر في المخيمات على ما يقارب 27 في المائة من كميات المياه الضرورية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للحفاظ على النظافة والتعقيم منعاً لانتشار "كوفيد 19"[13].

توفر المياه للاستخدامات المنزلية

تتوفر هذه المياه من خلال آبار يشكو الكثير من المبحوثين من تلوثها خاصة بسبب اختلاطها بمياه الصرف الصحي. وتقدم الأمم المتحدة وبعض الجمعيات المياه أيضاً، إلا أن الكميات غير كافية، مما يضطر سكان بعض المخيمات في بعض الأحيان إلى شراء المياه للاستخدام المنزلي، وخاصة في فصل الصيف. كما يترتب على السكان أيضاً دفع تكاليف الكهرباء أو الوقود الضرورية لمضخات المياه من الآبار في المخيم.

توفر خدمات الصرف الصحي

تعد مشكلة الصرف الصحي في المخيمات من التحديات الكبيرة لظروف معيشة السكان هناك لعدم توفر حل صحي مستدام وتأثيرها على تلوث التربة والمياه نتيجة المعالجات الخاطئة. قيّم نحو خمسة مبحوثين خدمات الصرف الصحي بالإيجاب، وذهبت تقييمات الباقين بين الوسط والسيئ.

يقيم نسبة 80 في المائة من سكان المخيمين الخامس والتاسع أن الخدمات الصحية سيئة، في حين يقيم 60 في المائة من سكان المخيمين الثالث والحادي عشر و40 في المائة في المخيم الثامن أيضاً بأنها سيئة. في المخيم الخامس، على سبيل المثال، توجد حفر الصرف الصحي داخل الخيم، وهي حفر ترابية ولا عزل فيها، حيث تقوم إحدى الشركات بتفريغها شهرياً عدا فصل الشتاء حيث تقوم بتصريفها كل 15 يوم. مع ذلك تفيض أحياناً، وتتسبب في انبعاث روائح كريهة وآثار بيئية ضارة في المخيم وجواره. أما في المخيم التاسع فقد أُعدت حفر فنية لكل خمس خيم، وهي تفيض غالباً عند استخدامات كبيرة للمياه، وتتصل الحفر بمجرور رئيسي يصب في النهر، لا تتعهد أي جهة بتفريغ الحفر أو صيانة المجرور الرئيسي، ما يحمل سكان المخيم عبئ تنظيف الحفر وصيانة المجرور. من جهة أخرى، تحظى بعض المخيمات بخدمات أفضل نتيجة قيام جمعيات بوضع خزانات جماعية وفردية تفرغ اسبوعياً أو شهرياً.

بشكل عام تصب معظم مياه الصرف من المخيمات في النهر بما فيها تلك التي تفرغ من قبل الجهات المشرفة على تلك العملية وهذا ما يتسبب بأضرار بيئية للأراضي والمياه الجوفية في محيط المخيمات والمناطق الأبعد، وأضرار صحية لسكان المخيمات.

توفر خدمات ترحيل النفايات الصلبة

تتوفر ترحيل النفايات الصلبة الأكثر انتظاماً، فقد وضعت البلديات حاويات خارج المخيم، وتقوم بتفريغها دورياً. وتتقاضى البلديات رسوماً شهرية على ترحيل النفايات تتراوح بين 5 و7 آلاف ليرة لبنانية للخيمة.

يقدر نحو 48 في المائة من السكان أن ترحيل النفايات الصلبة جيد، إذ تحظى بعض المخيمات بخدمة أكثر انتظاماً، كجمع النفايات يومياً، حسب إمكانيات البلديات وقرب المخيم من التجمعات السكانية المحلية.

[13] Action Against Hunger (2020): Lebanon: COVID-19 exacerbates already impossible living situation for Syrian refugees Lebanon. News and Press Release, Relief Web. https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-covid-19-exacerbates-already-impossible-living-situation-syrian-refugees

في حين يقدر نحو 34 في المائة منهم أن الخدمات سيئة، خاصة في المخيمات الخامس والرابع والحادي عشر، وذلك لعدم وضع حاويات للمخيم، وبقاء أكياس القمامة بالقرب من الخيم لعدة أيام، مما يتسبب بانتشار روائح كريهة وقوارض وحشرات وخاصة في فصل الصيف. وفي المخيم الحادي عشر لا يوجد حاويات، ولا تمر البلدية لأخذ القمامة، وعلى سكان المخيم التخلص من القمامة بشكل فردي، وذلك بحرقها أحياناً أو نقلها إلى حاويات على الطريق العام.

توفر خدمات الاتصال/ الخليوي

تغطي شبكات الاتصال الخليوي جميع المناطق في لبنان، نتيجة وجود عدد من الشركات المتنافسة، وتختلف نسبة رضى المستهلكين عن الخدمة، نتيجة ضعف التغطية أحياناً أو نتيجة أعطال متكررة في الشبكة.

يقدر 68 في المائة من السكان أن الخدمة جيدة، بينما أقل من 5 في المائة منهم يعتبرونها سيئة نظراً لضعف التغطية في المخيم، مثل مخيم العودة. أما البقية فيعتبرون هذه الخدمة متوسطة. وتعتبر تكلفة الاتصال بالشبكة الخليوية مرتفعة، إذ تشترك عدة أسر في شبكة واي فاي وتكون التكلفة 10 آلاف ليرة لبنانية وسطياً لكل هاتف في الشهر. أما تكلفة الاتصالات فتصل تكلفتها بالحد الأدنى بين 15 إلى 20 ألف ليرة لبنانية في الشهر.

توفر وسائط النقل

تتوفر وسائط النقل لجميع المخيمات، وتتفاوت جودة توفرها لقربها من المخيم أو سهولة الوصول إليها. يقدر نحو 35 في المائة من سكان المخيمات أن وسائط النقل متوفرة بشكل جيد، ونحو 60 في المائة يقدرونها على أن توفرها متوسط.

تتموضع بعض المخيمات بعيداً عن الطريق العام مثل المخيم السابع الذي يبعد ما يقارب 5 كم عن مكان توفر وسائط النقل العامة. وكذلك الأمر، يحتاج سكان المخيم الثالث إلى السير مدة 20 دقيقة تقريباً للوصول إلى الطريق العام.

أجور السكن

بُنيت المخيمات في معظم الحالات على أرض مستأجرة من ملاك الأراضي، تتراوح أجور الخيم بين 80 و100 ألف ليرة لبنانية شهرياً، وذلك لا يتضمن الكهرباء والمياه وتكاليف الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة. غالباً ما تكون العلاقات بين أصحاب الأرض واللاجئين غير ودية، فالخلاف قائم بشكل دائم حول

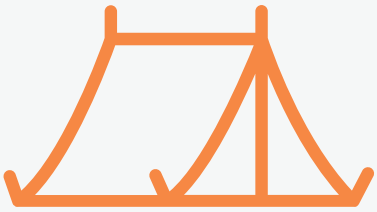

80 - 100 ألف

بُنيت المخيمات في معظم الحالات على أرض مستأجرة من ملاك الأراضي، تتراوح أجور الخيم بين 80 و100 ألف ليرة لبنانية شهرياً.

مبلغ الأجرة وشروط الدفع. يهدد المتخلفون عن الدفع بالطرد من المخيم، وهم يطردون فعلاً في كثير من الحالات. يقوم الشاويش وصاحب الأرض باستغلال حاجة الأسر من خلال تخفيض إيجار الخيمة إلى النصف تقريباً إذا كان أحد أفرادها يعمل مع الشاويش أو في مزرعة مالك أرض المخيم، فتخصم أجور السكن في المخيم من أجور العامل. يقيم المبحوثون أجور السكن بأنها مرتفعة وغير عادلة وتفوق قدرتهم المادية على تحملها. تنتظر العديد من الأسر المساعدات الأممية لتسديد إيجار الخيم.

يستثنى من ذلك المخيم الثاني الذي تديره جمعية، حيث تبلغ الأجرة الشهرية لكل مسكن مؤقت (Caravane) 50 ألف ليرة لبنانية، وتتضمن تكاليف الكهرباء والماء والصرف الصحي وترحيل النفايات، وتدفع الأرامل 15000 ليرة لبنانية شهرياً، في حين يعفى كبار السن والأسر المعوزة من دفع أجرة المسكن المؤقت.

ناقش المشاركون في اجتماع التقييم الأخير (اجتماع، 1/21)، تدارس السلطات اللبنانية فرض رسوم مالية على كل خيمة بنحو 25 ألف ليرة لبنانية شهرياً، يُخشى أن يحاول ملاك الأرض إضافتها على أجور الخيم (اجتماع، 1/21).

يذكر أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان قد أجرت مسحاً في تموز 2020 لتقييم آثار انتشار "كوفيد 19" على المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان. وقد خلص التقرير الذي أُعد بناء على المسح إلى أن 74 في المائة من اللاجئين السوريين قد أصبحوا غير قادرين على دفع أجور سكنهم[14].

[14] Dalal Yassine (2020): Lebanon's invisible: Refugees, COVID-19, and the Beirut port explosion. Middle East Institution. https://www.mei.edu/publications/lebanons-invisible-refugees-covid-19-and-beirut-port-explosion

الحالة الصحية

الحصول على الخدمات الصحية

يتسم نظام الرعاية الصحية في لبنان بالتجزؤ نتيجة تعدد مقدمي الخدمات واختلافهم، إضافة إلى أنه ذو توجهات اجتماعية مختلفة، لا يشمل جميع المحتاجين إلى الرعاية الصحية من المواطنين والمقيمين، وهو يتحدد أساساً "بالثروة و/ أو الوضع في سوق العمل" (Lebanon Support, 2016). يحرم الدور المحدود للدولة ولوزارة الصحة العامة فئات واسعة من اللبنانيين والمقيمين من الرعاية الصحية، فالدولة تدير صندوق الضمان الاجتماعي الذي تمنح من خلاله التغطية للرعاية الصحية لفئات محددة (العاملون في الدولة والمؤسسات العامة والجيش والأمن والشرطة عبر صناديق خاصة) إضافة لوجود نوع آخر من تأمين العاملين في القطاع الخاص، إلى جانب مؤسسات تأمين خاصة. يمكن لبعض الفئات الاجتماعية الميسورة الاشتراك في التأمينات الخاصة، وهذا ما يجعل نحو 52 في المائة من المواطنين اللبنانيين خارج أي تغطية صحية (Lebanon Support, 2016). وفي ظل معاناة اللبنانيين أنفسهم من النظام الصحي تتضاعف معاناة اللاجئين.

تقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بشكل أساسي خدمات الرعاية الصحية للاجئين في لبنان، فتمنح تغطية شبه كاملة لمختلف مستويات الرعاية الصحية، وللاجئين المسجلين وغير المسجلين، كما يتضامن المجتمع المدني والأهلي مع اللاجئين ويقدم لهم أشكالاً مختلفة من الدعم الصحي. هناك عدد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها "أطباء بلا حدود"، وعدد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني اللبنانية التي تقدم الرعاية الأولية، وتغطي جانباً هاماً من تكاليف العلاج والدواء.

تقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين عن طريق نحو 28 مركز صحي، تعاقدت معهم عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية، ويتحمل اللاجئون رسوماً ضئيلة (بين 3 و10 آلاف ليرة لبنانية للمراجعة) مقابل هذه الخدمات ويقدم الدواء مجاناً عند توفره. على الرغم من ذلك، تقع معظم هذه المراكز بعيداً عن أماكن تواجد اللاجئين السوريين وهذا ما يتطلب منهم الانتقال وعبور حواجز التفتيش، وهذا ما يؤدي أحياناً إلى إحجامهم عن الحصول على الخدمة. وفي إحدى البحوث، عبر 68 في المائة من الأشخاص الذين لا يمتلكون إقامة نظامية في لبنان عن عدم حصولهم على الرعاية الصحية، بسبب الخشية من التفتيش على الحواجز. كما عزا 55 في المائة من اللاجئين السوريين عدم حصولهم على الرعاية الصحية نتيجة

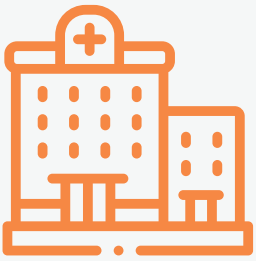

28 مركز صحي

عدد المراكز الصحية التي تقدم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين من خلالها.

التكلفة الكبيرة لتلك الخدمات (NRC and IRC, 2015a). ومع القيود المتزايدة على حركة السوريين وتنقلهم نتيجة إجراءات الوقاية من انتشار "كوفيد 19"، أكدت منظمتان غير حكوميتين تقدمان الرعاية الصحية للاجئين السوريين في لبنان تراجع عدد زيارات السوريين لمراكزهما بنحو 30 في المائة خلال شهر آذار من العام الحالي 2020[15].

يقيّم نحو 68 في المائة من الأشخاص المفتاحيين في المخيمات المدروسة الحصول على خدمات الرعاية الطبية عام 2019 بأنها جيدة، ويعود ذلك إلى جهود المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني والأهلي اللبنانية، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية، التي توفر الرعاية الصحية، وفي حالات العمليات الجراحية الطارئة تتحمل المفوضية 75 في المائة من تكاليف العملية والعلاج. كما توفر للاجئين اللقاحات الضرورية مجاناً، وبسعر رمزي أيضاً للصور الشعاعية والإيكو والتحاليل. وتمتاز منطقة البقاع بتوفر عدد كبير من المستوصفات والمستشفيات التي تقدم الخدمات الصحية للاجئين بدعم من المفوضية، أو من جمعيات غير ربحية. أشار قلة من الأشخاص المفتاحيين إلى وجود حالات من الازدحام في المستوصفات أو سوء الخدمة المقدمة في بعض المشافي والمستوصفات المتعاقدة مع المفوضية أو عدم توفير الرعاية الطبية بعد العمليات، أو رفض تمويل العمليات الباردة، أو رفض تمويل العلاج بعد زوال الخطر الداهم على الحياة.

[15] The New Humanitarian (2020): How COVID-19 is limiting healthcare access for refugees in Lebanon. https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/04/21/Lebanon-coronavirus-refugee-healthcare

الشكل 10: الحصول الخدمات الصحية

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

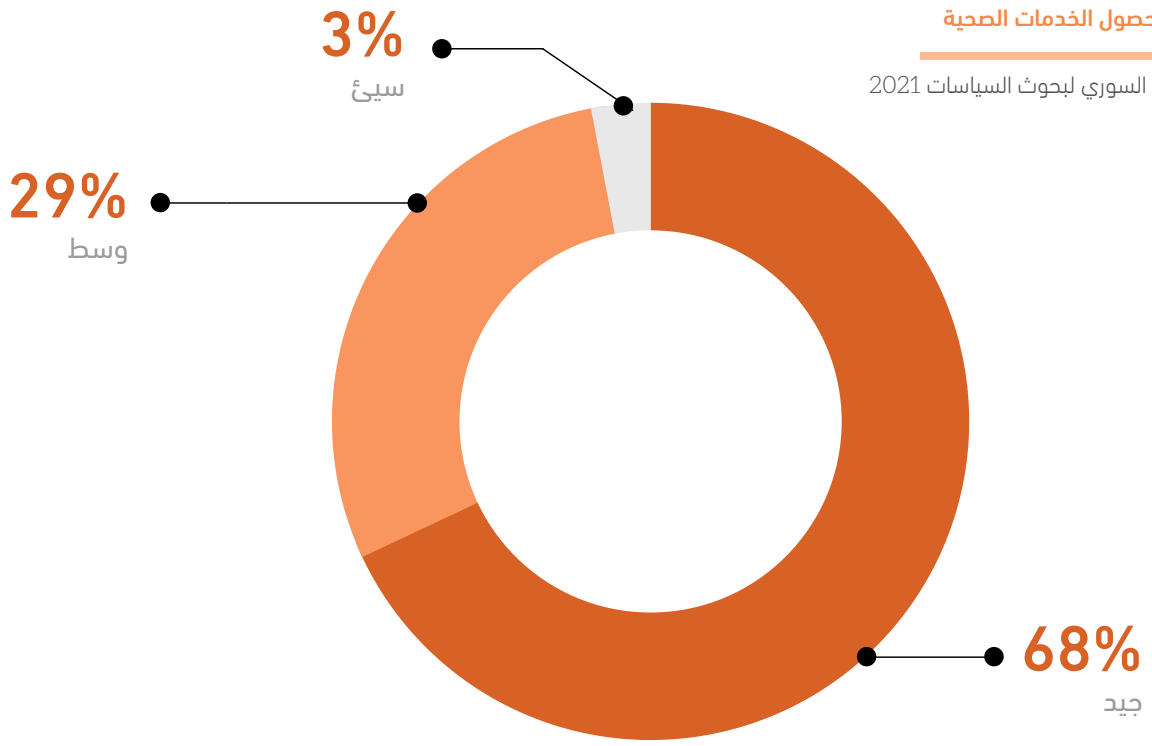

واشتكى البعض من عدم الاهتمام بالأمراض المزمنة وهي ذات كلفة كبيرة على المرضى، إضافة إلى عدم وجود زيارات طبية لعدد من المخيمات (الشكل 10).

حصول المرأة الحامل على الرعاية الصحية

يقيم الأشخاص المفتاحيون مستوى حصول المرأة على الرعاية الصحية إيجاباً، فوفق العديد من الأشخاص المفتاحيين، تقدم منظمة "أطباء بلا حدود"، والعديد من المنظمات غير الربحية، الرعاية الصحية للمرأة والتصوير والإيكو والولادة مجاناً، وتقدم لها كذلك الأدوية المساعدة مجاناً. كما تتكفل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتغطية 75 في المائة من تكلفة الولادة، وتتحمل تكاليف الرعاية أثناء الحمل مقابل تحمل المرأة مبلغاً محدوداً (3 إلى 5 آلاف ليرة لبنانية) لقاء المعاينة أو المراجعة الطبية. وعبر عدد قليل من الأشخاص المفتاحيين عن بعض المعوقات من الازدحام في المستوصفات أو التمييز في المعاملة في بعض المستشفيات، بينما عبر آخرون عن سوء الحالة الصحية للمرأة الحامل نتيجة ظروف السكن وقيامها بالعمل الشاق أثناء الحمل.

التغذية

أكد 82 في المائة من المبحوثين الحصول على المواد الغذائية الرئيسية، وبحسب المبحوثين تعتمد الأسر بشكل رئيسي على مساعدات الأمم المتحدة. تتفاوت نسب الأسر التي تستفيد من المساعدات الغذائية الأممية بين المخيمات، بعضها لا تتعدى ٥٠ في المائة من الأسر والبعض الآخر تتجاوز 90 في المائة من الأسر. وتساهم كذلك جمعيات غير ربحية في تقديم المساعدات الغذائية، لكن إجمالي المساعدات لا يكفي، فتعتمد العائلات على دخلها من العمل لسد الفجوة، أما الأسر التي لا تتلقى مساعدات فيكون وضعها أكثر صعوبة، وتعتمد على العمل والاستدانة لتوفير احتياجاتها من الغذاء. وتعمل العديد من العائلات على التكيف مع حالات نقص الدخل والمساعدات من خلال تقليص عدد الوجبات أو شراء نوعية أغذية أقل جودة. تفاقم الأزمة الاقتصادية مع الإغلاقات والقيود على التنقل، أدى لتسارع معدلات التضخم، حيث ارتفعت أسعار المستهلك بين كانون ثاني 2020 وتموز 2020 بحوالي 95 في المائة وفق إدارة الإحصاء المركزي[16]. ترافقت الزيادات في الأسعار مع تدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية. في أيلول 2020 بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 7.8 ألف ليرة لبنانية[17] أي أن الليرة اللبنانية قد فقدت خلال الأزمة أكثر من 80 في المائة من قيمتها مقارنة بسعر التبادل مع الدولار الأمريكي. أدى ذلك إلى تراجع كبير في قيمة الأجور المدفوعة بالليرة اللبنانية، وفي قيمة تحويلات المفوضية العليا والمنظمات الدولية الأخرى التي يحصل عليها اللاجئون بالليرة اللبنانية، ما أضعف قدرتهم الشرائية للحصول على الغذاء.

16 CPI (2007- 2019): Consumer price index, Lebanese Republic, Presidency of Council of Ministers, Central Administration of Statistics.

17 LebaneseLira.org: site visited on 21 September 2020

الشكل 11: حصول الأفراد على المواد الغذائية الأساسية

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

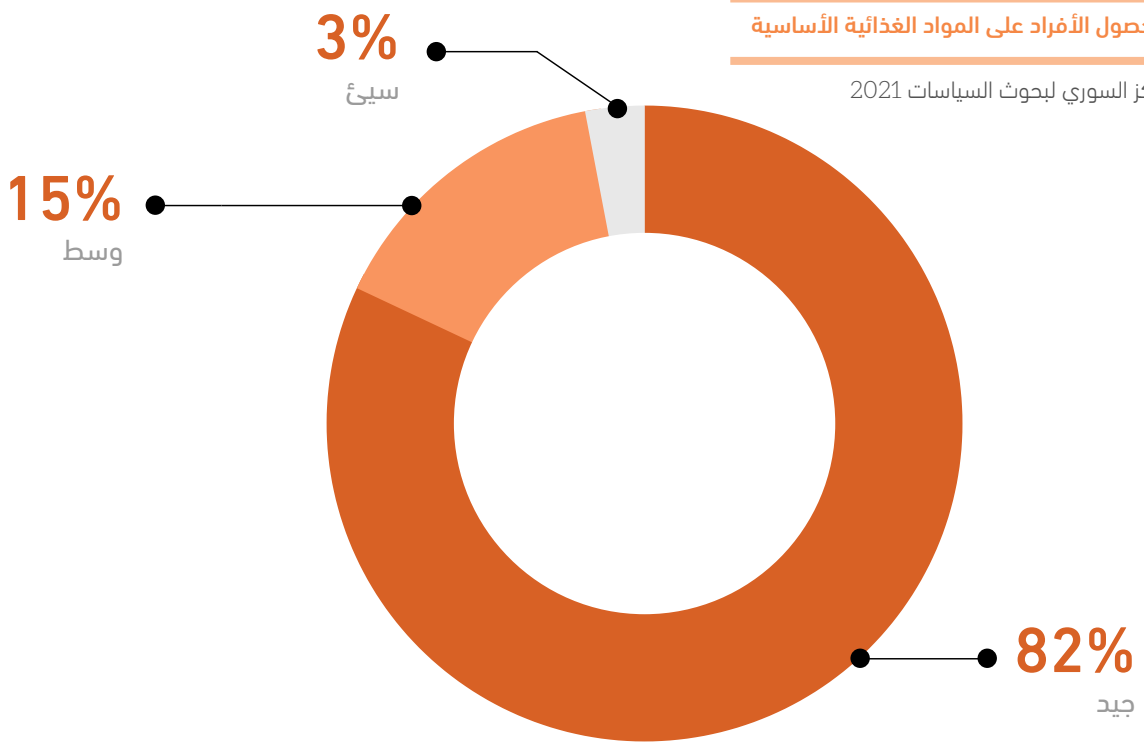

وفي تقييم لبرنامج الغذاء العالمي في لبنان لأثر الأزمة على مستويات المعيشة في حزيران 2020 تبين أن 50 في المائة من اللبنانيين و63 في المائة من الفلسطينيين و75 في المائة من السوريين يشعرون بالقلق لعدم حصولهم على كميات كافية من الغذاء خلال الشهر الذي سبق، وبالنسبة للسوريين أفاد ٤٤ في المائة منهم أنهم تناولوا وجبة واحدة في اليوم الذي سبق.[18] ويرى البرنامج أن اللاجئين السوريين هم الذين يثيرون القلق بشكل خاص، حيث أبلغ 11 في المائة منهم عن قضاء ليل ونهار كامل دون تناول الطعام، و21 في المائة منهم يتغيبون عن وجبات الطعام. كما أشار برنامج الغذاء العالمي، إلى أن مستويات الفقر بين اللاجئين السوريين قد ارتفعت من 55 في المائة كانوا يعيشون في السابق تحت خط الفقر المدقع إلى 83 في المائة حالياً[19](الشكل 11).

التعليم

تعد نسبة عدم التحاق الأطفال بالمدارس بين اللاجئين في المخيمات المدروسة في لبنان مرتفعة، نتيجة لعدة أسباب ، من أهمها العامل الاقتصادي، وحاجة كثير من الأسر إلى عمل أطفالهم، أو لارتفاع تكاليف النقل ومستلزمات الدراسة بحسب ما أفاد المبحوثون. من أسباب عدم الالتحاق، الدوام المسائي للطلاب اللاجئين، والذي يجبر الأطفال على العودة المتأخرة غير الآمنة والخطرة مساءً، خاصة بالنسبة للفتيات الصغيرات. ومن العقبات الأخرى، أمام تسجيل الأطفال الذين كانوا في مدارس سورية سابقاً، تسجيلهم في صفوف أدنى بسنة أو اثنتين، كما أن العديد من المدارس الرسمية لا تقبل تسجيل الطلاب بعد تجاوزهم عمر ١٢ سنة. في بعض المناطق، لا يتوفر التعليم للمرحلتين الاعدادية والثانوية، وعلى الأطفال الانتقال مسافات أبعد للذهاب إلى المدرسة. إضافة إلى ذلك، صعوبة المنهاج بالنسبة للأطفال السوريون، لاحتوائه على عدد من المواد باللغة الانجليزية والفرنسية وهم لا يمتلكون القاعدة المعرفية الكافية بتلك اللغات. ذكر بعض المبحوثين أن هناك حالات يتم فيها التعامل السيئ مع الأطفال، أو يحدث نزاعات بين الطلبة السوريين واللبنانيين في الصفوف المتقدمة، مما لا يشجع الفتيان والفتيات على الالتحاق بالتعليم.

قامت بعض الجمعيات ومع بعض سكان المخيمات بفتح مدارس، إلا أن شهاداتها غير معترف بها ومناهجها غير معتمدة، وهو ما دفع الاهالي إلى الاحجام عن تسجيل أبنائهم فيها. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين البالغين في المخيمات مرتفعة، وبحسب المبحوثين تزيد نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي وما دون عن 50 في المائة وسطياً من البالغين في المخيمات.

[18] World Food Programme (WFP) Lebanon Country Office (June 2020): Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon. p.3

[19] WFP (2020): Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon. p.3

النشاط الاقتصادي والعمل

النشاط الاقتصادي

قيدت الحكومة اللبنانية عملية دخول السوريين، واللاجئين منهم على نحو خاص، وفق توصيات مجلس الوزراء في تشرين أول عام 2014. وقد قام مكتب الأمن العام باعتماد مجموعة من المعايير لمنح تأشيرة الدخول إلى لبنان، ولمنح الإقامة للسوريين. وطلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وقف تسجيل اللاجئين السوريين إلى لبنان اعتباراً من كانون الثاني 2015. وقد قام مكتب الأمن العام بتشديد الضوابط والشروط في 2015 و2016 (Janmyr, 2016). وفق القوانين والضوابط الجديدة لسوق العمل، قُيدت عملية إصدار تراخيص العمل للسوريين، واشترط لمنح الإقامة للاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين تعهدهم بعدم العمل في لبنان، وقُيدت تراخيص العمل بشكل عام بوجود كفيل لبناني (صاحب عمل أو غير ذلك). صدرت لاحقاً عن وزارة الشؤون الاجتماعية لائحة بالقطاعات والمهن التي يمكن أن يعمل بها السوريون، أو يمنحوا التراخيص للعمل بها.

يعاني اللاجئون السوريون من محدودية فرص العمل. حتى عندما تتاح لهم فهي في معظم الحالات غير نظامية، وتعرضهم للاستغلال وابتزاز أصحاب العمل أو كفلاء العمل. معظم سكان المخيمات يعملون في الزراعة رغم الأجور المتدنية في هذا القطاع، ويعتبر العمل في الزراعة في بعض المخيمات النشاط الاقتصادي الوحيد للسكان رجالاً ونساءً. يلي العمل في قطاع الزراعة من حيث الأهمية العمل في البناء، ويشمل العمل في مناشر الحجر التي كانت تستوعب عدداً مهماً من العمالة السورية. ومع تراجع النشاط الاقتصادي في لبنان والحملات والتقييدات الجديدة عام 2019، تقلصت الفرص المتاحة لعمل السوريين في هذا القطاع، وتحول جزء كبير منهم إلى عاطلين عن العمل. ويأتي ثالثاً من حيث الأهمية، العمل في جمع الخردوات وأعمال الصيانة المختلفة وأعمال الدهان والخشب والحدادة المرتبطة بالبناء والسياقة والميكانيك والعتالة وغيرها، وهي أعمال موسمية ومؤقتة في معظمها. وتراجعت فرص العمل في هذه المهن أيضاً إثر الحملة على عمالة السوريين مؤخراً. وأخيراً، تأتي الأعمال التجارية التي تشمل العمل في المطاعم والمقاهي وبيع الخضار، أو العمل في المحال التجارية المتنوعة والبقاليات وعمل الباعة المتجولين. أما فيما يتعلق بالعمل ضمن المنظمات الانسانية، فقد فَقَدَ بعض العاملين فيها (سوريون ولبنانيون) عملهم مؤخراً مع تراجع نشاط تلك المنظمات.

تزايدت في الفترة الأخيرة حالات تشغيل اللاجئين السوريين والامتناع عن دفع الأجور لهم، واستغلالهم عن طريق الإقامات وغيرها (اجتماع، 1/21). وأصبح وجود معدلات عالية من البطالة مألوفاً في مخيمات اللاجئين، فالجميع يتفهم أسبابها ويحاول الالتفاف عليها بسبل مختلفة. بعض المخيمات تعاني أكثر من غيرها من البطالة، وتتفاوت معدلات البطالة من مخيم لآخر وفق الظروف الخاصة التي يوجد فيها، فالمخيمات التي يعمل معظم سكانها في الزراعة، تأثرت بشكل محدود نسبياً مقارنة بالعاملين في البناء والتجارة.

اتفق المبحوثون على أن مستويات الأجور منخفضة، إذ أجاب 60 في المائة منهم بأن مستويات الأجور سيئة. إضافة إلى ذلك، فإن ظروف العمل سيئة من حيث طول ساعات العمل، وانتشار حالات النصب، وحرمان العمال من مستحقاتهم، مع عدم إمكانية اللاجئين التقاضي أو تحصيل حقوقهم. فقد الكثير من المشتغلين اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين عملهم نتيجة الأزمة الاقتصادية وثم نتيجة إجراءات مكافحة "كوفيد 19" والإغلاقات، وأفاد ٥٢ في المائة من اللاجئين السوريين الذين تمت مقابلتهم في المسح الذي قام به برنامج الغذاء العالمي في لبنان (نيسان – أيار 2020) أنهم فقدوا فرص عملهم منذ منتصف آذار 2020.[20]

مشاركة المرأة في العمل

تعرضت المرأة السورية في الحرب واللجوء إلى تحديات كبيرة، فقد أصبحت في الكثير من الحالات مسؤولة وحدها عن إعالة أسرتها وحمايتها دون شريك أو مساند، فازدادت مساهمتها في سوق العمل بالرغم من ظروف العمل المجحفة، وصعوبة الحصول على رخص العمل، والابتزاز والاستغلال من قبل أصحاب العمل.

تتركز الفرص المتاحة للعمل في الزراعة (الحقول والمشاتل وتوضيب الخضار) بحكم تموضع المخيمات في مناطق زراعية. وتتقاضى النساء أجوراً زهيدة حيث تتقاضى المرأة عن ٦ ساعات عمل يومي في الحقول ٨ ألاف ليرة لبنانية، كما يأخذ الشاويش عمولة عن كل عامل أو عاملة ٢ إلى ٣ آلاف ليرة لبنانية عن كل يوم عمل. تعمل النساء في بعض المخيمات أكثر من ١٠ ساعات في اليوم، وبأجر يقل عن دولار واحد في الساعة. ليس هناك ضوابط وعقود عمل، ولا يخضع العمل لأي نوع من أنواع الرقابة. وأكد عدد من الأشخاص المفتاحيين في حالات متكررة تعرض النساء للعنف اللفظي أو التحرش وخاصة في الطريق إلى العمل. كما أن ظروف العمل القاسية في العراء صيفاً وشتاء لا يقابلها أجر مقبول أو يفي بالاحتياجات الأساسية للأسرة، وهو ما يدفع الأسر إلى تشغيل أكبر عدد من أفرادها القادرين على العمل.

[20] WFP (2020): Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon. P.2.

غالباً ما يرفض الرجال العمل في قطاع الزراعة نتيجة تدني سوية الأجور فيه ويفضلون العمل في قطاعات أكثر عائداً، وهم يلجؤون إليه كحل يجنبهم البطالة وانعدام الدخل. وقد أمكن تصنيف الأعمال التي تمارسها المرأة السورية في المخيمات المدروسة وفق حجم المشاركة بها ووفق المتاح في البيئة المحيطة في المخيم، فكانت مساهمة المرأة في العمل من خلال الزراعة هي الأهم والأوسع في البيئة التي تتواجد بها المخيمات، ويليها في الأهمية خدمة المنازل وأعمال الطبخ في المطاعم، ويلي ذلك العمل التطوعي مع بعض منظمات المجتمع المدني المحلي أو الدولي أو منظمات الأمم المتحدة. كما تشارك النساء في العمل في المحلات التجارية مثل بيع الألبسة. وتعمل بعض النساء في تعليم الأطفال حيث بادرت بعض المعلمات إلى انشاء صفوف لأطفال المخيم غير الملتحقين بالتعليم لتعويضهم عن عدم التحاقهم بالمدرسة لقاء مبالغ محدودة. يستقطب هذا النشاط المعلمات سابقاً والخريجات الجامعيات. كما تعمل النساء في ورش الخياطة وتصنيع الملابس، وهو يحقق دخلاً أعلى من العمل في الزراعة. يتيح وجود بعض الصناعات في المناطق التي تتواجد فيها بعض المخيمات فرصاً محدودة لعمل نساء المخيمات في هذه المعامل.

أوضح عدد من المبحوثين أن العديد من النساء اللاتي يعلن أسرهن، مجبرات على العمل لدفع إيجار الخيم وتوفير الدخل لأسرهن، كما أن الكثير من البنات بعد عمر ١٢ سنة تعملن في ظروف قاسية.

أخيراً، تأثرت المرأة السورية اللاجئة بفقدان فرص العمل نتيجة "كوفيد ١٩" أكثر من تأثر الرجال حيث أفادت ٦١ في المائة من النساء بفقدان عملهن نتيجة الوباء في حين كانت نسبة الرجال السوريون اللذين فقدوا عملهم ٤٦ في المائة، حسب ما أفاد تقييم برنامج الغذاء العالمي لأثر الجائحة الاقتصادي على لبنان.[21]

عمالة الأطفال

من أكثر نتائج الحرب خطورة تلك التي استهدفت الأطفال في الفئة العمرية لمرحلة التعليم الأساسي. حُرم نحو 50 في المائة من أطفال هذه الفئة العمرية من التعليم على مدى سنوات الحرب سواء داخل سوريا أو خارجها. يعمل الأطفال لأسباب متعددة من أهمها الوضع الاقتصادي للأسر، وعدم قدرتها على تحمل تكاليف المستلزمات المدرسية والنقل، وهو ما يتسبب في حرمان ما يقارب نصف عدد أطفال هذه الفئة العمرية من الوصول إلى المدارس في عدد من المخيمات. كما أن الفتيات الصغيرات لا يرسلن إلى المدارس لعدم توفر الأمان أو لتحضيرهن للزواج المبكر وأحياناً يرسل الأطفال الذكور إلى المدرسة وتصاحب البنت الأهل في العمل الزراعي. في ظل اللجوء، عادت هذه المظاهر والممارسات للانتعاش والتفاقم خاصة في مجتمع المخيمات.

تُعرّض بعض الأعمال التي يقوم بها الأطفال حياتهم ونموهم الفيزيائي والعقلي للخطر نتيجة لشروط العمل القاسية صيفاً وشتاءً، وعدم توفر أي شرط من شروط الحماية لهم، إضافة إلى أجور العمل الهزيلة جداً التي لا تلبي حاجاتهم أصلاً.

يعمل الأطفال في الزراعة وهو نشاط غالب في عمالة الأطفال. ويعمل العديد منهم في أعمار مبكرة في البيع على الأرصفة وفي الشوارع (بيع العلكة والمحارم وغيرها)، وبعضهم الآخر يعمل في جمع القطع البلاستيكية والمعدنية من الشوارع وحاويات القمامة، وبعض الأطفال يعملون في مسح زجاج السيارات عند المواقف والإشارات الضوئية والكراجات، ما يعرضهم للخطر. وفي أعمار الثانية عشر عاماً فأكثر، يجد بعض الأطفال فرصاً للعمل في المحال التجارية أو ورش التصليح وصيانة السيارات والآليات الاخرى، والذي يعتبره بعض الأسر نوع من التعليم المهني وبنفس الوقت يساعد الأسرة في معيشتها.

عوائق العمل بالنسبة للاجئين

يمثل النشاط الاقتصادي تحدياً كبيراً للاجئين في ظل ضيق السوق المحلية، وقلة فرص العمل، إضافة إلى القيود الشديدة على عمل اللاجئين، خاصة في منطقة المخيمات في البقاع. وعلى الرغم من تدفق المساعدات الإغاثية إلا أنها لم تتجه نحو مشاريع تنموية للنهوض بالمنطقة. واستمر التعامل الرسمي في لبنان أمنياً مع قضية اللاجئين دون محاولة إيجاد حلول تنموية هيكلية.

في ظل السياسات غير المواتية لتوسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة فرص العمل، تضاعفت الضغوط على اللاجئين وانحصرت فرص العمل بشكل كبير في القطاعات غير المنظمة ولا تحتاج إلى مهارات عالية، مع معدلات أجور منخفضة. وتبين من إجابات الأشخاص المفتاحيين وجود عدد من العوائق التي تحول دون وصول اللاجئين إلى سوق العمل وتم ترتيبها حسب الأهمية على النحو الآتي:

١. صعوبة الحصول على إجازة أو ترخيص العمل مع التشدد في قانون العمل وتحديد القطاعات التي يمكن أن يعمل بها مع اللاجئين، إضافة إلى فرض غرامات على أصحاب العمل اللذين يقومون بتوظيف لاجئين بدون رخص عمل.

[21] WFP (2020): Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon. P.2.

٢. الخوف من التوقيف أو الاعتقال أو الترحيل بسبب عدم القدرة على الحصول على الإقامات النظامية.

٣. قلة فرص العمل.

٤. ظروف العمل السيئة من أجور منخفضة، ومعاملة تمييزية، وهدر حقوق العمال، وعدم توفر الحماية، وساعات العمل الطويلة، وموسمية العمل وعدم استدامته.

الدخل والفقر

مصادر الدخل

إن الظروف الخاصة التي يعيش فيها اللاجئون تجعل مواردهم وخياراتهم محدودة، فيظل الدخل محدوداً، ويعتمد بصورة رئيسية على المساعدات من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وبدرجة أقل على المساعدات من الجمعيات المحلية والدولية. وتعتمد الأسر على العمل كمصدر دخل ثانوي مساعد، نتيجة القيود على العمل وتدني مستويات الأجور كما تبين في القسم السابق. تعتمد بعض الأسر على تحويلات من الأقرباء أو الأصدقاء من الخارج، خاصة الأسر التي يعمل أحد أفرادها في الخارج، وهي حالات خاصة في المخيمات المدروسة. لقد استخدمت بعض الأسر مدخراتها من أجل معيشتها اليومية، وقامت بعض الأسر ببيع بعض ممتلكاتها في سوريا، أرضاً أو منزلاً أو سيارة، لتنفق على معيشتها. وتستدين العديد من الأسر من الأصدقاء والمعارف إلى حين موسم العمل أو وصول مساعدات المنظمات الدولية.

أدت جائحة "كوفيد 19" وما نجم عنها من آثار اقتصادية إلى تراجع دخل العمل لجميع العاملين في الاقتصاد اللبناني عام 2020، من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، وقد كان السوريون الأكثر تأثراً بهذا التراجع في الدخل بحوالي الثلثين[22]. وفي المسح الذي قامت به منظمة العمل الدولية لتقييم أثر "كوفيد 19" على اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف في لبنان والأردن، أرجع البحث التخفيضات في دخل الأجور في لبنان أساساً إلى تسريح العمال وانخفاض ساعات العمل (ILO and FAFO, 2020).

الفقر الشديد

يقدر عدد كبير من الأسر في جميع المخيمات أنهم يعيشون في فقر شديد، وعلى حد تعبير أحد المبحوثين "لولا البطاقة -أي إعانة الأمم المتحدة- لمتنا من الجوع". تظهر النتائج أن العديد من الأسر فقدت المعيل أو أبناءها الشباب أو أن لديها مرضى وكبار سن، أو أطفال صغار دون سن العمل، أو أنهم عاطلون عن العمل. ويرتبط الفقر بقلة مصادر الدخل، بما في ذلك المساعدات وأجور العمل، والذي ترافق مع ارتفاع تكاليف المعيشة. ويقدر معظم الأشخاص المفتاحيين أن الفقر قد ازداد مؤخراً بين اللاجئين، نتيجة توقف قسم كبير من المشتغلين عن العمل بسبب القرارات الجديدة في العام 2019. كما أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد قلصت المساعدات نتيجة نقص التمويل. وترافق الفقر والقيود على العمل مع زيادة الاعتماد على المساعدات التي تتراجع بدروها، ما دفع اللاجئين إلى العمل بشروط غير إنسانية بما في ذلك عمالة الأطفال. ترافقت الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان عام 2020 مع انتشار جائحة "كوفيد 19"، ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والحرمان بين المقيمين في لبنان (لبنانيون، فلسطينيون، وسوريون). وقد كان اللاجئون السوريون الأكثر تضرراً نتيجة هشاشة أوضاعهم في الأساس[23].

مناقشة ظروف المعيشة

ينظر سكان المخيمات إلى ظروف المعيشة بتوقعات منخفضة، إذ يتطلعون إلى الحد الأدنى من شروط المعيشة من غذاء وكساء وطبابة. ويعاني اللاجئون من حرمان كبير من توفر الخدمات ونوعيتها وقدرة الحصول عليها. ويعد السكن أحد أهم التحديات التي تواجههم، كالإقامة في الخيام وتكاليف استئجارها، إضافة إلى أعباء التدفئة والمياه والصرف الصحي (الشكل 12).

الشكل 12: دليل شروط السكن في المخيمات ومكوناته

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

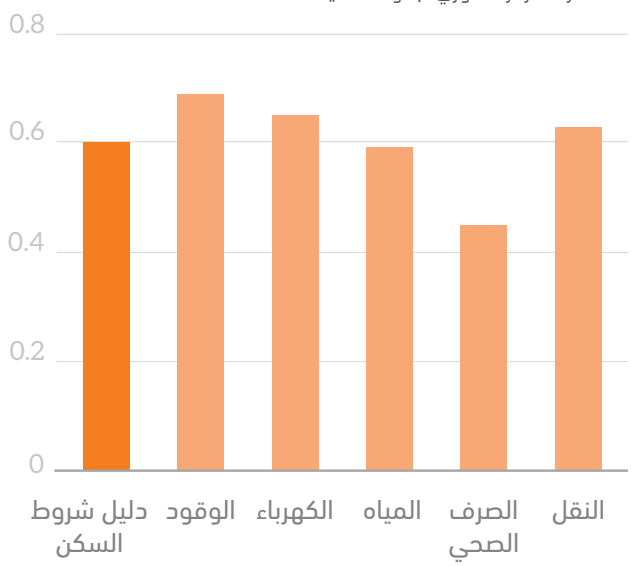

[22] WFP (2020): Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon. P.6.

[23] WFP (2020): Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon. P.3

الشكل 13: دليل الصحة ومكوناته

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

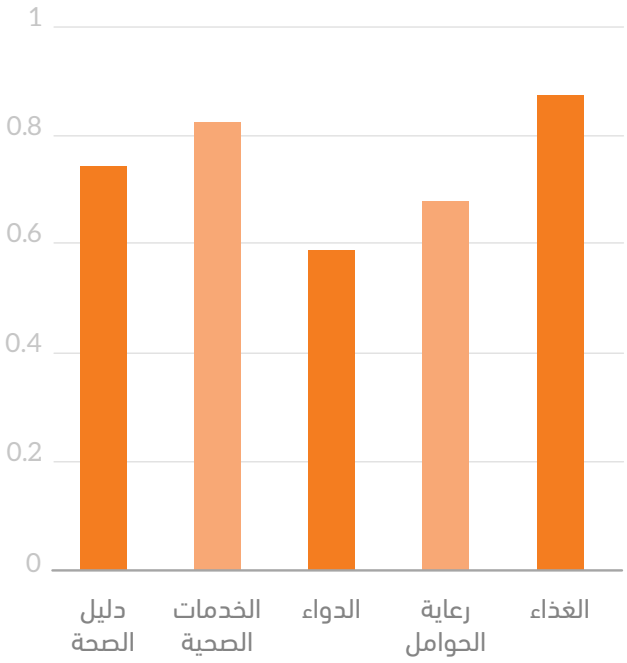

الشكل 14: الدليل الإجمالي لشروط المعيشة ومكوناته

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

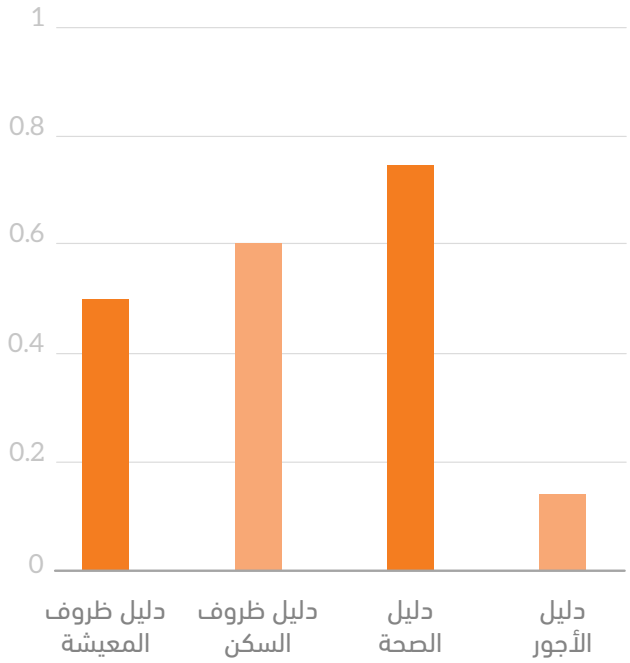

وتعد الخدمات الصحية أفضل نسبياً من بقية الخدمات، إذ تتوفر من خلال المستوصفات والمشافي التي تغطي تكاليفها الأمم المتحدة والجمعيات غير الربحية، ويتوفر الغذاء بشكل نسبي وبالاعتماد على المساعدات وبدرجة أقل بالاعتماد على الدخل من العمل (الشكل 13).

لكن التحدي الأكبر في ظروف المعيشة هو صعوبة الوصول إلى سوق العمل، وظروف العمل غير اللائقة والأجور المتدنية وانتشار عمالة الأطفال والعنف والتحرش وغياب الضمانات. ويترافق ذلك بالاعتماد الكبير على المساعدات ولمدة زمنية طويلة، مع ما يعنيه ذلك من غياب الأمان والاستقرار وانتشار الاتكالية وسوء تقدير الذات (الشكل 14).

في ظل العيش في ظروف الحد الأدنى، تتفاوت ظروف المعيشة بين المخيمات وفيها، إذ تعاني بعض المخيمات أكثر من غيرها من عدم العدالة، كما تعاني النساء والأطفال من التمييز السلبي والظروف القاسية اجتماعياً واقتصادياً في ظل غياب منظومة لضمان الحقوق والحماية.

استنتاجات وخاتمة

استنتاجات وخاتمة

لقد ركز البحث على تشاركية اللاجئين في صناعة القرارات والتفاعل مع القوى التي تؤثر في تنظيم حياتهم، من خلال مقابلات كيفية شبه منتظمة مع ٤٨ شخص مفتاحي في ١١ مخيم في منطقة البقاع اللبنانية، في شهري تموز وآب لعام ٢٠١٩. واعتمد البحث منهجية تشاركية من خلال تنفيذ البحث بالتعاون مع باحثين من المخيمات، ونقاش نتائج البحث مع المشاركين فيه. وأظهرت نتائج البحث مستويات عالية من الحرمان على المستويات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ يعاني اللاجئون في المخيمات المدروسة من إقصاء منهجي، يحرمهم من حقوقهم الرئيسية في التعبير والتنظيم والمشاركة والتمثيل والتمكين والعيش اللائق والعمل والحماية.

ساهمت العديد من السياسات والعوامل الهيكلية في تجريد اللاجئين من إمكانية المشاركة الفعالة في تنظيم فضاءات حياتهم المختلفة. ويعد الإقصاء المؤسساتي على المستوى الوطني والمحلي، أحد أهم أسباب الحرمان الذي يعيش اللاجئون في كنفه. ويعود ذلك إلى الأداء الحوكمي الضعيف الذي يعاني منه المجتمع المضيف أساساً، ويتفاقم أثره السلبي على اللاجئين. ويشدد البحث على أثر تغييب التشاركية كجذر رئيسي لبقية أشكال الحرمان الاجتماعية والاقتصادية التي رصدها البحث في مخيمات البقاع (الشكل ١٥).

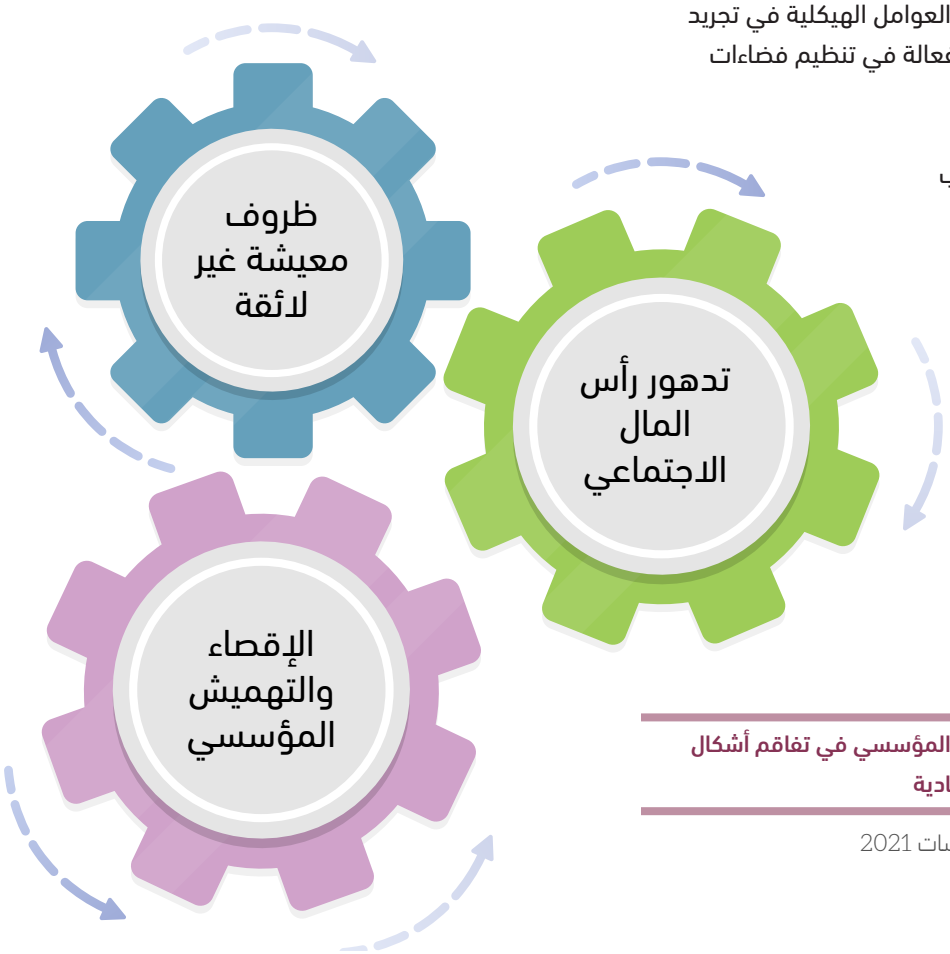

الشكل 15: الدور المحوري للإقصاء المؤسسي في تفاقم أشكال حرمان اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2021

كما يوضح البحث لجوء اللاجئين إلى وسائل وأدوات مختلفة، للتأقلم مع ظروف معيشتهم الصعبة والتي تتركز في المؤسسات غير الرسمية، والعلاقات الاجتماعية التقليدية والتكيف مع الحد الأدنى من شروط العيش. وكشف تفاقم الأزمة الاقتصادية وانتشار "كوفيد ١٩" هشاشة أوضاع اللاجئين بشكل عام وعدم قدرتهم على مواجهة الأزمة، وحاجتهم الحاسمة للمساعدة وتوفير الحد الأدنى من سبل المعيشة.

فيما يلي نستعرض أهم هذه السياسات والعوامل التي لعبت دوراً رئيسياً في حالة الحرمان والتهميش التي يعيشها اللاجئون:

اللجوء كقضية أمنية

يُحرم اللاجئون في معظم دول العالم من حقوق المشاركة السياسية أو إمكانية التنظيم والتمثيل للتعبير عن أولوياتهم، بسبب استناد الشرعة الدولية إلى الدولة الوطنية، وربط حقوق المواطنة بها وبسيادة الدولة، مما يجعل حالة اللجوء مرتبطة بحد أدنى من الحقوق توفره قوانين الدولة صاحبة العلاقة، وغالباً ما تركز على القضايا المعيشية والخدمية. تبدو الحالة في لبنان أكثر تعقيداً من دول أخرى حيث لم يمنح السوريون الفارّون من ظروف الحرب صفة اللجوء الرسمية وتم التضييق على حصولهم على وثائق الإقامة، بوضع قيود قانونية وإدارية ومالية. ومنذ عام ٢٠١٥، لم يسمح للمفوضية بتسجيلهم، ما جعل معظم اللاجئين السوريين بشكل عام، واللاجئين المستهدفين في هذه الدراسة على نحو خاص بدون أوراق نظامية، وعليه فهم مدانون بخرق القانون، ما أفقدهم الحد الأدنى من الاعتراف بحقوقهم ومن الحماية والاعتبار. وترافق ذلك مع تركيز ملف اللاجئين رسمياً مع مخابرات الجيش والأمن العام، وهذا ما عبرت عنه ورقة السياسة العامة التي أقرتها الحكومة مؤخراً، وادعائها بعدم معرفة عدد وأوضاع اللاجئين السوريين في لبنان، وهي التي افتعلت هذا الجهل بمنع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من تسجيل اللاجئين السوريين منذ أوائل عام ٢٠١٥، إضافة إلى افتقاد الورقة إلى سياسات فاعلة لمعالجة هذا الخلل. وهيمنة لغة الوعيد والترهيب، عوضاً عن الاستعانة بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو لجان تمثيلية للاجئين لمحاورتها وإقامة علاقات تعاون وتشارك تساعد في تنظيم شؤون اللاجئين السوريين وتسهل إقامتهم أو مغادرتهم لبنان.

وكما أوضح البحث، فالجهات الأمنية هي المسؤول رسمياً عن متابعة نشاط اللاجئين ومراقبته وضبطه، مع التركيز على جمع المعلومات والاعتقال والمداهمات وصولاً إلى بعض حالات الترحيل. ووصل تدخل الجهات الأمنية إلى تحديد عدد الخيم أو الموافقة على تأسيس خيمة جديدة أو التدخل في حل النزاعات البسيطة بين اللاجئين أو مع المجتمع المضيف. وتم التضييق المطلق على المشاركة في أي أنشطة سياسية أو تنظيمية أو خدمية، بما في ذلك القيود على تأسيس الجمعيات غير الربحية حتى ضمن مجتمع المخيم. لقد ترافق التعامل الأمني مع الأعباء الناجمة عن حالة اللجوء والهواجس السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى خطاب سياسي يركز على عبء اللجوء والخشية من المخاطر الأمنية، ما جعل اللاجئين تحت وطأة الخوف والخضوع دون أن تسمح هذه السياسة بالمقابل في إشراكهم في تخفيف الأعباء أو خلق فرص لحلول مبتكرة للأعباء الناجمة عن اللجوء. وقد كان واضحاً من خلال البحث تقييم اللاجئين السلبي للعلاقة مع الجهات الرسمية وخاصة الأمنية.

لقد ساهم غياب استراتيجية تنموية لمواجهة أزمة اللجوء في تشكل مخيمات غير رسمية ومشتتة وغير منظمة في منطقة البقاع التي تعاني أصلاً من الحرمان التنموي، فتشكلت مخيمات معزولة عن المجتمعات المضيفة. وترجمت السياسة الأمنية في تفويض "الشاويش"، وهو أحد أفراد المخيم، من أجل ضمان الانضباط في المخيم والتنسيق مع الجهات الأمنية والبلدية وملاك الأرض. وهو نمط مبتكر من التنظيم، يرسخ الاستبداد ويمنع إمكانيات المشاركة في التنظيم والمساءلة أو حرية التعبير. وقد أظهرت نتائج البحث، سوء الأداء المؤسسي للجهات المشرفة على تنظيم المخيم من حيث ضعف المشاركة والفعالية والمساءلة.

لامركزية الإغاثة

في ظل سياسات السيطرة والتهميش المؤسسي والتعامل الأمني، قامت سياسة التعامل مع أزمة اللجوء على تفويض قضية تلبية الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالإغاثة بشكل رئيسي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وقد تركز عمل مفوضية اللاجئين على التسجيل وتقديم المساعدات المرتبطة بالغذاء وتوفير الخيم والخدمات العامة، وساندها إلى حد كبير الجمعيات الدولية والمحلية. وغابت الجهود الحكومية والاستراتيجية التنموية عبر السنوات العشر واقتصر العمل على توفير الخدمات الآنية. وأظهرت نتائج البحث الدور المحوري للأمم المتحدة والجمعيات الأهلية في توفير الحد الأدنى من شروط المعيشة، لكن البحث أظهر أيضاً غياب التشاركية مع اللاجئين في تصميم البرامج والمشاريع وتطوير الأولويات مع معظم المؤسسات الإغاثية.

إضافة لذلك، بيّن البحث الدور الثانوي وغير الفاعل للبلديات وكشفت آليات التعامل مع اللاجئين ضعف المستوى الحوكمي لتلك البلديات سواء من خلال غياب البرامج المتعلقة باللجوء، أو الاستفادة من القوة البشرية الوافدة إلى البلدية.

كان من الممكن تطوير حوكمة البلديات وتحويل المساعدات الإنسانية إلى برامج تنموية مستدامة، إلا أن دور معظم البلديات اقتصر على تسجيل سكان المخيمات وتوفير خدمات النظافة وأحياناً الكهرباء والماء دون أي دور تفاعلي مع اللاجئين، وحُصر التواصل معهم من خلال العلاقة مع الشاويش.

تتدخل بعض البلديات في إعطاء الرخص للجمعيات بالدخول إلى المخيمات وتوزيع المساعدات. وتُرك الإشراف الفعلي من الجوانب المؤسسية للجهات الأمنية، كما سُمح للجمعيات بالإشراف على الجوانب الإغاثية. وأظهر البحث أيضاً دور ملاك الأراضي في تنظيم العلاقة بالمخيمات بشكل فردي من خلال تأجير الأرض لإقامة المخيمات وتنظيمها عن طريق وسيط، وهو الشاويش الذي يعمل على جمع الإيجارات لصالح المالك. كما تقاطعت مصالح أصحاب الأرض مع سكان المخيمات من خلال استخدامهم في العمل الزراعي وتحولت المخيمات بذلك إلى مصدر للعمل رخيص الأجر وبظروف عمل غير لائقة.

أخيراً، أظهر البحث العلاقة غير التفاعلية وغير التشاركية مع منظمات الأمم المتحدة والجمعيات وابتعاد البلديات عن أي شراكة مع اللاجئين لمواجهة التحديات المشتركة. بناءً على ذلك، خسرت البلديات فرصة الاستفادة من المساعدات والموارد البشرية وتحويلها إلى مصادر لنمو اقتصادي مستدام وتنمية تضمينية في مناطق كانت تعاني أصلاً من الحرمان.

رأس المال الاجتماعي خط الدفاع الأخير

لقد ترافق غياب تشاركية اللاجئين من خلال المؤسسات الرسمية مع قيود ومحددات للعلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي الذي يعد من أهم العناصر في مواجهة ضغوط اللجوء على كل من اللاجئين والمجتمع المضيف. تمثل المخيمات في المناطق الزراعية بعيداً عن المجتمع المضيف نموذجاً للإقصاء الاجتماعي وضعف العلاقة بالمجتمع المضيف للمخيمات المدروسة. وعلى الرغم من تقييم معظم المبحوثين للعلاقة بالمجتمع المضيف كعلاقة إيجابية أو حيادية، لكنهم وضحوا أيضاً أن العلاقات محدودة ومحصورة في علاقات العمل، وإلى درجة أقل علاقات صداقة وزيارات اجتماعية، ولم ترتق تلك العلاقة إلى تشارك المجتمعين لتجاوز آثار أزمة "كوفيد ١٩" على سبيل المثال.

على الرغم من الحرمان والتهميش، فقد تطور رأس المال الاجتماعي ضمن المخيمات، وأظهر البحث مستويات عالية من الثقة والتعاون والتطوع بين أفراد المخيمات، لكن الكثير من هذه العلاقات اقتصرت على العلاقات العائلية والعشائرية وغياب الأطر المؤسسية التي تسمح بالتنظيم العابر للعلاقات التقليدية. لقد طور سكان المخيمات آليات للتضامن من خلال إيجاد فرص العمل أو تقديم المساعدة أو القروض أو العناية بالأطفال، الأمر الذي يعد عنصراً رئيسياً للتكيف مع الظروف القاسية التي يعيشونها. ويعاني رأس المال الاجتماعي الرابط أو التقليدي من تراتبية اجتماعية مبنية على العائلة أو القرابة أو العشيرة، والتي تعزز كبت الحريات والخضوع وتحرم الكثيرين، خاصة الشباب والنساء، من المشاركة الفعالة والحصول على فرص عادلة.

إن تعزيز رأس المال الاجتماعي وتحويله إلى قوة مجتمعية في مواجهة الأزمات يتطلب بناء روابط تتجاوز الروابط الطبيعية الأولية إلى روابط مبنية على القواسم والمصالح المشتركة القائمة على الحوار والعمل المشترك وقد حال دون ذلك التعامل الأمني مع اللاجئين.

أخيراً، إن اقتصار دور المنظمات غير الحكومية على القضايا الإغاثية، وعدم توفر مساحة للتفاعل الاجتماعي خارج المخيمات، أهدر فرصة تطوير رأس مال اجتماعي تجسيري بين مختلف الفئات الاجتماعية، يساهم في التنمية التضمينية واستيعاب أفضل لأعباء اللجوء، ويستبدل التوتر الاجتماعي بوفاق وتعاون فعال يعزز الثقة والأمان في المجتمع ويوفر مساحة أوسع للحماية الاجتماعية والإنسانية.

ظروف المعيشة لضمان البقاء

أدى غياب التشاركية المؤسسية والاجتماعية خارج المخيمات إلى انكفاء العلاقات الاجتماعية وحصرها داخل المخيمات، والقبول غير الاختياري بسلطة الشاويش وملاك الأرض. إضافة لذلك، ارتبط الإقصاء المؤسسي والاجتماعي بالتهميش والتفاوت الاقتصادي، فقد تم التركيز على دور المساعدات الإنسانية في توفير بعض الاحتياجات الأساسية، التي كانت دوماً أقل من الحد الأدنى المطلوب.

فرضت قيود كثيرة على مشاركة اللاجئين في النشاط الاقتصادي، فحُصرت ببعض القطاعات، ومُنع تأسيس الأعمال والمبادرات الاقتصادية، واقتصرت الفرص المتاحة، في معظمها، على القطاع غير المنظم، وتضمنت شروطاً قاسية من حيث الأجور المتدنية وطول ساعات العمل وفقدان الحماية واستغلال النساء والأطفال.

لقد ساهمت البيئة غير التمكينية في مجتمع اللاجئين في خفض توقعاتهم تجاه ظروف المعيشة الجيدة، وأصبح الطموح لا يتجاوز الحدود الدنيا. لم يكن وارداً بحسب المبحوثين الانتقال خارج المخيمات، أو السكن في شروط طبيعية خارج المخيم. وازداد اتكال الأسر على المساعدات في ظل هذه الظروف والقيود على إمكانية المبادرة وممارسة النشاط الاقتصادي، مما أضر بمقدرات الأفراد ومهاراتهم ومشاركتهم في تقرير مصيرهم.

وأشارت نتائج البحث إلى الظروف الرديئة للصرف الصحي ونوعية المياه وتكلفة الكهرباء وإيجار الخيم، وعدم كفاية المساعدات والاضطرار إلى التدفئة على الحطب والبلاستيك في بعض الحالات. كما أعاقت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التحاق العديد من الأطفال بالتعليم. من جهة أخرى، وضح البحث توفر الخدمات الصحية إلى حد مقبول نسبياً بدعم من المنظمات والأمم المتحدة.

يتضح من خلال البحث التفاوت بين المخيمات في ظروف المعيشة، من حيث حجم المساعدات وطبيعتها، والتي تعتمد على دور الجمعيات والجهات المساندة والبلدية وملاك الأرض والشاويش. ويلاحظ أيضاً التفاوت ضمن المخيم في الدخول والمساعدات وظروف المعيشة مع معاناة أكبر للأسر التي تعيلها النساء، كما يعاني بعض الأطفال من الاستغلال والعمل في ظروف قاسية.

لقد فقدت المناطق التي استقبلت اللاجئين فرصة بناء استراتيجية تنموية ومكانية متكاملة ومستدامة، وتطوير آليات للاستفادة من قدرات المجتمع المضيف واللاجئين والمجتمع المدني والدولي، وتطوير حوكمة تضمينية وبنية تحتية مستدامة وأنشطة اقتصادية ذات إنتاجية عالية. على العكس من ذلك، تحولت المخيمات إلى أحزمة للفقر والحرمان والتفاوت يعوزها فرص المشاركة والمبادرة، ويسود فيها جوٌّ من الانعزال أو اللامبالاة بالصالح العام وينمو من خلال ذلك مشاعر التوجس والحذر بين المجتمع المضيف ومجتمع اللاجئين.

في ظل هذه النتائج يقترح فريق البحث عدداً من السياسات التي قد تساعد على الاستثمار في حلول تكاملية تتضمن بناء القدرات وخلق فرص للجميع، مواطنين ولاجئين.

الاستراتيجية التكاملية والتضمينية المبنية على التشاركية

- تفعيل عوامل النمو الاقتصادي في المجتمع والذي يعد مخرجاً آمناً للمجتمع المضيف ومجتمع اللاجئين من حالة التردي في الإنتاج والدخل التي فرضتها ظروف الحرب والأزمات المتعاقبة على الجميع.

- إن إعادة الاعتبار للاجئين كبشر يتمتعون بالكفاءة والقدرات وكفاعلين في الجوانب المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية يسهم في تحويل دورهم من دور اتكالي ومتلق للمساعدات، إلى دور فاعل وإيجابي في مواجهة التحديات التنموية الرئيسية. ويتطلب ذلك منح اللاجئين الاعتبار والأهلية للمشاركة من خلال تحسين الوضع القانوني والإداري، كما يتطلب تطوير المناقشات المشتركة والتفاعلية لإبداع سياسات وتطوير تصورات وأولويات لحلول مستقبلية على المستوى الوطني، وعلى المستوى المحلي في البقاع والبلديات التابعة لها.

- ضبط التدخلات الأمنية وإلغاء دورها في تنظيم شؤون المخيم وحصر هذا الدور بيد جهات مدنية، وإعطاء الفرصة لسكان المخيمات لبناء مؤسساتهم ومنظماتهم التمثيلية.

- تتطلب التشاركية تطوير أداء المؤسسات من جهة سلطة القانون والفاعلية والمساءلة والتضمين، وهذا ينطبق على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. إن تطوير الأداء المؤسسي للمواطنين واللاجئين سينعكس إيجاباً على الأداء التنموي والعلاقات الاجتماعية، وهو عملية طويلة الأجل تستند إلى تطوير ثقة الناس بالمؤسسات التي تنظم حياتهم، مما يمكن المؤسسات التضمينية من مشاركة فعالة للاجئين في مبادرات اجتماعية واقتصادية لتطوير قدراتهم وفعاليتهم في البيئة المحيطة وكذلك انتاجيتهم الاقتصادية. إن قضية التشاركية ليست منافسة بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين، بل عملية تراكمية ووسيلة لتوسيع الإمكانات والاستفادة من قدرات أكبر، توسع الخيارات وتعظم فرص الرفاهية وتخفف الفقر واللامساواة، فهي توفر تقاطعاً لمصالح مشتركة للمواطنين واللاجئين في الازدهار.

- إعطاء اللاجئين الفرصة للتخلص من الاتكال على المساعدات يحرر الكثير من الموارد والطاقات في المجتمع المحلي، ويسهم في تعزيز قدراته الانتاجية والتنموية. ويكون ذلك من خلال تشريع حق اللاجئين في العمل، وتنظيم سوق العمل.

- تجسير الروابط التي يمثلها القطاع الخاص للمجتمع المحلي وروابط مجتمع اللاجئين من خلال تعزيز التعاون والتوافق المجتمعي فيما بينهم وإيجاد أرضية مشتركة لهذا التعاون والتضامن.

- تحويل التعامل مع اللاجئين والمخيمات من منظور أمني إلى منظور اجتماعي وإنساني واقتصادي وثقافي وسياسي، يفسح المجال للمشاركة التنموية وتطوير تمثيل مجتمعي لهم، يجعلهم قادرين على عكس أولوياتهم والتفاعل مع القضايا العامة التي تهم منطقة البقاع أو البلدية التي يقطنوها.

- حشد الطاقات لتحقيق الإنجاز على الصعيد التنموي، يتضمن مجتمع اللاجئين الذي أصبح جزءاً من طاقات وإمكانات المجتمع المحلي دون أن يرتب ذلك التزامات قانونية على المجتمع المحلي.

- الانتشار العشوائي للمخيمات يمثل هدراً للموارد وتلوثاً بيئياً وتكلفة أكبر للخدمات بالنسبة للاجئين وللمجتمع المحلي. بالتالي لا بد من تطوير التخطيط العمراني المدني من خلال إنشاء تجمعات سكنية مؤهلة، أو توسيع الموجودة لاستيعاب اللاجئين بطريقة لائقة. يتطلب ذلك، تطوير البنية التحتية والبيئة العمرانية على الأجل الطويل، بما يضمن الاستدامة والنمو الاقتصادي.

- تحويل جزء رئيسي من المساعدات الإنسانية إلى مشاريع تنموية تضمن شروط عمل أفضل وإنتاجية أعلى، وتعمل على الربط بين المناطق المختلفة وبين المواطنين واللاجئين، وتعمل على تصويب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اللبناني، وتضمن شروط عمل لائق للاجئين، مما يخفف تدريجياً من اعتماد اللاجئين على الإعانات.

- تطوير البنية التحتية للخدمات العامة لجميع السكان وخاصة الأطفال، بما يضمن تمكيناً مناسباً لهم يضمن مشاركتهم الفاعلة في المستقبل.

- ربط المشاريع التنموية والتطوير المؤسسي، لتمكين التشاركية مع تطوير العلاقات الاجتماعية والاستثمار في رأس المال الاجتماعي والتضامن الذي يوفر إمكانيات العمل التكاملي والتفاعل الإيجابي ويعزز قيم التعاون واحترام الآخر، ويرفع الظلم عن اللاجئين أو المواطنين المحرومين، وخاصة النساء، ويعيد الاعتبار لدورهم في الفضاء المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي دون التعرض للاستغلال أو الإقصاء.

مقترحات إجرائية

- مشاركة اللاجئين في مواجهة تداعيات الجائحة الصحية والأزمة الاقتصادية وتأمين وصولهم للخدمات الصحية واللقاحات.

- تسهيل الحصول على الإقامات النظامية للاجئين مما يساهم في تنظيم شؤون اللاجئين من جهة، ويسهل عمل الجهات الرسمية والمدنية في تنظيمهم وحل مشكلاتهم التي تنعكس حكماً على المجتمع اللبناني ككل من جهة أخرى.

- تسهيل إجراءات الحصول على رخص العمل في القطاعات التي تحتاج إلى تطوير في الاقتصاد مثل الصناعة والزراعة والبناء والخدمات العامة مما يرفع من إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي اللبناني.

- اتباع التمثيل المدني في تنظيم المخيمات وشؤون اللاجئين، وتطوير أقنية وأدوات التواصل مع اللاجئين، والسماح للاجئين بتأسيس جمعيات مدنية تسهم في تنظيم شؤونهم وتعكس أولوياتهم مما يخفف العبء على المنظمات الدولية والمحلية ويساعد في وضع خطط أكثر واقعية وفعالية

- التفاعل التنموي مع اللاجئين بدلاً من الإشراف الأمني مما يساهم في تحويلهم إلى قوى منتجة ويعزز الثقة بينهم وبين المجتمع المضيف.

- تعزيز دور البلديات في تطوير التنمية المحلية، بمشاركة فعالة من المواطنين واللاجئين الأمر الذي يرفع من الأداء المؤسساتي المحلي.

- تحويل استراتيجية الإغاثة إلى المشاريع التنموية التضمينية والمستدامة مما يساهم في خلق فرص عمل ومصادر دخل مستدامة تنعكس إيجابا على اقتصاد المحليات والاقتصاد الوطني.

- فتح الحوارات العامة فيما بين اللاجئين، وبينهم وبين المجتمع المضيف مما يرفع مؤشر الحريات المدنية في لبنان ويعزز الأدوات الديمقراطية لحل المشاكل على المستوى المحلي والوطني وفي مجتمع اللاجئين.

- تحسين الخدمات العامة التضمينية للمخيمات وخاصة تلك التي تعاني من ظروف معيشية وسكنية قاسية ووضع خطة مدنية شاملة لحل تحديات المخيمات في البقاع

- تطوير آليات التقاضي بالنسبة للاجئين على المستوى التشريعي والاداري لرفع الظلم الذي يلحق بهم من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية.

المراجع

المراجع باللغة الإنكليزية

1. Access Center for Human Rights (2020): "Lebanon: Investigating the Situation of Syrian Refugees under COVID-19 Pandemic".
2. Bandura, A. (1989): "Social Cognitive Theory". In Vasta, R. (Ed.), Annals of Child Development. Vol. 6. "Six Theories of Child Development".
3. Bekaj, A., et al. (2018): "Political Participation of Refugees: Bridging the Gaps", International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
4. Benner, M. Muangsookjarouen, A., Sondor, E. and Townsend, J. (2008): "Neglect of Refugee Participation", Burma's Displaced People; Forced Migration Review No. 30.
5. Central Administration of Statistics, (2020): "Consumer Price Index, CPI—2007- 2019, Lebanon.
6. Chehayeb, K. and Sewell, A. (2020): "How COVID-19 is Limiting Healthcare Access for Refugees in Lebanon", The New Humanitarian.
7. Fukuyama, F. (1999): "Social Capital and Civil Society", IMF Conference on Second Generation Reforms.
8. Geha, C. and Talhouk, J. (2018): "From Recipients of Aid to Shapers of Policies: Conceptualizing Government–United Nations Relations during the Syrian Refugee Crisis in Lebanon", Journal of Refugee Studies, Vol. 32, No. 4. Oxford University Press.
9. Habib RR, Ziadee M, Abi Younes E, et al. (2019): "Displacement, Deprivation and Hard Work among Syrian Refugee Children in Lebanon". BMJ Global Health;4:e001122.
10. Human Rights Watch (HRW) (2020): "Lebanon: Refugees at Risk in COVID-19 Response". https://www.hrw.org/news/2020/04/02/lebanon-refugees-risk-covid-19-response
11. International Labour Organization (ILO) and Fafo (2020): "Impact of COVID-19 on Syrian Refugees and Host Communities in Jordan and Lebanon", Evidence brief for policy.
12. Janmyr, M. (2016): "The Legal Status of Syrian Refugees In Lebanon", Working Paper No. 33.
13. Klein, A. (2018): "The Right to Belong to a Political Community at the Example of the Legal Situation of Refugees in Lebanon", Heinrich Böll Stiftung Middle East.
14. Lebanon Support (2016): "Access to Healthcare for Syrian Refugees, The Impact of Fragmented Service Provision on Syrians' Daily Lives".
15. Newman. L, and Dale, A. (2006): "The Role of Agency in Sustainable Local Community Development", The International Journal of Justice and Sustainability, Vol. 10, No. 5.
16. Norwegian Refugee Council (NRC) and International Rescue Committee (IRC) (2015a): "Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon (VASyR)".
17. Norwegian Refugee Council (NRC) and International Rescue Committee (IRC) (2015b): "Legal Status of Refugees from Syria".
18. OCHA (2020): "Action Against Hunger, Lebanon: COVID-19 Exacerbates Already-Impossible Living Situation for Syrian Refugees".
19. Sewell, A. (2020): "Lebanon COVID-19 Lockdown Restricts Healthcare Access for Refugees", The New Humanitarian.

20. Sisk, T., et al. (2001): "Democracy at The Local Level: The International IDEA Handbook on Participation, Representation, Conflict Management, and Governance", International IDEA Handbook Series 4.

21. Syrian Association for Citizens' Dignity (SACD) (2020): "Impact of Covid-19 on Syrian Refugees in Lebanon".

22. United Nations (1948): "Universal Declaration of Human Rights", Adopted and proclaimed by General Assembly resolution 217 A (III) of 10 December.

23. United Nations (2020): "Multilateral International Covenant on Civil and Political Rights". Adopted by the General Assembly of the United Nations on 19 December.

24. United Nations World Summit (2005): "The Responsibility to Protect (RtoP)". Sixtieth session. A/RES/60/1. General Assembly, United Nations.

25. World Food Programme (WFP) (2020): "Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon", WFP Lebanon Country Office.

26. Yassine, D. (2020): "Lebanon's invisible: Refugees, COVID-19, and the Beirut Port Explosion", Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/lebanons-invisible-refugees-covid-19-and-beirut-port-explosion

المراجع باللغة العربية

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (1951): "التوصية دال من الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين". الأمم المتحدة.

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (1966): "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 16 كانون الأول.

3. اللاجئون شركاء، (2020): "ورقة بيان موقف حول ورقة السياسة العامة لعودة النازحين"، مشروع اللاجئون شركاء، لبنان.

4. وزارة الشؤون الاجتماعية، (2020): "السياسة العامة لعودة النازحين"، لبنان، 14 تموز.

5. يحيى، مهى، وجان قصير، وخليل الحريري، (٢٠١٨): "أصوات مهمّشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن"، مركز كارنجي للشرق الأوسط، لبنان، نيسان.

الملاحق

ملحق (١) التشاركية في ظل اللجوء

أدوات البحث

يعتمد البحث أداة رئيسية، وهي الاستمارة التي أعدها الفريق البحثي في المركز، والتي تحتوي أسئلة نوعية تم تحضيرها وفق المحاور الرئيسية للدراسة، وبالتالي تغطية الجوانب الرئيسية للبحث، وقد تم تطوير الأسئلة ودليل الباحث التفصيلي من قبل الفريق البحثي، بما يضمن التوصيف الدقيق للأسئلة، وتتضمن الاستمارة قسم يحتوي قائمة ملاحظات الباحث، وأُعدت بحيث يتمكن الباحث من تدوين الظواهر والمؤشرات البارزة في المخيم المدروس، والتي تمكن من المقارنة مع إجابات الأشخاص المفتاحيين كوسيلة للتحقق. يجدر التذكير بأن كل استمارة تُملئ بالكامل من قبل شخص مفتاحي واحد ويحق للشخص المفتاحي جمع المعلومات ممن يراه مناسباً. ويتم وضع معايير لاستبعاد أو قبول استمارات الأشخاص المفتاحين.

وتتكون الاستمارة من قسم تعريفي بالمنطقة المدروسة، والشخص المفتاحي، وقسم الأوضاع المعيشية، والذي يتناول حالة المسكن والخدمات والعمل والدخل، وقسم التشاركية، الذي يتناول أهم الفاعلين، وإمكانيات المشاركة في صناعة القرارات المرتبطة بحياة الأفراد في المخيم، وأخيراً تضمنت الاستمارة قسماً لملاحظات الباحث. وتم إعداد دليل للباحث يتضمن توضيحاً لأسئلة الاستمارة وشروط البحث.

تم تدريب مجموعة من سكان المخيمات ومن سكان المنطقة ليكونوا باحثين ميدانيين من قبل الفريق المركزي وتم اعتماد مجموعة من الباحثين ومساعديهم لتنفيذ المقابلات. واشترط ألا يقوم الباحث المقيم في مخيم محدد بإجراء البحث في مخيمه تجنباً لتضارب المصالح. وتضمن التدريب إضافة إلى أهداف البحث وأدواته (الاستمارة ودليلها)، أخلاقيات البحث التي تم التركيز عليها كعنصر جوهري في إتمام البحث (ملحق ٢: أخلاقيات البحث).

قام فريق البحث باختيار الأشخاص المفتاحيين المحتملين، ثم تواصل معهم للاتفاق على إجراء المقابلات، وأمكن تنفيذ بعض المقابلات في بعض المخيمات وبعضها خارج المخيمات. وتزامن وقت المسح مع التدمير الكبير للبناء الاسمنتي في المخيم الثالث وجزء من الثاني، بأيدي اللاجئين وتحت إشراف الجيش والبلدية، ومنع الباحثون من الوصول إلى المخيمين. تم تنفيذ ٥٦ مقابلة مباشرة مع أشخاص مفتاحيين من المخيمات الأحد عشر التي تم اختيارها، وفقا لاستمارة البحث. وبعد التدقيق في معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين ومقارنة نتائج الأشخاص المفتاحيين في كل مخيم تم استبعاد ٨ مقابلات كانت مع أشخاص متنفذين في المخيم (الشاويش أو أحد أقربائه)، أو كانت إجاباتهم متطرفة مقارنة بإجابات أغلبية الأشخاص المفتاحيين الآخرين.

معايير الأشخاص المفتاحيين

١	من أبناء المخيم ويفضل أن يكون مقيما فيه
٢	خبرة في مجال العمل للصالح العام
٣	اهتمام ومعرفة بأوضاع الناحية المعنية
٤	النزاهة والموضوعية
٥	القدرة على التواصل
٦	تمثيل المرأة
٧	تمثيل الخلفيات السياسية المتنوعة
٨	تمثيل الأجيال المختلفة
٩	تمثيل المجتمع المدني

وتتألف فرق العمل الميداني في المخيمات، من الفريق البحثي المركزي، والباحثين الميدانيين الذين حصلوا على التدريب الملائم.

و تتحدد مهام فريق العمل الميداني وفق ما يلي:

- تحديد خطة العمل من حيث إطار العمل والخطة الزمنية.
- تحديد نطاق العمل في المخيمات المشمولة بالمسح والبيانات المتوفرة عنها.
- جمع البيانات والمعلومات الثانوية المتوفرة عن المخيم.
- ترشيح الأشخاص المفتاحيين وفق المعايير المتفق عليها.
- إجراء المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين والالتزام بدليل الباحث وكتابة قائمة المشاهدات.
- تزويد الفريق البحثي بكافة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها مدققة.

ملحق (٢) أخلاقيات البحث

أخلاقيات البحث

يرجى من الباحثين الميدانيين الالتزام بالتعليمات الآتية للحفاظ على سلامتهم وسلامة الشخص المبحوث وضمان أمانة البيانات والمعلومات وجودة تنفيذ البحث الميداني:

١. الالتزام بمعايير السلامة الشخصية للباحث والمبحوث بالدرجة الأولى وعدم أخذ مخاطرات شخصية في سبيل إنجاز الاستمارة. ويتم تقييم المخاطر من خلال النقاش مع فريق البحث بشكل دوري وتحديد الإجراءات اللازمة.

٢. القيام بشرح أهداف المسح للشخص المبحوث واستخدام البيانات من قبل الجهات المشاركة بالمسح، والتوضيح أن المشارك يمكن ألا يزود الاستمارة بمعلومات شخصية مثل الاسم او رقم الهاتف أو العنوان حسب طلبه. وكذلك يجب توضيح ماهية الجهات التي ستكون قادرة على النفاذ للبيانات الخام.

٣. الالتزام بأخذ موافقة لفظية واضحة من الشخص المبحوث للمشاركة في المسح.

٤. على الباحث أن يبلغ فريق البحث في حال وجود أي نوع من تضارب المصالح بينه وبين الشخص المبحوث، وعلى الفريق إجراء تقييم لحالات تضارب المصالح في المناطق المبحوثة وضمان عدم حدوثه، إذ غالباً ما يؤثر تضارب المصالح في صحة أو دقة البيانات والمعلومات المعطاة (مثال: في حال كان الباحث مسؤولاً عن تقديم الدعم الإغاثي في المنطقة المدروسة، أو حالة يكون فيها الباحث في وضع يؤسس لمصلحة أو سلطة مادية أو معنوية مع الشخص المبحوث).

٥. على الباحث الامتناع التام عن تسجيل المقابلة بأي طريقة سوى عن طريق الاستمارة نفسها.

٦. على الباحث أن يوضح للشخص المبحوث أن من حقه الامتناع عن الإجابة عن أي سؤال يعتقد أنه يضعه في موقف حساس أو خطر ويجب على الباحث التواصل مع فريق البحث لتبليغهم في حال حدوث ذلك، كما يجب أن يوضح الباحث للشخص المبحوث أنه من الممكن له الانسحاب من المشاركة في البحث إن رغب بذلك.

٧. ضع بنظر الاعتبار أن الاستمارة طويلة وستستوجب جهداً كبيراً من جهتك ومن جهة الشخص المبحوث، لذا فيجب التعامل بهدوء وتفهم في حال طلب المبحوث فرصة للاستراحة او تأجيل استكمال المقابلة، وفي حال عدم وجود إمكانية لاستكمال المقابلة لأسباب لوجستية أو تتعلق بسلامة الباحث أو المبحوث فيتم النقاش بينهما لإيجاد حلول نحو استكمال المقابلة في نفس الجلسة أو الاعتماد على طرق بديلة.

٨. بسبب صعوبة الاستمارة فإن توضيح الأسئلة من قبل الباحث بالاعتماد على قراءة معمقة لدليل الباحث ستكون مفتاحاً للحصول على بيانات دقيقة وصحيحة، فيجب العودة إلى دليل الباحث حيثما تطلب الأمر والتواصل مع فريق البحث في حال وجود سؤال أو إجابة ملتبسة على الباحث.

٩. تنسيق وترتيب الإجراءات مع الفريق المركزي ومنسق محافظة المنطقة المدروسة قبل البدء بالبحث الميداني (إجراءات جماعية لفريق البحث الميداني).

١٠. تحضير المقابلة بشكل جيد من خلال الاطلاع على البيانات الثانوية والخريطة الجغرافية المتوفرة حول المنطقة المدروسة.

١١. مراعاة واحترام العادات والتقاليد المتعلقة بمجتمع المنطقة المدروسة من حيث اللغة واللباس والسلوك العام.

١٢. التعامل بحياد وموضوعية تجاه المعلومات الواردة من الشخص المفتاحي وعدم توجيه المقابلة نحو افتراضات الباحث حول المنطقة المدروسة مهما كانت.

١٣. الدقة والأمانة في نقل وتدوين المعلومات الواردة من الشخص المفتاحي.

١٤. احترام وقت الشخص المفتاحي والظروف المتعلقة به.

١٥. عدم إلغاء أو إنهاء المقابلة مع الشخص المفتاحي إلا بناءً على رغبته الشخصية.

١٦. الالتزام بسرية المعلومات الواردة حول المنطقة المدروسة وعدم استخدامها خارج إطار البحث لأي سبب كان.

Basamat For Development

المركز السوري SyrianCenter For
لبحوث Policy
السياسات Research

EUROPEAN
ENDOWMENT FOR DEMOCRACY